سلامة كيلة



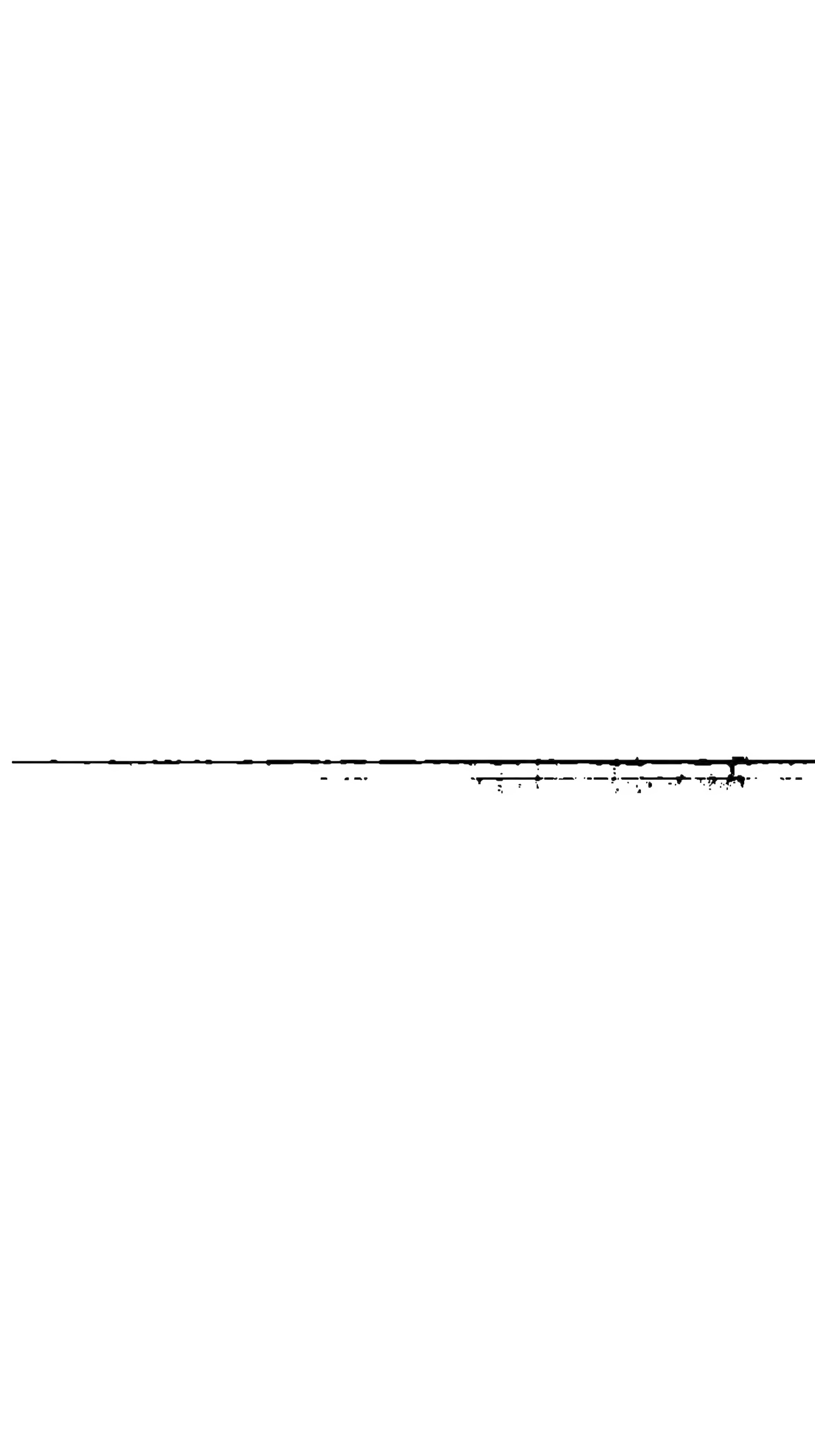
مصائر الشمولية

سورية في صيرورة الثورة

رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

مصائر الشمولية

سورية في صيرورة الثورة



سلامة كيلة

مصائر الشمولية

سورية في صيرورة الثورة



Fates of Totalitarianism

Syria in the Revolution's Process

Politics

Salama Kayleh

First Published in septembre 2014

BEIRUT — LEBANON

elrayyes@sodetel.net.lb — www.elrayyes-books.com

www.elrayyesbooks.com

ISBN: 978-9953-21-589-1

الطبعة الأولى: أيلول (سبتمبر) ٢٠١٤

لشراء النسخة الإلكترونية:

www.arabicebook.com

تصميم الغلاف والإخراج الفني: آرتيستو — علي الحاج حسن

المحتويات

مقدمة

الكتاب يحاول رصد التحولات التي شهدتها سورية خلال العقد الأخير، عبر تناول الجذور التي أسست لتشكل نظاماً استبدادياً شاملاً فرض توريث السلطة من الأب إلى الابن، ومن ثم التحول الاقتصادي الذي كان يحدث خلال تلك الفترة، والذي كان يسارع نحو فرض ليبرالية محتكرة من قبل فئة عائلية متسلطة كان الاستبداد هو الستار الذي سمح لها بنهب «القطاع العام»ومراكمة ثروة هائلة كانت تعمل على تحويلها إلى نشاط اقتصادي خاص. أيضاً ملاحظة الظروف الإقليمية التي كانت تجري التحولات الداخلية خلالها، والتي كانت تتسم بهجمة إمبريالية أميركية كانت تريد تغيير وضع المنطقة ككل، قبل وبعد احتلال العراق خصوصاً، لمصلحة تفكيك يضعف الدول ويؤسسها على أساس طوائفي لكي تبقى هزيلة.

في المقابل، يحاول الكتاب أن يدرس وضع المعارضة، ضعفها وطبيعة سياساتها التي جعلتها قوى مهمشة عاجزة. ومن ثم تناول ميل قطاعات منها إلى المراهنة على التدخل الخارجي كحل لـ «استعصاء»إسقاط النظام.

وبالتالي أفق المعارضة في سياق التحولات المحلية والدولية.

ربما كان كل ما جاء في الكتاب هو تحليل للظروف التي قادت إلى الثورة، والتي نلمسها اليوم بوضوح؛ فأولاً، كان تحليل التحولات الاقتصادية يهدف إلى القول وإن اللبرلة التي تفرض تقود إلى انهيار اجتماعي كبير، حيث ينهار الوضع المعيشي للشعب، وتتمركز الثروة بيد أقلية. ويفضي بيع وتدمير «القطاع العام» إلى زيادة البطالة؛ فهو من هذه الزاوية يؤشر إلى الانحدار الاجتماعي الذي كان يهيء لانفجار الثورة.

وثانياً، كان تحليل تكوين السلطة الاستبدادي يؤشر إلى ممكنات مارستها ضد الشعب. وثالثاً، كان تلمس وضع المعارضة يؤشر إلى عجزها عن مواكبة الانفجار الاجتماعي المحتمل حينها، ولقد شهد النقاش في إطار المعارضة حينها افتراقاً بين من يريد التركيز على «الانتقال السلمي من الاستبداد إلى الديموقراطية» كمدخل للتغيير، ومن يعتقد بأن الأمور تسير نحو ثورة شعبية. وكنت ممن يطرح السياق الثاني، بالضبط نتيجة تحليلي للتحولات التي كانت تجري في المستوى الاقتصادي وانعكاسها الاجتماعي الطبقي.

ورابعاً، ربما كان الوضع الدولي الذي جرى توصيفه خلال ذاك العقد قد تغيّر بعد الأزمة المالية (والاقتصادية الشاملة) التي حدثت في البلدان الرأسمالية سنة ٢٠٠٨؛ فقد تراجع دور أميركا كإمبريالية تسعى إلى السيطرة وتحقيق «مشروع الشرق الأوسط الموسع»، وتفكيك المنطقة، بالضبط نتيجة تلك الأزمة التي أشرت إلى «أفول» السيطرة الأميركية. وهذا ما توضّح جلياً سنة ٢٠١٠، بعد اليأس من معالجة الأزمة الاقتصادية، وظهر في

تحوّل سياسة أوباما تجاه النظام السوري، وبدء عملية تطبيع هادئة من أجل إعادة العلاقات بين الطرفين. وكان واضحاً خلالها التراجع الأميركي عن السياسات التي إتبعتها إدارة بوش وأخفقت.

ربما كان الأهم هنا هو ما شمله العنوان الفرعي للكتاب، أي «سورية في صيرورة الثورة»، على الرغم من أنني كنت قبل انفجار الثورة قد وضعت العنوان الفرعي على الشكل التالي: «سورية في صيرورة الانحدار»، وكنت أقصد الانحدار نحو الثورة.

لكن يمكن الإشارة إلى عديد من الخلاصات الأخرى. مثل عمق الجذور الاستبدادية للسلطة. ومثل ما يمكن أن يؤدي إليه تخلي الدولة عن دورها «الاقتصادي». وكذلك مثل تلمس نتائج البطالة والفقر والتهميش التي تُظهر الان مدى قوة وصلابة الشباب الذي يخوض الثورة.

وإذا كان التحوّل الاقتصادي يؤدي إلى الثورة، وقد أدى فعلاً إلى ذلك، فإن تأخر انتصار اللبرلة حتى سنة ٢٠٠٧، قد أوجد مشكلات ظهر ت في مسار الثورة ذاتها. لقد توسعت ببطء، لتأخذ سنة كي تشمل كل سورية. وإذا كان العنف أحد عناصر ذلك، فإن تأخر اللبرلة والانهيار المتأخر للوضع المعيشي الكبير، كان عنصراً مهماً في ذلك. وأيضاً فإن تحليل الطابع الاستبدادي ربما يؤشر إلى الطابع الدموي الوحشي لمارسة السلطة ضد الثورة.

وربما يكون تحليل وضع المعارضة ونقد سياساتها يؤشران إلى دورها في الثورة. لقد كان دوراً هامشياً كما نرى، ولقد اتبع بعضها سياسة أضرت بتوسع الثورة، سواء تعلق الأمر بالدعوة إلى التدخل العسكري الإمبريالي،

الذي تأسس المجلس الوطني بناء عليها، أو المنطق الطائفي الذي يحكم الإسلام السياسي؛ فهذا وذاك كانا يزيدان من تردد فئات اجتماعية كبيرة كان يجب أن تشارك في الثورة لكي تنهار السلطة.

بني هذا الكتاب على دراسات ومقالات كتبت في العقد الأول من هذا القرن، وهو العقد الذي أصبح فيه بشار الأسد رئيساً. وهي تعالج التحوّلات التي جرت في الاقتصاد والسياسة، وتنطلق من تقيم عام لطبيعة السلطة وآليات تشكلها منذ تسلّم العسكر البعثيون السلطة.

وبالتالي فهي تشمل التكوين العام للسلطة والأسس التي جعلتها كذلك، ثم التحولات التي طالتها خلال العقود الأربعة حتى وفاة حافظ الأسد. وبالتالي التحولات الاقتصادية التي حدثت وأفضت إلى انتصار الليبرالية، التي كانت في أساس انفجار الانتفاضة الشعبية التي بدأت في ١٥ آذار/ مارس/ مارس سنة ٢٠١١.

ومن ثم تناول البيئة السياسية التي تشكلت خلال هذا العقد، والتي كانت تدفع نحو تحقيق التغيير في سورية عبر ضغط دولي أخفق في النهاية.

وبالتالي تناول وضع المعارضة، وأزماتها، والمسار الذي سلكته، والذي كان يفضي إلى تهميشها وهامشيتها. وصولاً إلى ربط كل هذه العناصر في تلخيص يوضح مسار تطور الوضع في مستوياته الاقتصادية والسياسية والدولية، والبحث في الأزمة المجتمعية التي تؤسس لانفجار ثوري، وأزمة المعارضة التي تركز على مسار مختلف عما يجري في الواقع، من أجل تقديم رؤية برنامجية بديلة.

لكن لا بد من ملاحظة متحولين حدثا خلال السنوات الأخيرة، المتحوّل الأول داخلي، ويتعلق بالوضع الاقتصادي، حيث انتصرت اللبرلة نهائياً سنة ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، حيث تحقق الانفتاح الكامل وباتت الأسعار عالمية، وتعرّضت القطاعات الصناعية والزراعية لوضع أفضى إلى انهيار كبير فيها، كما انتهى الدعم الذي كانت تحققه الدولة عن كل السلع الأساسية، في ما عدا الخبز، وتراجع دعم التعليم والصحة. وتمركزت الثروة بيد أقلية ضئيلة بينما أفقرت كتل كبيرة. وأصبح الاقتصاد متحكماً فيه من قبل «رجال الأعمال الجدد» سليلي موظفي الدولة الفاسدين والذين نشطوا مع المافيات الدولية. وهو الأمر الذي جعل الانتفاضة الشعبية أمراً لا بديل عنه. وهذا ما عالجته في كراس مستقل في حينها (من أجل حزب للعمال والفلاحين الفقراء في سورية، الواقع الراهن ومهماتنا) بات هو خاتمة هذا الكتاب.

والمتحوّل الثاني عالمي، حيث إن «الهجمة» الإمبريالية التي عالجتُ أسسها في المقالات التي نشرتها سنوات ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٧، والمنشورة هنا، تراجعت بفعل الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨، وتفاقمها بعدئذٍ، وحتى الآن. والتي أفضت إلى تغير مهم في الوضع الدولي يقوم على ضعف «القبضة» الإمبريالية الأميركية، وهزال أوروبا، وبدء تقدم روسيا والصين كقوى عالمية تحاول أن تأخذ حصتها في إطار تقاسم الأسواق. وهو الأمر الذي أفضى إلى تراجع وضع أميركا العسكري في المنطقة، وانتقال تركيزها على الباسيفيك، وجعل دورها في «الشرق الأوسط» حماية مصالحها النفطية، من دون أن تستطيع أوروبا (والحلف الأطلسي) «ملء الفراغ». وبهذا سقط مشروع الشرق الأوسط الموسّع، بتراجع التأثير الخارجي الإمبريالي.

كلا العاملين فرضا انفجار الثورة، وجعلا الوضع الداخلي هو الأساس في كل عملية التحوّل التي تجري. وهذا يدحض فكرة «المؤامرة الإمبريالية» التي يروجها بعض «اليسار الممانع»، وبعض المسكونين بهاجس «وطني» مغالى به؛ فقد كان الوضع الأميركي الجديد يفرض «التطبيع» مع النظام السوري، الأمر الذي بدأ مع استلام باراك أوباما الرئاسة.

الآن، انفجرت الانتفاضة الشعبية، وهي مستمرة. وبهذا فقد فتحت على مرحلة جديدة.

الفصل الأول

مقدمات الشمولية

الأساس الاجتماعي للتحولات السياسية

إن تناول التكوين الراهن للسلطة السياسية يفرض البحث في أساسها الاقتصادي الاجتماعي، لأن «السياسة هي التعبير المكثف عن الاقتصاد» وفق رأي لينين[1]، وربما كانت دراسة التحوّلات التي أحدثها الجيش في عدد من البلدان العربية (وربما في مواقع أخرى من العالم الثالث)، توضح عمق هذه الفكرة الأساسية، حيث ستبدو حركة الجيش كتعبير عن تململ الريف وأزمته[2]، وكذلك التعبير عن ميله لتغيير ميزان القوى، بما يعيد ترتيب «العلاقة» بين الريف والمدينة[3] من جهة، وبين المالكين (ملاك الأرض) والفلاحين من جهة أخرى. ولهذا ستبدو هذه الحركة مختلفة عن كل التحولات التي حدثت في القرنين التاسع عشر والعشرين، لأنها حركة ريف بامتياز، وهدفت بالأساس لإعادة صياغة وضع الريف، على الرغم من أنها حملت «حلم» تحقيق نهوض شامل، يستند إلى تطوير الصناعة،

ويؤسس لبناء مجمع صناعي حديث.

فلقد أدت البورجوازية الناهضة دور تحقيق التحوّلات، وأسست لنشوء النمط الرأسمالي الحديث، الذي فرض أن تصبح الرأسمالية التابعة هي الشكل الوحيد للرأسمالية في الأطراف، في إطار سوق اقتصادية عالمية يسيطر عليها الغرب الرأسمالي، بحسب ما يعتقد د. هشام شرابي[4].

وبذلك استمر التكوين الريفي لهذه المجتمعات وتعمق، وكذلك تداخل ومصلحة الرأسمال في المراكز، ليبدو التطور الصناعي محتجزاً[5]، ويبدو كذلك أن التناقض في الريف هو الذي يحكم مجمل التناقضات في المجتمع، حيث يشتد تمركز الملكية العقارية، ويتعمق اضطهاد الفلاحين وإملاقهم، ولتكون السلطة/ الدولة هي سلطة كبار الملاّك بالأساس، المتشابكين مع الرأسمالية التابعة، رأسمالية التجارة والمصارف والمضاربات.

كان البديل عن «التطور الطبيعي»(وأقصد الترسمل عبر تشكل رأسمالية صناعية وهيمنتها) هو الثورات التي تقودها أحزاب ماركسية، والتي أفضت ـ بالاستثناء إلى الريف ـ إلى فتح أفق التصنيع والتحديث، (وإن كانت قد حققت كل ذلك تحت إدعاء تحقيق الاشتراكية)، وبالتالي أعادت تشكيل المجتمع على أسس جديدة، أدت الفئات ذات الأصول الريفية دوراً مهماً فيها (وفي شكلها). وبهذا فقد كان الريف منقاداً لفئات مدينية، ولأفكار حديثة (وإن كان قد أثر فيها بصيغة ما).

دور الجيش جاء في المسافة بين احتجاز التطور الرأسمالي، والعجز الواقعي عن أن تؤدي الأحزاب الماركسية دور المحقق لآليات التطور، ليبدو وكأن

تناقضات الريف هي التي حكمت مجمل العملية. أقصد وكأن الفلاحين الفقراء هم من يحدد مسار التطور وطبيعته، وشكله كذلك، وليتحوّلوا إلى «طبقة مهيمنة في أواسط القرن العشرين»[٦]. إن تناول الأنظمة التي حكمتها الحركة القومية العربية بالدراسة، يفترض أن نلحظ طابعها العسكري أولاً، وطابعها الريفي ثانياً، وهما أساس تكوينها الشمولي، وسلطتها الاستبدادية. إنهما في جذر ذلك، وستبدو مصالح الفئات التي أدت هذا الدور من جهة، وطبيعة وعيها ومستوى الأيديولوجيا التي تتحكم لها من جهة ثانية، ستبدوان في أساس هذا الشكل من السلطة، الذي أسماه د. هشام شرابي المجتمع البطركي الملقح بالحداثة[٧]، المتحكم لسلطة بطركية محدثة[٨]، هذا ما نلاحظه في الثورات في مصر، سورية، العراق، السودان، واليمن الشمالي، على الرغم من الاختلافات الممكنة بينها.

هذا يعني ـ ونحن نتناول وضع سوريا ـ العودة إلى الجذور الطبقية للفئات التي أحدثت التغير منذ ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣[*]، ويعني، بالتالي، أن نبحث في المشكلات الأساسية التي كان يعيشها المجتمع، والتي قادت إلى أن تؤدي هذه الفئات دوراً محورياً في المرحلة التالية.

فبعد انقلابات متعددة لم تدم طويلاً، سيطر الجيش على السلطة في ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣ (عبر تحرك ضباط من رتب عسكرية دنيا). وعلى الرغم من أن حزب البعث هو الذي أصبح الحاكم (بعد تصفية الناصريين في تموز/ يوليو ١٩٦٣)، إلا أن السلطة بدت أنها في قبضة الجيش، لقد صنع الجيش انقلاب ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣، وأتى بالحزب إلى الحكم، ليعاد تشكيل الحزب بعد أن حلّ نفسه سنة ١٩٥٨ على مذبح الوحدة مع مصر، وكان

آنئذ في مرحلة تجميع قواه بعد الانفصال في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، لهذا كان تحرّك «بعثي» الجيش أسبق من تحرك الحزب، ولهذا جاء إلى السلطة بقوة الجيش، وليس بقوته كحزب. ولقد كانت مرحلة ٦٣ ـ ٦٦ (أي حتى انقلاب شباط/ فبراير ١٩٦٦) هي مرحلة الصراع بين الحزب والجيش، أو هكذا كانت في الجوهر (أي اللجنة العسكرية من جهة وقيادة الحزب من جهة أخرى)، ما لبثت أن انتهت بالتخلص من سيطرة الحزب تدريجياً، ليتحول منذ سنة ١٩٧٠ إلى واجهة. لكن مرحلة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ (وربما أيضاً منذ تصفية الناصريين في الجيش في تموز/ يوليو ١٩٦٣)، هي مرحلة الصراع بين مراكز قوى في الجيش ذاته، حسمت في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٧٠.

يشير د. غسان سلامة، إلى أن الجيش المشكل من قبل الاستعمار الفرنسي استند ـ وفق خطة الاستعمار الفرنسي ذاته ـ إلى قوة نظامية قوامها البشري من الأقليات[**] على تنوعها، لهذا ورثت دولة الاستقلال جيشاً قوامه من الأقليات، وإن كان يقاد من ضباط اختيروا من أبناء كبار ملاّك الأرض وأعيان المدن. وستقود الانقلابات المتوالية إلى تراجع دور العديد منها، حيث أصبح دور الأكراد هامشياً، وضعف دور الضباط السنة ذوي الأصول المدينية، ثم تراجع «دور الضباط الدروز، أو ذوي الأصول الحورانية إقليمياً، بينما بقي دور الضباط المسيحين محصوراً بالأمور التقنية وغير السياسية،...»[9]. وإذا كانت الدراسات المختلفة تولي البعد الطائفي جلّ اهتمامها[10]، فسأناقش المسألة من زاوية أخرى، لأنني أراها أكثر عمقاً، وتعبّر عن الواقع بشكل أدق، ليبدو «البعد الطائفي» فيها، كمدخل له، أو

كتعبير عن مستوى آخر. لهذا ستبدو الصراعات، ومن ثم التصفيات كنتيجة لتناقضات واقعية، وكتعبير عن صراع بين فئات اجتماعية مختلفة ومتخالفة، ما دمنا ننطلق من أنه ليس من قوة أو سلطة بلا أساس طبقي، وما دامت تبدو السلطة أو يبدو الجيش (أو الأحزاب) كتعبير عن طبقة، أو «قطاع» منها.

وفق ذلك سيبدو انتقال مركز الهيمنة من الحزب إلى الجيش كتعبير عن الانتقال من هيمنة الفئات المدينية (التي كانت قوام قيادة الحزب وكادره النشط) إلى هيمنة الفئات الريفية[11]، التي دخلت كذلك في عملية تصفية في ما بينها أفضت إلى هيمنة تمركز محدد، حكم البلاد طيلة السنوات الثلاثين الماضية. لكن إذا كان الجيش قد أدى الدور الأساسي في استلام السلطة، فقد فرض ـ في النهاية ـ مصالح فئات اجتماعية محددة، وستبدو ملاحظة فؤاد شحادة الخوري، على قدر من الدقة، حيث يشير إلى «إن تدخل العسكر في السياسة وسيطرته على مقدرات الحكم، قد حصل في البلدان العربية التي تتسم بالنظام الفلاحي ـ الزراعي، كسورية ومصر والجزائر والسودان والعراق»[12]، حصل في البلدان «التي تتصف مجتمعاتها بالتنظيمات الفلاحية ـ الزراعية المنبثقة من خلفية إقطاعية..»[13]. لهذا يلاحظ د. خلمن دون حسن النقيب بأن معظم الضباط جاءوا من المدن الصغيرة والريف «ولم يأتوا من المراكز الحضرية الرئيسية»، و«إن الغالبية العظمى من هؤلاء الضباط جاءت من الفئات الفقيرة والمسحوقة من الطبقة الوسطى الريفية والحضرية الهامشية»[14].

ولاشك في أن حنا بطاطو، هو أكثر (وربما أوّل) من حاول تناول الأساس الاجتماعي للفئات التي حكمت عبر الجيش، لهذا اعتبر بأن الثورات التي

تحققت في مصر وسوريا والعراق، تحققت عبر تحالف جماعات مختلفة، تتقاسم جذوراً ريفية متشابهة، وتوجهات ريفية متشابهة كذلك[١٥]. ويؤكد «تغلغل الريفيين عميقاً في الجيش السوري»[١٦]، «فقد كانوا كما يجدر بالمرء أن يتذكر أناساً من أصول ريفية ومتواضعة، وسلكوا مسلكهم على هذا النحو، أي بحسب ما أملاه وضعهم البنيوي من نوازع غريزية وميول طبيعية»[١٧]. ولا شك في أن دراسة نسبة الجنود والضباط من أصول ريفية في مجمل الجيش توضح الطابع الريفي له، وسيوضح تكوين الأنظمة التي أسسها هذا الطابع كذلك.

أوضح هنا بأن الفارق بين انقلاب ٨آذار/ مارس ١٩٦٣، والانقلابات السابقة، يتحدد في أنه تحوّل إلى صيغة لتغيير التكوين الاقتصادي الاجتماعي بمجمله (ربما انقلاب حسني الزعيم حاول شيئاً من ذلك). وإذا كانت بداية التحولات قد تحققت مع الوحدة المصرية-السورية، فإن كل التكوين التالي جاء نتيجة السياسات التي اتبعت بعد ذلك (إكمال الإصلاح الزراعي، والتأميم...). والسؤال الذي يطرح هنا يتعلق بالظروف التي فرضت أن يتكوّن الجيش من فئات ريفية؟ ولماذا أدى هذا الدور وعمّا عبّر؟

إذا كان الاستعمار الفرنسي قد استند إلى الأقليات وهو يؤسس الجيش الذي يخدم مصالحه، فقد تطابق هذا الاختيار ووضع هؤلاء الريفي، لكن سنلاحظ بأن الجيش تأسس فعلياً بعد الاستقلال سنة ١٩٤٦، حيث لم يكن قبل ذلك سوى قوة صغيرة، ولهذا يجب أن ندرس أسباب الانخراط في الجيش بعيداً عن محاولة الاستعمار الفرنسي الإفادة من بعض مجندي الأقليات في تنفيذ سياساته.

المسألة هنا تتعلق بأن الجيش في التكوين الفلاحي ـ الزراعي يوفر للريفيين «وسيلة للارتقاء الاجتماعي سواء كان الحكم للعسكريين أو المدنيين»[18]. حيث تصبح الوظيفة في الجندية أو في الدولة وما يتأتى عنها من ضمانات صحية وعائلية «هدفاً يصبو إليه العامة بشغف مرموق»، في وضع يكسب الفلاحين لقمة العيش بالمشقة وبالالتزام والارتهان إلى صاحب الأرض والرأسمال[19]. وبالتالي ستعتبر الوظيفة هنا «جنة الوظائف»، حيث إن الجيش أول من اتبع سياسة الضمانات في العمل كالضمان الصحي والتعويضات العائلية والتأمين وقواعد التقاعد والترقي والمكافئات. إضافة إلى كونه يوفر الملبس والمأكل والمسكن، «فيصبح إذاك مثالاً للإنعاش الاجتماعي»[20]. بمعنى أن وضعاً ريفياً مزرياً سوف يدفع الفلاحين لـ «العمل» في الجيش كي يصبح ممكناً لهم العيش، من من دون أن أتجاهل هنا أن هذا الاندفاع نحو التجنيد في الجيش تزايد بعد الاستقلال، وبعد هزيمة فلسطين سنة ١٩٤٨، ومن ثم تصاعد المدّ القومي، وبالتالي أنا لا أتجاهل هنا أثر المسألة الوطنية وبالتالي انعكاس الوضع المزري في الطموح لتحقيق الوحدة والتقدم (وهذا هو سبب انتهاء الضباط الريفيين إلى حزب البعث العربي الاشتراكي)، وهو ما سألمس حين تناول مطامح الريف، لكن سألاحظ بأن مشكلة وضع الريف ستبقى أساسية هنا، خصوصاً في ما يتعلق بما جرى في ما بعد، أي بعد استلام هؤلاء السلطة، حيث نشأت ازدواجية «المشروع العام» (أي مشروع الوحدة والتقدم)، والطموح الفردي (أي مسألة الارتقاء الطبقي). بمعنى أنه إذا كان الوضع المزري في الريف قد أسس لنشوء الميل لتحقيق «الوحدة والتقدم»، فقد فتح استلام السلطة الباب أمام تجاوز الوضع المزري ذاته، وهنا تغلب الفردي على

العام، وبالتالي تحوّل العام إلى «شعارات»، عبر السقوط التدريجي لأهداف الوحدة والتصنيع والتحديث.

ما أقوله هنا هو أن دراسة طبيعة السلطة تفرض دراسة الأساس الاجتماعي للفئات التي أصبحت هي السلطة، ولقد أشرت إلى أن الفئات الريفية الفقيرة هي التي غدت مهيمنة، غدت هي السلطة. هذا يقودنا إلى البحث في وضع الريف، حيث ستبدو التناقضات التي حكمته في أساس كل السياسات الاقتصادية التي اتبعت، والتي كان لها هدف محدد، هو إعادة توزيع الثروة في المجتمع، سواء بهدف تعديل العلاقة بين الريف والمدينة، وبالتالي تجاوز «الظلم التاريخي» الذي عاشه الريف من جهة، أو لكي تتأسس طبقة مالكة جديدة من جذور ريفية، انطلاقاً من ميزة الهيمنة تلك من جهة أخرى.

سنلاحظ هنا أولاً، بأن الطابع الريفي هو الذي كان سائداً، أما المدن فقد كانت «هوامش» على الرغم من أنها كانت تهيمن على الريف وتمتص الفائض منه[٢١]، وتتحكم بوضعه، عبر كونها «مركز استقرار» ملاّك الأرض (الإقطاع)، ومركز الدولة التي هي دولتهم[٢٢]، بمعنى أن النمط الزراعي - الفلاحي هو الذي كان يطبع المجتمع. لقد كان سكان الريف يشكّلون أغلبية السكان[٢٣]، بينما بدت المدن وكأنها «مستوطنات غرباء يعيشون على حساب سكان الريف الفقراء»[٢٤]. وبالتالي فنحن إزاء تكوين فلاحي، وهذا يفرض البحث في تناقضاته لأنها في أساس التحولات التي حدثت في ما بعد، ولا شك في أن المعلومات واسعة حول توزّع ملكية الأرض وبالتالي الانقسام الطبقي الحاد، حيث عانت الملكية من «التركيز الشديد»[٢٥]، ليمتلك ٥ر٢

في المئة من السكان ٤٥ في المئة من الأرض المروية صناعياً، و٣٠ في المئة من الأرض المروية بالمطر، بينما كان ٨٢ في المئة من سكان الريف قبل سنة ١٩٥٨ «لا يملكون أي أرض زراعية، أو يملكون أرضاً مساحتها من دون ١٠ هكتارات»، منهم حوالى ٧٠ في المئة «لا يملكون أي عقار زراعي»[٢٦]. ويشير بو علي ياسين، إلى أن الأسر الإقطاعية التي كانت تمثل ٤ر١ في المئة من السكان ملكت ٢ر٦٨ في المئة من الأرض، وأن ملكية الملاّك الكبار والذين كانت نسبتهم من السكان ٣و٠ في المئة بلغت ١ر٩ في المئة من الأرض، بينما بلغت ملكية الأسر الفلاحية المالكة (والذين نسبتهم ٥ر٣١ في المئة من مجموع السكان) ٧ر٢٢ في المئة من الأرض، وظلت نسبة ٨ر٦٦ في المئة من السكان، أسر معدمة [٢٧]. لهذا اختل توزيع الدخل في الريف اختلالاً واسعاً، حيث حظي الملاّك الكبار (ونسبتهم ١٥ في المئة) بـ ٦٠ في المئة من مجموع الدخل الزراعي، والمتوسطون (ونسبتهم ١٠ في المئة) بـ ١٠ في المئة من مجموع الدخل الزراعي، بينما لم يحظ صغار الملاّك والمعدمون (ونسبتهم ٧٥ في المئة من مجموع سكان الريف) سوى بـ ٣٠ في المئة من مجموع الدخل الزراعي[٢٨].

يشير د. عبدالله حنا، إلى أن دخل الفلاحين، وخصوصاً الفقراء منهم، كان منخفضاً إلى درجة رهيبة بحيث لم يكن بامكانهم تجديد قوة عملهم إلى المستوى الضروري من أجل العمل بنشاط في الأرض وإنتاج الخيرات المادية[٢٩]. ونلمس هنا أن وضع الفلاحين كان ينحكم لمسألتين، الأولى، تتعلق بـ «الاضطهاد الإقطاعي» وهذا يتعلق بالفلاحين الذين يعملون في أرض الإقطاعيين، والثانية، تتعلق بالملكيات الصغيرة والتي غالباً ما كانت لا تفي بإعالة الفلاح.

يقول بو علي ياسين، «إن الملكيات الصغيرة تنتشر بالدرجة الأولى في محافظات حوران وجبل الدروز ثم اللاذقية ودمشق، في حين أن الملكيات الكبيرة وأراضي أملاك الدولة تهيمن في محافظتي حمص وحماة وكذلك في محافظات الفرات والجزيرة وحلب»[٣٠]. وهذا الوضع كان يؤسس لإشكاليتين، التملك المحدود مع الفقر المدقع، خصوصاً في الأرض الجبلية القاحلة (جبال الساحل)، والاستغلال الطبقي الوحشي. حيث بدا أن الأغلبية الساحقة من الفلاحين، إما فلاحون فقراء، أو يعملون في أراضي كبار ملاّك الأرض، ما يجعلهم يشعرون في تناقض عنيف وهؤلاء (وكبار ملاّك الأرض)، من جهة، و«المدينة/ الدولة» التي هي عنصر نهبهم واستغلالهم واضطهادهم من جهة أخرى.

وإذا كان هؤلاء الفلاحين يسعون إلى تغيير هذا الواقع، ويحلمون بالمساواة (وبالوحدة والتصنيع والتحديث كما سترتبط عبر فعل بعض الأحزاب، أو عبر إحساس عفوي)، فإن التطورات أوضحت أن المناطق الأكثر فقراً هي التي سيطرت أخيراً، حيث انهزمت كل «الكتل العسكرية» الأخرى، سواء المدينية منها (دمشق، حلب)، أو الريفية (حوران، السويداء..).

حيث إن جبال الساحل هي «من أكثر المناطق السورية حرماناً وتأخراً، بل كانت متخلفة عن بقية مناطق الدولة في كثير من الحالات»[٣١]، «وكان أكثر الفلاحين من سكان السهول غربي جبال العلويين وجنوبها وشرقها عدداً وأشدهم فقراً من العلويين بلا ريب»، يعملون في فلاحة أراضي الملاكين الأوسع ثراءً في اللاذقية وجبلة وبانياس، «فضلاً على خدمتهم في أراضي كبار الملاكين» في حماة وعكار. وحنا بطاطو الذي يخرج بهذا الاستنتاج يؤكد

مسألة مهمة تتعلق بالتوافق بين التقسيمات الطائفية والتقسيمات الطبقية[٣٢]، وهو ما سيصبح أساس دراسات لاحقة[٣٣]. وسنلحظ هنا عملية اضطهاد مزدوج، كانت تقود إلى تعميق الاستغلال الطبقي، ويؤسس لنشوء حالة من «الاسترقاق»[٣٤]؛ ففي زمن العثمانيين كانوا هدفاً لاضطهاد السلطنة، والتي أثقلتهم كذلك بالضرائب والسخرة، ولم يكن يتاح لهم أكثر من نصيب المرابع، حيثما كانوا يعملون في السهول والقرى، التي كانت بالأساس جزءاً من «أملاكهم» حينما كانت أرضاً مشاعاً، انتقلت ملكيته إلى التجار والأعيان. ولم يتحسن الوضع زمن الاستعمار الفرنسي، وهو الأمر الذي دفعهم إلى دخول قوات الدولة بأعداد كبيرة بحسب ما يستنتج حنا بطاطو[٣٥].

إذاً، سنلاحظ تزاوج الفقر والتخلف، وكذلك الاضطهاد الطبقي والاضطهاد الطائفي (والأخير كان مدخلاً لتوحش الاضطهاد الطبقي وهو الهدف الأساس). وهذا الوضع كان يؤسس لمسألتين، الأولى، اقتصادية، وتتعلق بالطموح لحل أزمة الفقر والاضطهاد الطبقي، والثانية، سياسية، تتعلق بأساليب السيطرة، والتي ستلمس بعد أن أصبحت هي القوة المهيمنة، حيث مؤسس الفقر والتخلف وطبيعة التكوين الاجتماعي عموماً، لآليات من السيطرة لها «مذاقها الخاص»، وستبدو المسألة وكأنها مسألة «تعويض» عن فقر مزمن واضطهاد فظيع، يتحقق عبر آليات قهرية وفي صيغة «فظة». بمعنى أن شكل السلطة كان يجب أن يخدم عملية التحول الطبقي.

يلاحظ حنا بطاطو، استناداً إلى الدليل الإحصائي، أن الجزء الأكبر من

المكون الرئيس للطبقة الوسطى في الجهاز الحكومي والقطاع العام هو «ذو أصل ريفي حديث نسبياً»[٣٦]. وهذا ما يلاحظه كذلك د. غسان سلامة حيث يشير إلى أن النخبة الحاكمة أصولها فلاحية[٣٧]. وسنلمس تحقق هذه المسألة عبر عملية واسعة من التحوّلات، ابتدأت بقانون الإصلاح الزراعي، ولكنها تشعبت إلى مختلف المناحي؛ فإذا كان قانون الإصلاح الزراعي قد حررّ الفلاح من أسر العلاقات الإقطاعية، فقد أدى تحويل السياسات الاقتصادية إلى نشوء مجالات عمل جديدة، لم تكن متوافرة في السابق.

يمكن هنا رصد ثلاثة متحوّلات مهمة، يتعلق الأول، منها بتأميم الصناعة والسياسات الصناعية التي اتبعت، والتي كانت مدخلاً لاستيعاب «جيش العمل الاحتياطي»، فلقد أصبح التصنيع هدفاً مركزياً في التكوين الجديد، وبالتالي أصبح مجالاً لاستيعاب الفلاحين المتدفقين إلى المدينة. والمتحوّل الثاني، يتعلق بإقرار مجانية التعليم وبالتالي انفتاح الأفق أمام أبناء الريف للتعليم ومن ثم الحصول على «وظيفة مناسبة». ولا شك في أن هذه المسألة كانت حلماً ريفياً بامتياز، لأنها كانت تؤسس لعملية «ارتقاء طبقي»، كان الريف يحتاجها. والمتحوّل الثالث، يتعلق بتضخم أجهزة الدولة، وخصوصاً الجيش[٣٨] (بغض النظر عن السبب هنا، وهو على كل حال سبب سياسي يتعلق بالصراع مع الكيان الصهيوني ومع الإمبريالية)، وستصبح ميزانية الجيش هي الكتلة الأضخم من مجمل ميزانية الدولة[٣٩].

أشير هنا إلى تلاشي علاقة ريف ـ مدينة، التي كانت قائمة قبل الثامن من آذار/ مارس ١٩٦٣، لكنني أشير كذلك إلى اندراج الريف في «حياة مدنية

جديدة»، حيث بدأ التغير في التكوين العام للمجتمع ولمصلحة التركز في المدن[40]. لكن يجب أن نلاحظ بأن «مفارقة» قد حدثت في الواقع، وتتمثل في أن «السياسة» التي اتبعت كانت تقوم على تعميم ملكية الأرض في الريف من جهة، والتأميم وسيطرة الدولة، على الصناعة والتجارة من جهة أخرى.

فقد بلغت المساحات المستولى عليها منذ القانون الرقم ١٦١ لعام ١٩٥٨ إلى ٣٠/ ١٢/ ١٩٦٩، حوالى ١ر٥ مليون هكتار[41]، وزع معظمها على الفلاحين[42]، ما أفضى إلى «ازدياد نسبة الحيازات الصغيرة إلى حوالى ٧٦ في المئة من مجموع المساحة الزراعية، ولتمثل الملكيات بين ٢ ـ ٢٥ هكتار حوالى ٩٣ في المئة من إجمالي المساحة الزراعية، ما جعلها تشكل «القاعدة الأوسع»[43] في الريف. ومقارنة بين ما كان سائداً في الأربعينيات والخمسينيات وسنة ١٩٧٠ توضح ذلك، حيث كانت تبلغ حوالى ٣٠ في المئة من مجمل الملكية فقفزت سنة ١٩٧٠ إلى حوالى ٨٧ في المئة في الوقت الذي تراجعت فيه الملكيات الكبيرة من ٤٩ في المئة من مجموع الملكية إلى حوالى ١ في المئة في الأعوام ذاتها[44].

في المقابل «انتقلت إلى يد الدولة في بداية عام ١٩٦٧ جميع المؤسسات الصناعية الكبيرة والمتوسطة في البلاد»[45]، وكذلك وضعت الدولة يدها على المصارف والتجارة الخارجية. ليبدو أن تركز الرأسمال الصناعي والمصرفي وإلى حد كبير التجاري قد أصبح بيد الدولة، بينما تعممت الملكية الخاصة في الريف، وأصبحت هي «القانون الحاكم» هناك. ولقد ترافقت هذه العملية وهيمنة الضباط ذوي الأصول الريفية على السلطة، وكذلك تضخم حجم الفئات من أصل ريفي في أجهزة الدولة (وخصوصاً الجيش

والاستخبارات). ما أسس لأن تخضع ملكية الدولة التي أسميت القطاع العام). لآليات إعادة الترسمل التي كان الريف في أساسها، عبر «نهب الدولة»، ليبدو التأميم وكأنه يهدف إلى إعادة تشكيل الطبقة المالكة، على الرغم من أن الوعي الذي حكم صانعيه كان «اشتراكياً» (أي كان يعتقد بأنه اشتراكي)، وهو الوعي ذاته الذي اعتبر أن الاشتراكية هي تحقيق الإصلاح الزراعي وتمليك الفلاحين الأرض (وهذه هي الاشتراكية الفلاحية التي يكمن جوهرها في التملك وليس في نفيه). وهذا الوعي «المموه»(وربما «المموه»كذلك) كان يفرض تأسيس سلطة «حاجية»ليس لقمع مقاومة الملاّك السابقين فحسب، بل وكبت احتجاجات المتضررين كذلك، لهذا ستختصر كل التحولات التي تحققت منذ الوحدة المصرية السورية سنة ١٩٥٨، وخصوصاً بعد الثامن من آذار/ مارس سنة ١٩٦٣، في إفادة «فئة قليلة»، فإذا كانت «أحلام المساواة»هي المسيطرة في البدء، فنلحظ تحوّل «الفئة المسيطرة»من «مثالية»الريفي المعني بتحقيق المساواة (مرحلة ١٩٦٦-١٩٧٠) إلى «واقعية»الريفي المعني بأن يصبح هو المالك، لتصبح الدولة وسيلة نهب (نهب مؤسسات القطاع العام، القومسيون على المشتريات، غض النظر عن تطبيق بعض القوانين، التهريب..). وهنا تنقلب المساواة إلى لامساواة، وينتصر طموح الفلاح بأن يصبح رأسمالياً، وعبر ذلك ينحدر الوضع المعيشي للريف، وللشعب عموماً، ويدخل القطاع العام (والصناعي منه بالتحديد) نفق «الموت السريري»، وتعود للتشكل طبقة جديدة.

سيبدو من كل هذا السياق أن «حلم الريفي»العام والمبهم بالملكية الخاصة،

يتحوّل عبر صيرورة الهيمنة على الدولة، إلى حلم واقعي، من قبل فئات أصبحت هي الدولة، بأن تمتلك الرأسمال، فتبدأ بنهب الدولة، وهذه العملية تفترض شكلاً محدداً للسلطة، يقوم على المركزة الشديدة، كما على كبت «الآخر»، الذي هو الشعب عموماً.

الهوامش:

(١) هذا القول للينين، انظر لينين:

(٢) هذه الفكرة تبدو واضحة في دراسات عدد من الكتاب، مثلاً حنا بطاطو، خلدون حسن النقيب، غسان سلامة، فؤاد اسحق الخوري، وغيورغي ميرسكي الخ، وسوف ترد في الهوامش التالية المراجع التي جرى الاستناد إليها لهؤلاء.

(٣) انظر مثلاً: د. غسان سلامة «المجتمع والدولة في المشرق العربي» مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت) ط١/ ١٩٨٧ (ص١٩١).

(٤) انظر: د. هشام شرابي «البنية البطركية، بحث في المجتمع العربي المعاصر»، دار الطليعة (بيروت) ط١/ ١٩٨٧ (ص٢١).

(٥) هذه إشكالية خصّت العالم المتخلف عموماً حول مصر انظر مثلاً:

أ ـ محمود حسين «الصراع الطبقي في مصر من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٠» دار الطليعة (بيروت) ط١/ ١٩٧٠ (ص٣٨).

ب ـ سلامة كيلة «أية تنمية تلغي التبعية في الوطن العربي» مجلة الوحدة، الرباط العدد ٤٥ السنة ٤ حزيران ١٩٨٨ (الصفحات ٦٢ ـ ٧٧).

(٦) انظر: د. هشام شرابي «البنية البطركية» سبق ذكره (ص٢١). وإن كان لا يربطها بالريف تحديداً، بل يتحدث عن طبقة وسطى، أسميت البورجوازية الصغيرة، ويلمّح في أكثر من موقع إلى طابعها المديني وليس الريفي، وأعتقد أن في ذلك خطأ.

(٧) المصدر نفسه (ص١٩).

(٨) د. هشام شرابي يحدد سماتها بالتالي:

سيطرة الأب في العائلة، شأنه في المجتمع. حيث إرادة الأب هي الإرادة المطلقة، يعبّر عنها عبر الإجماع القسري الصامت، المبني على الطاعة والقمع. وإن أكثر

العناصر تقدماً وفعالية في الدولة البطركية الحديثة هو جهاز أمنها الداخلي. أي ما يدعى الاستخبارات»، ويشير إلى «ازدواجية الدولة»، حيث يتجاور تنظيم عسكري - بيروقراطي «إلى جانب تنظيم بوليسي سري يهيمن على الحياة اليومية ويشكل أداة الضبط النهائية في الحياة المدنية والسياسية» المصدر السابق (ص٢٢).

(٩) د. غسان سلامة «المجتمع والدولة في المشرق العربي» سبق ذكره (ص١٦٢).

(١٠) حول هذا التناول يمكن ملاحظته في: د. نيقولاوس فان دام «الصراع على السلطة في سوريا، الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة ١٩٦١ - ١٩٩٥» مكتبة مدبولي القاهرة ط٢ حزيران/ يونيو ١٩٩٥.

(١١) د. غسان سلامة «المجتمع والدولة في المشرق العربي» سبق ذكره (ص١٦٤).

(١٢) فؤاد إسحق الخوري «العسكر والحكم في البلدان العربية» دار الساقي (لندن) ط١/ ١٩٩٠ (ص٣٥).

(١٣) المصدر نفسه (ص٥٨).

(١٤) د. خلدون حسن النقيب «الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة» مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت) ط٢/ ١٩٩٦ (ص١٣٥).

(١٥) حنا بطاطو، الثورات المصرية والسورية والعراقية، مجلة النهج السنة ١٧/ ٢٠٠١/ العدد ٦١ (إصدار جديد ٢٥) شتاء ٢٠٠١م (ص٩٧).

(١٦) حنا بطاطو، ملاحظات حول الجذور الاجتماعية للمجموعة العسكرية الحاكمة في سوريا وأسباب هيمنتها، نشرت في مجلة ميدل إيست جورنال، آب/ أغسطس ١٩٨٠، ونشرت بالعربية كملحق لكراسة «الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط» المحرر د. ماكلورين، (من من دون إشارة لجهة الإصدار) (ص١٠).

(١٧) المصدر نفسه (ص١٧).

(١٨) فؤاد اسحق الخوري «العسكر والحكم» سبق ذكره (ص٢٦ و٩٥).

(١٩) المصدر نفسه (ص٢٦).

(٢٠) المصدر نفسه (ص٣٠).

(٢١) د. نيقولاوس فان دام «الصراع على السلطة في سوريا» سبق ذكره، (ص٢٦).

(٢٢) فؤاد اسحق الخوري «العسكر والحكم» سبق ذكره (ص٧٠).

(٢٣) يشير د. عبد الله حنا إلى أنهم يشكلون ٦٥ في المئة من مجموع السكان، انظر: د. عبدالله حنا «القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان (١٩٢٠ ـ ١٩٤٥)» القسم الثاني، دار الفارابي (بيروت) ط١/ ١٩٧٨ (ص٦١).

(٢٤) فان دام «الصراع على السلطة في سوريا» سبق ذكره (ص٢٦).

(٢٥) د. خلدون حسن النقيب «الدولة التسلطية» سبق ذكره (ص٩٥ وكذلك ص١٠٠).

(٢٦) د. غسان سلامة، «المجتمع والدولة في المشرق العربي» سبق ذكره، (ص١٨٥) والمعلومة الأولى يحيلها إلى سمير مقدسي.

(٢٧) بوعلي ياسين «حكاية الأرض والفلاح السوري ١٨٥٨ ـ ١٩٧٩» دار الحقائق (بيروت) ط١/ ١٩٧٩ (ص٣٧). ويمكن ملاحظة التوزيع في سنة ١٩٥٢ في الصفحة ٣٤.

(٢٨) المصدر نفسه (ص٣٩).

(٢٩) د. عبدالله حنا «القضية الزراعية» سبق ذكره (ص٤٨).

(٣٠) بوعلي ياسين «حكاية الأرض والفلاح السوري» سبق ذكره (ص٣٣).

(٣١) فان دام «الصراع على السلطة في سوريا» سبق ذكره (ص٢٨).

(٣٢) حنا بطاطو، ملاحظات حول الجذور الاجتماعية، سبق ذكره (ص٤).

(٣٣) فان دام «الصراع على السلطة في سوريا» سبق ذكره (ص٣٥)، حيث يشير إلى أن البعد الطائفي للانقسام الثنائي الريفي المديني في سوريا لجدير بالملاحظة، فبينما تتركز الأقليات الدينية المتماسكة أساساً في المناطق الريفية الفقيرة المحرومة، نجد أن المناطق الأكثر ثراءً والمدن الأكبر يهيمن عليها سنيون»، مع أخذ هذه المسألة كملاحظة عامة،

لأن جزء من الأرياف ليس من الأقليات من جهة، ولأن المدن ذاتها تنقسم إلى مستويات في التكوين الاجتماعي من جهة أخرى.

(٣٤) حنا بطاطو، ملاحظات حول الجذور الاجتماعية، سبق ذكره (ص٥ وص٦)، وكذلك، حنا بطاطو، الثورات المصرية والسورية والعراقية، سبق ذكره (ص٩٨).

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) المصدر نفسه (ص١٠٢).

(٣٧) د. غسان سلامة «المجتمع والدولة في المشرق العربي» سبق ذكره (ص١٩١).

(٣٨) فؤاد اسحق الخوري «العسكر والحلم» سبق ذكره (ص٨٣).

(٣٩) يشير فؤاد اسحق الخوري، إلى أن ميزانية الجيش تستحوذ على ٧٠ في المئة من الميزانية، المصدر نفسه (ص١٠١)، ويشير ف.ب. فيكوروف إلى أنها بين ٥٥ و٦٠ في المئة، انظر، ف.ب. فيكوروف «اقتصاديات سورية الحديثة، مشكلاته وآفاقه» دار البعث للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع (د.ت) (ص٨٨).

(٤٠) منير الحمش «تطور الاقتصاد السوري الحديث» دار الجليل (دمشق) ط١/ ١٩٨٣ (ص٣٤).

(٤١) د. محمد كفا «تحولات الاقتصاد الزراعي في سورية» دار الشبيبة للنشر (د.ت) (ص٥٨)، وكذلك، أ. فيلونيك «صعوبات الزراعة السورية الحديثة» دار الجمهورية للطباعة (دمشق) ط١/ ١٩٨٧ (ص٣٤).

(٤٢) أ. فيلونيك «صعوبات الزراعة السورية الحديثة» سبق ذكره (ص٣٨-٣٩).

(٤٣) د. محمد كفا «تحولات الاقتصاد الزراعي في سوريا» سبق ذكره (ص٦٠).

(٤٤) أ. فيلونيك «صعوبات الزراعة السورية الحديثة» سبق ذكره، حيث يمكن مقارنة الجداول في الصفحات ٤٤ و٤٦.

(٤٥) فيكوروف «اقتصاد سورية الحديثة» سبق ذكره (ص٦٧).

(*) ستوضح التحولات التي أحدثها التغيير هذا الأسس التي جعلت تعبير ثورة مرافقاً لها، حيث ستبدو أنها زعزعت النظام الاقتصادي الاجتماعي والسياسي القديم.

(**) تعبير الأقليات حيث يرد في النص يقصد به الأقليات الدينية تحديداً.

رحيل الأسد:
إطلالة على التغيير المحتمل

رحيل الرئيس حافظ الأسد، وتسلم بشار الأسد السلطة في سوريا بديا كحدثين استثنائين. ولاشك في أن موقع سوريا ودورها الإقليمي، وكذلك سياستها في ما يتعلق بمفاوضات السلام، هو ما أعطى كل هذه الأهمية الاستثنائية للحدث ذاك. وهذا السيل من المقالات والدراسات والتعليقات والتصريحات التي تمجد حيناً، وتنتقد بقسوة حيناً آخر، يلخص كل ذلك، ويوضح أهمية اللحظة تلك. إننا إزاء لحظة تفجرت فيها المواقف لتنشر فيضاً من الآراء المتناقضة وتطرح وضع سوريا على بساط البحث، كما تفتح الأفق على ما يراد من سوريا ولها.

فمن جهة تكثّفت لحظة التمجيد وتوسّع التوكيد على الخسارة الكبيرة، محددة للرئيس الأسد صورة زاهية وإطاراً واسعاً، ملخّصة فيه مشروع

نهضة مجهض، ومُكبرة مواقفه الصلبة والمبدئية في إطار عملية السلام. ولقد تأسست هذه الثورة الزاهية على ما هو قومي عموماً، انطلاقاً ما آل إليه الوضع العربي، وما أفضت إليه مفاوضات السلام من اندفاع محموم نحو عقد اتفاقات تنهي الصراع المستمر منذ مائة عام. وكذلك من ميل نحو «التطبيع» انطلاقاً من قناعة بأن هذا الكيان الذي ألغى فلسطين وتأسس على جثتها، بات جزءاً عضوياً من الشرق الأوسط، ومن الحكمة التعامل معه انطلاقاً من هذه الحقيقة البسيطة. ليبدو ما هو طبيعي «كاستثناء»، والاستثنائي، لكي يصبح كذلك، يؤسس على التضخيم، فيكون التمجيد هنا ضرورياً. ولاشك في أن هذه المواقف القومية أثارت الإعجاب، وأثرت - في حدود معينة - في الوضع العربي العام، لكن من الضروري أن نلحظ أن آليات التمجيد الداخلية طالت كل شيء وانطلقت من كل شيء.

من جهة أخرى، كان غياب الأسد مناسبة لإعلاء صوت وتأكيد موقف ونقد سياسات، كان بعضها يتعلق بموقف الرئيس الأسد من «عملية السلام»، لكن علا الصوت هذه المرة من الطرف المقابل، من العدو للتأكيد على التشدد وعدم المرونة والتصلب، وهو ما كان يعطي الأسد صدقية ما، ويؤكد تلك الصورة الزاهية. لكن معظمها انطلق من الوضع السوري الداخلي، مشيراً إلى ما آل إليه الاقتصاد، وما وصل إليه الوضع الشعبي. وبشكل أوسع «انفجرت» الملاحظات حول طبيعة النظام الذي أسسه الرئيس حافظ الأسد، حول الطابق الشمولي للسلطة، وحول الشخصنة التي حكمتها.. وهنا كانت الديموقراطية في أساس كل هذا الانتقاد. وكانت مسألة التوريث في نظام جمهوري مدعاة للرفض والانتقاد، واعتبرت

النتيجة المنطقية لشخصنة السلطة، وعودة لأشكال الحكم الملكي. ولقد جاء هذا النقد ـ بالأساس ـ من المتضررين المباشرين من طابع السلطة ذاك.

إننا، بالتالي، إزاء مستويين من تناول الحدث، وانطلاقاً من موقفين متناقضين، على الرغم من التداخل بينهما أحياناً. وإذا كان الرئيس الجديد قد ميّز، في رؤية الأسد، بين المستويين الخارجي والداخلي، ليؤكد صحة الأول وخلل الثاني، عازياً ذلك «ربما إلى أفراد السلطة الآخرين، الذين لم يطبقوا استراتيجية داخلية مطابقة لاستراتيجية الأسد الخارجية، فسنلاحظ أن رابطاً يقوم بين المستويين، وفي الاتجاهين؛ بمعنى أن الأسد كان هو المركز، وكان هو ذاته الرابط، وبالتالي كان هو المحدد للاستراتيجيين فهو الذي صاغ هذا النظام المشخصن، وأسس ذلك الطابع الشمولي، واختار هؤلاء الأفراد. إنه بالتالي، نظامه بامتياز. وإذا كنا نرى أن في ذلك الموقف القومي من إيجابية، ونشير إلى ما في الوضع الداخلي من مشكلات، فهل من منطقية تربط بين الاستراتيجيتين؟ وبالتالي هل يمكن لسلطة كهذه أن تحقق استراتيجيتها الخارجية؟

لفهم ذلك من الضروري الدخول في العمق، عبر دراسة التكوين كله، حيث لا يمكن تلخيص نظام في فرد، على الرغم من كل الشخصنة التي تحققت، وعلى الرغم من كل الفردية التي كانت بادية للعيان؛ لأن لكل ذلك أساس واقعي، ولان كل ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار تكوين اقتصادي اجتماعي مهيء، حيث أن الميول الفردية لا تؤدي هنا سوى دور معين يمليه هذا التكوين انطلاقاً من هذا الأساس. سأبدي بعض الملاحظات العامة كمدخل ضروري، ربما يمثل أرضية تساعد على الفهم.

إن تناول لحظة حافظ الأسد لا يمكن أن تكون خارج سياق تاريخي، ولا خارج صيرورة واقع محدد، والسياق هو سياق تشكل الحركة القومية العربية، ومن ثم استلامها السلطة في عدد من البلدان العربية، وسنلمس هنا، بالتالي، أوجه التشابه بين دول حكمتها أحزاب قومية (فشلت في توحيدها على الأقل): فلقد تشكلت الحركة القومية العربية في ظرف يحمل سمات ثلاث، أولها: السيطرة الاستعمارية على الوطن العربي، وثانيها: سيادة تكوينات إقطاعية، وثالثها: تبلور ميول مدينية تهدف إلى تحقيق التحديث والتقدم. إضافة إلى تفاقم مشكلات الريف. لهذا هدفت الحركة القومية العربية إلى مواجهة الاستعمار (وبالتالي السعي إلى تحقيق الاستقلال) وتصفية الإقطاع (الإصلاح الزراعي)، وتحقيق التحديث والتقدم (التصنيع والوحدة العربية)، ما جعلها تستقطب قطاعات ريفية ومدينية تطمح ـ بهذا القدر أو ذاك ـ إلى تحقيق ذلك، انطلاقاً من مواقعها الطبقية.. وإذا كان الحزب قد استقطب فئات مدينية وريفية، فإن الجيش كان مجال استقطاب فئات ريفية (في الغالب)، وربما كان فقر الريف وأزماته في أساس هذه الظاهرة، التي سيكون لها دور فاعل، وتكون في أساس تكوين تشكّل منذ استلام الجيش للسلطة، هذه القوة المنظمة والفاعلة التي همشت الحزب وأخضعت السياسة، وعبرها حل الريف ذلك التناقض العميق الذي يسكنه منذ عقود، ولم يتحقق ذلك إلا بعد تصفيات داخلية متتالية.

وإذا كان هدف تحقيق الوحدة العربية أولوية حاسمة مع نشوء الحركة القومية العربية، فقد تراجع إلى الخلف حين طغت مسألة حل التناقضات الداخلية وأصبحت السلطة وسيلة حل هذه التناقضات، ليتحول هذا

الهدف إلى «شعار»فارغ.. وغطاء مفقَر، وليتحول العمل القومي إلى ملحق. بمعنى أن السلطة «كيّفت»الشعار والعمل القوميين وأخضعتهما لشروط داخلية.

ويمكن لنا أن نحدد هذا التناقض في مستويين، الأول: يتعلق بالريف، وهو الميل المتعلق بحل التناقض بين الفلاحين والإقطاع، والمحدَّد في حل مسألة الأرض، عبر إعادة توزيع الملكية الريفية بين الفلاحين (وهو ما تحقق عبر ما اسمي بـ الإصلاح الزراعي)، والمستوى الثاني: مديني، يتعلق بإنهاء الاستغلال الرأسمالي، وكذلك بالميل نحو التحديث والتصنيع.. وكان حل التناقض في الريف يسهم في تحقيق التحديث والتصنيع، لأنه كان يفتح الأفق لتدفق الأيدي العاملة من جهة، ولتشكيل سوق للصناعة من جهة أخرى، كما كان الميل نحو التصنيع يفتح الأفق لإعادة توزيع الثروة عبر دور الدولة الاقتصادي. بمعنى، أن الفئات المدينية كانت تسعى إلى فتح أفق التطور، بينما كان «هم»الريف يتحدد في إعادة توزيع الثروة العامة (وليس الأرض فحسب). وبالتالي، كان مقصد الفئات الريفية التي ستغدو هي السلطة تحقيق مستوى من التطور (التصنيع والتحديث) يفضي إلى هذه النتيجة؛ فكانت سيطرة الفئات الريفية هذه على السلطة مجال الانتقال من حل التناقض في الريف (عبر توزيع الأرض، وهو ما تحقق في مرحلة أولى)، إلى تجاوز القهر التاريخي، الذي كان يتمثل في نهب التراكم المتحقق في الريف، وتحويله إلى المدينة، تجاوزه عبر إعادة توزيع الثروة في المجتمع ككل، وكان ذلك يفترض قهر المدينة، وبالتالي قهر المجتمع عموماً. إنني أتحدث هنا عن الفئات الريفية، التي تحكّمت بالسلطة بعد انقلابات متتابعة، وعن ميلها لإعادة توزيع الثروة،

وهنا نلمس أن آليات التوزيع هذه قادت من جهة إلى تحقيق فائدة عامة للمجتمع ككل وللريف خصوصاً (عبر مجانية التعليم، وتوظيف الرأسمال في المناطق الريفية، وفتح مجال العمل في الدولة وفي مشاريعها، وتقديم الخدمات العامة..) عن طريق تخصيص كتلة أكبر من الرأسمال للريف.

لكنها قادت، من جهة أخرى، إلى تحقيق «إفادة» خاصة، ابتدأت بالإمتيازات لتصل إلى تحقيق التراكم الرأسمالي الخاص، عبر نهب مؤسسات الدولة، وما توفره السلطة من امتياز يفتح مجالاً للسمسرة والتهريب و«السرقة». في هذه اللحظة تكون الدولة (والمجتمع بالأساس) قد دخلت في مرحلة التخثر، حيث يكون التطور قد توقف، وأصبحت مؤسسات القطاع العام مجال نهب واع ومنظم، ويستمر تكوينها هذا ما دامت تحقق استمرارية النهب، لتشكل فئة «رأسمالية» تكتنز الرأسمال من دون أن توظّفه (أو يمكن أن توظفه جزئياً) في الداخل، بل تسعى إلى تصديره إلى المراكز الرأسمالية. لكن استمرار النهب يوصل الدولة ذاتها إلى مأزق عام، ما يؤسس لنشوء ميل نحو «الانفتاح الاقتصادي» وإلى الخصخصة وحرية السوق ودور القطاع الخاص، وإلى الالتزام بسياسات صندوق النقد الدولي، وبالأساس تحوّل الفئة المسيطرة إلى جزء من طبقة بورجوازية، تجمع شتات الطبقة القديمة والأثرياء الجدد.

وهذا التكوين، من أساسه، يفترض تأسيس نظام سياسي «أبوي»، ينطلق من «مفاهيم تقليدية» تقوم على أساس شمولية السلطة وتحكُّمها بآليات المجتمع، وبالتالي سيادة وحدانية الرأي والتعامل مع الشعب كـ«رعايا» من درجة أدنى ـ وتعميم التنكيل بالآراء والأحزاب الأخرى (وبالتالي

انتشار ظاهرة القمع والاعتقال وتدخل الأجهزة الأمنية بكل تفاصيل حياة البشر..). وإذا كان تحقيق التطور في مجتمع مخلفّ يفترض «مركزة السلطة» كما يفترض «مركز التراكم».. وأن تؤدي الدولة دوراً اقتصادياً محورياً.. فإن هذه الفئات أعطت للسلطة بعدها الأكثر فظاظة، صبغتها بشكل من الحكم استبدادي. وأعتقد أن أولوية إعادة توزيع الثروة لمصلحة الريف ابتداء، ومن ثم ـ وأساساً ـ لمصلحة هذه الفئات الحاكمة، كان يفترض هذا الشكل من النظام السياسي (من هنا تراكب تحقيق التطور ـ في مرحلة أولى ـ وتكوين سياسي «تقليدي»). ولقد أصبح يفترضه أكثر في «مرحلة التخثّر»، لكي يتحقق النهب من دون مقاومة أو حتى من دون ملاحظة؛ فضمان «استقرار السلطة» والشخصنة المعطاة لها، عبر القوة والقهر (بالاستناد إلى قوة عسكرية/ أمنية موالية)، وبالإفادة من (أو الإتكاء على) كل البنى التقليدية (الطائفية والقبلية)، وبإلغاء حرية الرأي والصحافة والأحزاب، وكذلك عبر انتخابات شكلية جداً (ومزورة بالضرورة)، كلها أمر ضروري لتحقيق ذلك. لهذا أصبح القهر أشد ضراوة في مرحلة النهب المنظم، للتغطية على النهب، ولكبت ردود الفعل ومفاعيله شعبياً، فهو يقود ـ بالضرورة ـ إلى انهيار الوضع المعيشي وتضرر قطاعات واسعة.

لكن كل ذلك يعمّق في أزمة السلطة وأزمة المجتمع عموماً، ما يطرح على السلطة ذاتها، ضرورة التغيير في الآليات، آليات الاقتصاد وآليات السياسة، وعادة لا يتحقق ذلك إلا بموت الرئيس، وبالتالي تغيّر موازين القوى في السلطة ذاتها، والاحتمال الممكن هنا ـ في سوريا الآن كما في تجارب

سابقة ـ هو العودة إلى حرية السوق والخصخصة، وبالتالي ارتكاس التطور وإعادة ربط الدولة بآليات النمط الرأسمالي العالمي (العولمة اليوم)، وفي الوقت نفسه تحقيق (ديموقراطية) على مقاس رأسماليتنا، أي كاريكاتور ديموقراطية.

لهذا سنلاحظ أن الخيارات المطروحة اليوم، تتحدد في الميل نحو «الاقتصاد الحر»، والتخلص من القطاع العام ومن دور الدولة الاقتصادي، وهو ما تعبّر عنه الفئات البورجوازية (التي تعمل في التجارة والسمسرة والخدمات غالباً) ولكن أيضاً فئات في السلطة تحلم بأن تصبح جزءاً عضوياً من هذه البورجوازية بعدما راكمت الرأسمال عبر النهب، وهذا يستلزم ـ كما أشرت ـ كاريكاتور ديموقراطية.. والخيار الآخر يتحدد في الديموقراطية وتفكيك آليات النظام الشمولي لمصلحة آلية ديموقراطية، وأعتقد أن حرية السوق تسكن هنا كذلك، وهنا يتوافق الخياران، لتبدو الديموقراطية وكأنها الصنو لحرية السوق ليبدو أن الحل يتحدد في ما هو غير مطروح (مُغْفَل)، وأقصد توافق دور الدولة الاقتصادي والديموقراطية، وهو الحل الذي «يشاع» بأنه وهمي، انطلاقا من تناقض «مركزة الدولة» والديموقراطية.

الفصل الثاني

سؤال الأزمة في سورية

في كشف دكتاتوريتنا / في كشف ديموقراطيتنا

حديث الديموقراطية مثير، فهو يستدعي استحضار التراث، تراثنا. وينهض مفهوم «الاستيراد»والفكر المستورد، وكأننا لا نتذكر الاستيراد إلا حينما تحضر الديموقراطية. إن لوثة تصيب السلطات، ورعباً يتملكها، حين تُطرح مسألة الديموقراطية، فتؤدي كل الصلوات وتزيد، وتستحضر «العزة القومية»، و«التاريخ المجيد»، وتكتشف أن لنا خصوصيتنا المحدّدة في تاريخنا وتراثنا. تفعل كل ذلك وهي تلهج بالعلم الحديث والحضارة الحديثة والثقافة الحديثة... وبالتكيف والعصر، والاندماج بالعولمة. تفعله وهي تستخدم كل منتجات الحضارة الحديثة، من وسائل النقل والاتصال إلى الملابس والروائح والأطعمة و... الخ. وتراثنا يستحضر الاستبداد، نظام الخلافة «ظل الله على الأرض»و«خليفة الله على الأرض»المتملك كل أسمائه الحسنى، والمارس نصفها، يستحضر مفهوم الحاكم»الرعية، الحاكم

الممتلك كل الحقوق والرعية المنقادة، المطيعة والمنفّذة ما يقرره الحاكم. وبالتالي فمن المنطقي أن يفضي استحضار التراث إلى استحضار مفهوم البيعة والترميز والتأليه، فهذه هي «خصوصيتنا» السرمدية، الجوهر الثابت في تاريخنا، وكذلك من المنطقي أن تصبح السلطة «عائلية».

إن سلطاتنا، إذاً، تواجه صيغة لنظام سياسي نشأ بعد انتصار الرأسمالية، وكان نتاج فكر تنويري مهم، عبّر عن حالة من الانتقال النوعي في الفكر البشري، ومثّل إنجازاً عالمياً استند إلى كل التطور الفكري السابق له وتجاوزه إلى الأرقى، وإن كان قد ارتبط بـ «منطقة» محددة (أقصد أوربا)، وبنمط اقتصادي معيّن (أي الرأسمالية). إن سلطاتنا تواجه هذه الصيغة بصيغة «أقدم» (ولا يعني ذلك أنها أعرق وأفضل، لأن التراكم متالٍ ومتصاعد، وبالتالي فإن الأقدم سيكون متخلفاً)، صيغة نشأت في الشرق وارتبطت بنشوء النمط الزراعي، وتشكّل الدولة الاستبدادية، وكانت نتاج هذا المستوى من التطور الاقتصادي (ومن الضرورة الاقتصادية) وبالتالي من التكوين الفكري. وإننا إزاء صيغة من النظام السياسي أوجدتها الضرورة، ولم ترتبط بـ «نمط» من البشر محددين (وأقصد الشرق). سادت في المجتمع القديم كله (ومنه أوروبا كذلك). لذلك سيبدو هذا الاستحضار كتعبير عن أصولية سياسية، لأنها تتمسك بإعادة إنتاج صيغة لنظام سياسي متقادم، وتتعامل معه كمعطى سرمدي، وهي تعيش في «العصر الحديث» وتتكيّف معه، تعيش العولمة وتنخرط فيها. إن سلطاتنا، بالتالي، تتكيف مع نمط اقتصادي يفرض ارتباطها بالرأسمالية، وترفض «الصيغة السياسية التي أسستها الرأسمالية. وهذا يطرح التساؤل حول أسباب ذلك.

وسنكتشف بأن هذا الارتباط الواقعي هو ما يملي عليها ذاك الرفض، لهذا يبدو استحضار التراث وممارسته كضرورة لسلطة ترى أن عليها أن تمسك بكل «منافذ» السياسة لتحقيق ما هو اقتصادي.

إذاً، إن مصلحة طبقية تكمن خلف هذا الاستحضار للتراث، للخصوصية، فيجري التعامل مع تصورات سالفة على أنها جوهر ثابت خاص بنا، لهذا لا يلتفت أحد حين استذكار لاستيراد إلى أننا نستورد (كل) سلعنا وكلها على الاطلاق، من القمح إلى الملابس والسيارات والأسلحة إلى أحدث منتجات التكنولوجيا، على الرغم من أن الخطر يكمن في ذلك، لأنه أساس تبعيتنا وبالتالي أساس تخلفنا وفقرنا وحتى دمارنا (حيث يهرب كل التراكم الأولي إلى المراكز، لتبقى من دون أساس اقتصادي صناعي) وهنا تتجدد المصلحة الطبقية، وتتجدد طبيعة رأسماليتنا العاملة في السمسرة والمضاربات والتجارة، وكذلك في النهب. ولهذا (لهذا بالتجدد) ترفض الديموقراطية، لأن الحفاظ على هذا النمط الاقتصادي (وهو نمط تابع بالتالي) يفترض التحكم بالسلطة، وتحويلها لى سلطة مطلقة، ليكون استحضار التراث مهماً وضرورياً لها، باعتباره غطاء أيديولوجياً ومقدساً.

ربما كانت مجتمعاتنا لم ترتق إلى مستوى يطابق تحقق الديموقراطية، حيث مفهوم المواطنة هلامي ومرتبط ببنى قبلية وطائفية ودينية، ومفهوم الحق مشوش والعلمانية مختلطة بالإلحاد، والتكوينات القبلية والمناطقية والطائفية و... إلخ تحكم اختيارات الأفراد لأنهم لم يصلوا بعد إلى الفردية إلى الأنا التي تشكل الكل استنادا إلى أساس نوعي جديد يرتبط بمفهوم الأمة، وهذا ما يجعل اختيارات الأفراد - حين يصبح ممكناً لهم الاختيار - لا

تحقق مصالحهم ويجعل الحوار والنقاش أقرب إلى التناحر الشخصي و... إلخ، ما يشكل أساساً لإعادة إنتاج بنى تقليدية لكن رأسماليتنا تخاف حتى ما يمكن أن تنتجه هذه التكوينات لهذا تهرب من إعطائها حق الاختيار لتكرس سلطة أبوية وتجيّش الكتبة في طابور طويل يحملون أطناناً من خطابات المديح، المديح الذي بات قاموساً عاجزاً عن استيعاب مفرداته وتجيّش البشر لترداد ما يملى عليهم وتكون أجهزة الاستخبارات هي السلطة الفعلية تتخفى خلف واجهة من المؤسسات الشكلية، الشكلية جداً. ويفرض الرأي الأوحد والزعيم الأوحد و...إلخ.

وحين تفرض ظروف واقعية الميل نحو تحقيق الديموقراطية، وأقصد حين تتفاقم الأزمات الشغية نتيجة سياستها الاقتصادية، ومن ثم نتيجة شعورها بالعجز عن الاستمرار وفق آلياتها تلك، أو نتيجة إحساسها بحالة الاحتقان العام نتيجة تلك السياسات، فتعمل السلطة على إعادة صياغة ذاتها، تتأسس ديموقراطية ستبدو شكلية، وإن سمحت بحرية ما للصحافة والرأي، وقبلت بوجود أحزاب معارضة، لأن فاصلاً سيقوم بين كل ذلك، وآليات إعادة إنتاج السلطة، وأقصد حق «الإنتخاب»، فهي تصيغ قانون الانتخاب بما يرجع كلغة «حزب السلطة»، هذا إضافة إلى آليات التزوير الفظة وكذلك «عبء الاستخبارات»، ودورها في التخويف، ودور الإعلام الأقوى، إعلام السلطة ذاتها، وهي هنا تستغل ذاك التكوين المتخلف، لتبدو حرية الرأي والصحافة، وليبدو نشاط الأحزاب الأخرى، وكأنها هامش ليس أكثر، تتوه بين بنى مخلّفة ودور مقزم؛ فالانتخابات، عبر التزوير والتخويف، والدور المقزّم للمعارضة، تعيد إنتاج السلطة ذاتها،

وبالتالي يبقى البرلمان (أو مجلس الشعب) أداة طيّعة للسلطة التي تحدد هي بالذات أعضاءه، والذين يسعون إلى تحقيق مصالح ضيقة. ولتبدو المعارضة ـ كذلك ـ كهامش فيه، هامش صغير تحدد السلطة ذاتها حجمها. فحين تكون المعارضة محاصرة ومهمّشة - وأساساً حينما تفرض عليها شروط (اللعبة الديموقراطية)، عبر تحديد ما تطرح ومالا تطرح - ويكون (الضغط الأمني) قوياً، والإعلام القوي مسيطر عليه. وحينما تسود بنى مخلّفة ترفض المشاركة السياسية، أو تقبل ضغوط السلطة، ستعيد السلطة إنتاج ذاتها بالضرورة، حتى من دون تزوير (ربما، ولكن بشكل غير مريح تماماً)، لأن «الفراغ السياسي» هذا وكذلك الضغط والتخويف سوف يجعل النسبة المشاركة من الناخبين (وهي قليلة عادة)، أقرب إلى انتخاب فئات تقليدية وسلطوية. وبالتالي يتراكب هنا، التخلف وإرهاب السلطة معاً في نسيج يجعل السلطة (مستقرة) وحاكمة إلى ما شاء الله.

هل نقول: هذه ديموقراطية رأسماليتنا؟ المشكلة هنا تتمثل في أن تجاوز النظام الشمولي، يقود إلى ديموقراطية كهذه، مما يبقي حلم الديموقراطية رهناً، فالسلطة التي تسعى إلى تكريس نمط اقتصادي محدد، يقوم على النهب والسمسرة، تتمسك بمواقع بسبل شتى، الاستبداد إذا كان ممكناً، وهو ممكن في أغلب الأحيان، لكنها حينما تضطر إلى تغيير آلياتها، تتمسك بأن يكون الشكل الجديد محققاً إعادة إنتاج ذاتها، لهذا تؤسس لشكل (ديموقراطي)، شكل فحسب على الرغم من قيمة هذا الشكل من زاوية الوضع الاستبدادي، وأهميته كونه يعطي حيزاً أكبر لحرية الفرد، وضرورته لبعض الفئات. وبالتالي لايمكن للسلطة أن تتحول إلى الديموقراطية إلا

إذا ضمنت أن تبقى سلطة، فتضع في سياق يفضي إلى ذلك، وهو السياق الذي أشرت إليه سابقا. لكن هل من سلطة لا تهدف إلى إعادة إنتاج ذاتها؟ الديموقراطية الأوروبية لم تتحقق في الصيغة التي نعرفها والتي غدت مثال لنا، إلا حينما أصبحت أساس إعادة إنتاج السلطة ذاتها، في اللحظة التي انتفى فيها الأساس الاجتماعي الذي يسمح للبديل أن يصبح قوة، أي في لحظة تحقق (المساومة التاريخية) وتشكل (رأي عام) موحد في ما يتعلق بأسس النظام، أي الرأسمالية، ولقد أدت الأيديولوجيا المسيطرة عبر الإعلام والتعليم، دوراً مهماً في صياغته، انطلاقاً من تحقق المساومة تلك. وبالتالي أصبح تداول السلطة ينطلق من الحفاظ على الأسس تلك، على طبيعته ومؤسساته وقانونه، ولم يتحقق سوى للأحزاب المتمسكة بأسس النمط الاقتصادي القائم، وبقانون السلطة ذاتها. بمعنى أن الديموقراطية أصبحت ممكنة حينما انتفت إمكانية أن يشكّل البديل قوة انتخابية تؤهله الوصول إلى السلطة سلمياً، وهنا تتعين حدود الديموقراطية، ويتحدد طابعها غير الحيادي، بمعنى أن الديموقراطية لاتؤسّس لكي تكون طريقاً لحل التناقض بين ضدين (بل إنها وسيلة حل التعارضات في إطار الطبقة المسيطرة ذاتها، وعلى أرضية مصالحها ككل). على الرغم من ذلك، فهي ضرورة، وهي خطوة مهمة إلى الأمام، ولقد أصبحت (قيمة) عالمية توصل إليها الفكر البشري، ولأنها أصبحت (قيمة) عالمية غدت المثال الذي يطمح إليه كل معني بتحقيق التقدم، وبالتالي فقد غدت (حاجة).

لكن الفارق بيننا وبين أوروبا، يتحدد في أن إعادة إنتاج السلطة هناك، هي إعادة إنتاج لسياسات، وأقصد إعادة إنتاج لسيادة طبقة ولقانونها

ومؤسساتها، أما عندنا فهي إعادة إنتاج لأشخاص، لأشخاص بعينهم، وهذه الشخصية تفرض تغييب الديموقراطية (الاستبداد) أو تشويهها، لأن أحد مهمات السلطة هي فتح آفاق النهب من أجل الإثراء. بمعنى أن الدولة الأوروبية ذات استقلال نسبي عن الطبقة (وتعارضات الطبقة تسهم في ذلك) لكنها عندنا مندمجة بالطبقة، كونها وسيلة نهب، وهنا ليس من حاجة لاستقلاليتها النسبية، وبالتالي لا تكون بحاجة لمأسسة الدولة وقوننتها، بل تفرض الحاجة تأسيس القوة القاهرة (الاستخبارات والجيش والشرطة). إن المشكلة، إذاً، تكمن في رأسماليتنا، في تكوينها الاقتصادي وبالتالي في نظامها السياسي، الشمولي في كل الأحوال.

وإذا كان تخلف التكوين الاقتصادي، وشكلية الديموقراطية، هما مدخل إعطاء الأولوية لتحقيق التطور الاقتصادي، لدى كل الذين عملوا على تغيير الواقع في إطار شمولي (استبدادي)؛ فنلاحظ هنا أن تطوراً قد تحقق، وهو ما كان يعطي شرعية ما للسلطة هذه، وأقول (شرعية ما) لأن حلم الديموقراطية يبقى كشبح، كما لأن الديموقراطية تبدو، في لحظة، ضرورية لاستمرار التطور. لكن الديموقراطية لم تحضر، والتطور توقف، ومن ثم تهاوى وتعممت الليبرالية الاقتصادية، وهيمن التكوين ذاته الذي أشرت إليه سابقاً. أقصد هنا الإشارة إلى العلاقة بين التطور والديموقراطية في تكوين متخلف، والفصل العميق الذي تحقق بينهما، ومتاهة الأولويات التي نتجت من ذلك، وبالأساس تشكّل نظام شمولي؛ فالتطور يفترض المركزة، لكن المركزة لا تساوي الاستبداد، وما جرى هو الخلط بين الدور المركزي (المحوري) للدولة، وفاعليتها الاقتصادية، والطابع الشمولي

للسلطة، على الرغم من الشرعية التي أشرت إليها للتو. وهذا ما أفضى إلى الربط بين الديموقراطية واللبرلة الاقتصادية وكأنها صنوان، ليتشكل التكوين الاقتصادي آنف الذكر، ويتكون النظام السياسي الموصوف أعلاه. لهذا ضاع التطور، وتشوهت الديموقراطية.

إننا، إذاً، إزاء ضرورة آليات جديدة لدولة ممركزة، تقوم على الديموقراطية، التي تتضمن حرية الرأي والمعتقد والصحافة، والتعددية السياسية، كما تتضمن استقلال القضاء، وحق الانتخاب الحر، ولكن أيضاً (تحريم تدخل الأجهزة الأمنية في ما هو سياسي). عندها يمكن أن ننشد ديموقراطية حقة، ربما تسهم آلياتها في تحقيق التقدم.

٢٠٠٣/١٠/١٤

سؤال الازمة في سوريا تجاوز البنية الشمولية

مطالب أساسية تتكرر في سوريا، بدأت بسيل من المقالات نشرت في صحف «خارجية» قبل وفاة الرئيس حافظ الأسد واستمرت بعد ذلك بكثافة أعلى. ثم تبلورت في بيان المثقفين الذي سمّي بـ «بيان الـ ٩٩»، وأكدتها وثيقة لجان إحياء المجتمع المدني. ولقد تلخصت في ضرورة إنهاء حال الطوارئ والأحكام العرفية المستمرة منذ ما يقرب من أربعة عقود (على الرغم من أنها موضوعة في خانة الاستثناء)، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين والعفو عن المنفيين والإقرار بالتعددية السياسية وبحرية الرأي والصحافة... الخ. وهي مطالب تلخص وجهات نظر مختلفة ومتخالفة عبّرت عن نفسها قبل وفاة الرئيس الاسد، حين كانت قد بدأت ترتفع الاصوات مطالبة بتحقيق إنفراج ديموقراطي يعيد الى المجتمع السوري

لياقته ويعيد ربطه بالسياسة بعد عقود من الإقصاء والتهميش والاعتقال.

وفاته بدت إذاً، كأنها اللحظة المناسبة لتوسيع المطالبة بالانفراج الديموقراطي، وتكون هي ذاتها لحظة البحث عن شكل جديد يعيد بناء السلطة وفق ما يحقق مشاركة المجتمع ويعطي الدولة طابعاً آخر يوحّد المطامح الوطنية العامة والمطامح الخاصة للطبقات والفئات الاجتماعية، ويؤسس لفاعلية جديدة تستوعب عناصر المجتمع كافة. لهذا توسع الحوار واتسعت المطالبة بالديموقراطية، وصار تعبير «المجتمع المدني»ذا سحر لم يكن له ربما منذ وُجد. وبدا الوضع وكأنه اعلان حياة لمجتمع كان يبدو كجثة امام أخطبوط السلطة، أو بدا كحال من حالات كسر الرهبة، أو هي عودة الروح ربما، أو محاولة المجتمع لأن يستعيد لياقته ويؤكد حضوره في مواجهة الحضور الطاغي للسلطة، لكي تعود الدولة الى موقعها الصحيح كناظم لحركة المجتمع وكمقونن لها.

وبهذا يبدو «بيان الـ ٩٩»، كما تبدو وثيقة لجان إحياء المجتمع المدني كأنهما استكمال لحال من «التعبير الفردي»، وكتوحيد لمجهود قطاع هو الأكثر حيوية في هذا المجال، شمل الكتّاب والمحامين والفنانين وممثلي قطاعات اقتصادية، وضم أسماء لها موقعها وفاعليتها. ولا شك في أنها تعبّر عن قطاعات أوسع من المثقفين، وما يسمّى الفئات الوسطى عموماً، التي باتت تشعر بأن عليها العمل من أجل إعادة التوازن بين السلطة والمجتمع، وأن وضعها الاعتباري يفرض عليها أن تعلن موقفها بعدما أفضت طبيعة السلطة إلى تهميشها وإقصائها منذ عقود. ولهذا باتت ترى أن استعادة دورها تفترض إنهاء الأحادية المفروضة على المجتمع، بإنهاء كل أسسها

غير القانونية والقانونية، وتكريس القوانين المقررة للتعددية، وفي الأساس تكريس سلطة القانون. والملاحظ أن المطالب تعرضت للمستوى السياسي فحسب، من دون أن تشير إلى الاقتصاد، لأنها تؤكد أولوية السياسة في معالجة الأزمة في مختلف زواياها. وتالياً هي تهدف في الأساس إلى تغير آليات السيطرة التي تفرضها السلطة وليس إلغاء الدولة كما فهم البعض أو حاول ذلك نتيجة مصلحة ما. وهدف تغير الآليات هنا يفرض تحوّل آليات السيطرة من الأجهزة الأمنية إلى المؤسسات السياسية في إطار تعددية مقرّرة وآليات محددة لانتخاب هذه المؤسسات. وعدم التميز بين أشكال السلطة المختلفة المتحققة في إطار الدولة، وتالياً اعتبار أن تغيير هذه الأشكال يمضي إلى إلغاء الدولة ذاتها، يعبّر عن جهل بألف باء السياسة، ليجري التمسك في شكل محدّد للحكم باعتباره هو الدولة ولتأسس هنا شخصنة الدولة.

إن تغيير آليات السيطرة هو هدف كل هذه المطالب إذاً، بعد عقود من سيطرة آليات محددة، ربما كانت الغطاء لحال الفساد التي استشرت وصارت في حاجة إلى علاج نتيجة تأثيرها على مجمل الاقتصاد. كما إن سيطرة تلك الآليات كانت الأساس لحال إنهاك تعرّض لها المجتمع، وأدت إلى تغييب السياسة فيه، وتالياً إلى انكفاء نحو ما هو «قبْلي»، وهذا أخطر ما في الأمر، حيث كانت الدولة تُنهب وتالياً يقاد دورها الاقتصادي إلى أزمة عميقة، وكانت الجماهير تعيش حالة «خواء» وتسير نحو أزمة معيشية كبيرة، هذا الوضع كان يفرض حلولاً جادة، كما يفرض أن يصير الحوار ممكناً عبر إقرار التعددية والاعتراف بالرأي الآخر، الرأي المختلف وربما المضاد. لقد

صار السؤال الاقتصادي يفرض حلولاً ليست سهلة، نتيجة الأزمة التي يعيشها الاقتصاد والخيارات المتناقضة التي تسكن السلطة والمجتمع. كما نتيجة ما بات يسمّى بـ «استحقاقات العولمة»التي تعزز خيارات محددة، لكنها تستثير مواقف معادية كذلك.

في هذا الوضع بدت المسألة كأنها تتعلق بتحديد الأولويات: هل الاقتصاد أم السياسة؟ ولا شك في أن الإحساس بزاوية من زوايا الأزمة هو الذي يفرض الأولوية لدى الأطراف المختلفين حيث أكدت السلطة أنها تعطي الأولوية للاقتصاد. وهذا ما يشير إلى أن «أزمة تكوينية»تحكم دور الدولة الاقتصادي باتت تحتاج إلى حلول ملحّة، بينما انصبّ اهتمام المثقفين على السياسة عبر الدعوة إلى الديموقراطية، تحت التعبير/ السحر: المجتمع المدني. مع ملاحظة أن الوضع المعيشي الذي يعيشه غالبية السوريين يبدو خارج اهتمام الطرفين، حيث يسعى المثقفون إلى الحصول على الحيّز الذي يسمح لهم التعبير عن «ذواتهم»، بينما تسعى السلطة إلى إيجاد الحلول التي تسمح باستقرارها عبر معالجة المشكلة الاقتصادية. هذا التحديد لا يعني الهرب من تحديد الأولويات لمعالجة وضع ربما كان يحتاج الى إعادة هيكلة. حيث يبدو المدخل السياسي عبر الديموقراطية هو الذي يحظى بالأولوية من أجل معالجة مجمل المشكلات بما فيها الوضع المعيشي؛ فإذا كانت السلطة تحاول القول إن أولوياتها تتحدد في معالجة الوضع الاقتصادي، فلا شك في ان معالجة الوضع الاقتصادي تفرض تغيير «آليات السيطرة» من أجل إفساح مجال أوسع لفئات اجتماعية مختلفة ومتنوعة للبحث في آليات اقتصادية جديدة تسمح بتجاوز مشكلات معقدة، وخصوصاً لتحديد

الخيار بين التمسك بالقطاع العام، لكن عبر تحديد الصيغ التي تتجاوز مشكلاته العميقة، وبين خيار الخصخصة واقتصاد السوق وهو الخيار الذي قاد في مختلف البلدان التي طُبّق فيها، الى دمار اقتصادي وإفقار شعبي شامل. لهذا فإن إعادة هيكلة الاقتصاد من من دون اللجوء الى الخصخصة واقتصاد السوق تفرض حواراً جاداً، من أجل تحديد الآليات الضرورية لتطوير الاقتصاد عموماً، والقطاع العام خصوصاً، حيث تتحقق الرقابة الضرورية لكي يُكشف النهب الذي يتعرض له، وتتوضح الآليات السيئة التي تسيّره.

بات اذاً تجاوز البنية الشمولية السابقة ضرورة من أجل اعادة هيكلة المجتمع ككل، وصارت الديموقراطية تالياً هي المدخل، ما يفرض تأكيد المطالب نفسها التي طرحها المثقفون. مع ملاحظة أن من الضروري أن يكون الوضع المعيشي، ودور الدولة الاقتصادي في صلب الاهتمام كذلك. واذا كان التفكير ينصب على أن تحقق الديموقراطية يفترض سيادة اقتصاد السوق، اي بمعادلة الحرية السياسية بالحرية الاقتصادية، فإن أخذ الوضع المعيشي في الاعتبار وتأكيد ضرورة تحقيق التقدم يفرضان ربط دور الدولة الاقتصادي بتغيير آليات السلطة لتُبنى على أساس ديموقراطي؛ فالديموقراطية مدخل إعادة بناء آليات الاقتصاد بما يحقق وضعاً أفضل لمجموع الشعب.

٢٠٠٣/١١/٣

تساؤلات حول الراهن السوري

سوف ألمس هنا ما هو كامن في الحركة المعارضة في سوريا تحديداً والذي يتبج تصوراً يعتبر بأن الديموقراطية هي «كل» الأهداف لأنها أول: وأنا لا أرفض أولوية الديموقراطية، على العكس اعتبر أنها المدخل الضروري لصيرورة مجتمعية، لكني أرفض تحويلها إلى «كل»، لأنها في هذه اللحظة تنفي هي ذاتها، حيث ليس من الممكن أن تنشأ الديموقراطية إلا إطلاقاً من النسبي، فالمطلق ينفيها حتماً، وحين تتحول إلى «كل» تتحول إلا مطلق.

هذا الأمر يفرض لمس المشكلات الواقعية وبالتالي بلورة رؤية متكاملة تتناول مختلف المشكلات القائمة؛ فمثلاً أزمة الاقتصاد مشكلة ومشكلة عميقة والوضع المعيشي للطبقات الشعبية بات مشكلة مستعصية والبطالة في اتساع والتعليم يدمر والزراعة في مأزق والقطاع العام «يُهات» (ويترك لكي يموت بهدوء). هذا إضافة إلى استبداد وتحكم السلطة الأمنية في كل

مفاصل المجتمع، وبالتالي إلحاق النقابات بالسلطة بالهيمنة عليها، وتدمير الأحزاب أو تدجينها، وصولاً إلى نزع السياسة، وهو الأمر الذي حوّل المواطنين إلى رعايا، تعيش حياتها البيولوجية (في ظرف غدا عصياً). ولاشك في أنه يمكن التوسع في الإشارة لعشرات المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية كذلك.

فما هي الرؤية حول هذه المسائل كلها ؟

الخطاب الذي انتشر منذ سنة ٢٠٠٠، في محور واحد هو الشمولية والاستبداد، ومن ثم الديموقراطية كمقابل. وبدا أن هذا المحور هو الذي يحظى بكل الاهتمام، ولقد جرى اعتباره ذو أولوية، لهذا أصبح مدار «التداول اليومي» ما حوله إلى «كل»، حيث غاب الاهتمام بكل المشكلات الأخرى، التي هي مهمة وخطرة، وتمس قطاعات واسعة من الشعب (مسألة الأجور، مسألة البطالة...) ولم يحظ الوضع الاقتصادي ومصير «القطاع العام» بأي بحث سوى الاستنتاج «السريع» بضرورة الخصخصة والانتقال إلى اقتصاد السوق، لأن الشمولية تتغذى من تملكها القطاع العام، لكن ما علاقة خصخصة «القطاع العام» بتزايد أعداد العاطلين عن العمل ؟ وما علاقة اقتصاد السوق بتزايد حالة الإفقار ؟ ومن يمتلك السوق حينما يصبح هو السائد ؟ وبالتالي هل يقود ذلك إلى تحسين الأوضاع المعيشية للطبقات الفقيرة ؟ أو سيدمر من الطبقات المتوسطة، وسيزيد من القطاعات التي ترمي تحت «خط الفقر» كما حدث في كل البلدان التي خصخصت والتزمت لاقتصاد السوق؟ ثم كان يتوضح منذ انهيار المنظومة الاشتراكية بأن الرأسمالية بدأت هجوماً شاملاً من أجل صياغة العالم في الإطار الذي «يحقق

مصالحها»، ويخرج الاقتصاد الأمريكي خصوصاً من أزماته، ولقد هدف الهجوم إلى خصخصة العالم وفرض اقتصاد سوق «امنفلش»، أي مفتوح إلى أقصى مدى من جهة، والى الحرب والاحتلال من جهة أخرى، وسوريا تقع ضمن «الفجوات» التي «تلطخ العولمة»، وبالتالي فهي من الدول «المارقة»، الأمر الذي يعني أنها مهددة بالحرب و«التغيير الأمريكي »، فكيف يمكن أن نربط هذا بالديموقراطية والأزمة المجتمعية ؟

إن أولوية الديموقراطية لا تفرض تجاهل كل المشكلات الأخرى، على العكس فهي الأولى في سلسلة مسائل منها مصالح الطبقات الفقيرة، ومسألة التطور المجتمعي، وضمان الاستقلال والإسهام في المشروع القومي. وإذا كانت تلمس شكل النظام السياسي، وتسمح للتعبيرات الاجتماعية أن تمارس أدوارها في الدفاع أو لتحقيق مصالح وأهداف معينة، وتسمح للكل الاجتماعي أن يمارس دوره في مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني، فإن هذه الأهداف والمصالح يجب أن تكون حاضرة. أي أن تحدد بوضوح في إطار مشروع ديموقراطي شامل يمكن وحده أن ينظم طبقات اجتماعية وأحزاب وهيئات مجتمع مدني ونقابات. وبالتالي أن يؤسس لقوة اجتماعية وازنة، إذاً، مسألة الديموقراطية ترتبط باختيار اقتصادي وكذلك بأساس وطني. وأي فصل بين هذه المسائل سوف يقود إلى سياسات خاطئة، ويوقع في مطبات جدية.

وإذا كان الربط بين الديموقراطية واقتصاد السوق يبدو كربط «اميكانيكي»، على الرغم من كل التجارب التي أوضحت بأن اقتصاد السوق يفرض الاستبداد لأنه يزيد من إفقار البشر وبالتالي يفرض ضبط احتجاجاتهم،

وعلى الرغم من أن الخطاب العولمي الذي يؤكد اقتصاد السوق يمارس أشد أنواع الاستبداد عبر الحرب والاحتلال؛ فهل أن اقتصاد السوق سوف يحقق مصالح الأغلبية الشعبية ؟

إذا كانت مشكلة الاقتصاد هي ضعف الإنتاجية، فأن الانفتاح والاندماج بالعولمة، لا يفعل سوى تدمير الإنتاجية نتيجة اللاتكافؤ المريع الذي بات يحكم العالم. وأن التخلي عن دور الدولة الاستثماري والتخطيطي لا يقود حتماً إلى وجود مستثمرين خاصين لأن طابع الاستثمار الخاص في الأطراف يتمثل في التوظيف في القطاعات الهامشية وأيضاً التسرب إلى المراكز والسبب واضح الآن أكثر من أي وقت مضى، واقصد هيمنة الاحتكارات الإمبريالية متعدية القومية، التي باتت توظف في كل قطاعات الاقتصاد، وباتت قادرة على إلحاق الهزيمة بكل الاقتصاديات الناشئة والراكدة. وهذه النظرة ليست نظرة أيديولوجية لأنها تكررت في كل التجارب التي سبقتنا الخصخصة واقتصاد السوق ولا اعتقد بأن لنا ميزات تجعلنا نختلف عن الآخرين، ولأنها أيضاً تستند إلى فهم لأبسط قوانين الاقتصاد الرأسمالي حيث المنافسة (عبر اقتاد السوق) تقود إلى الاحتكار؛ فكيف إذا كان الاحتكار الذي تضخم أكثر ما يجب هو الذي يفرض على الأمم فتح أسواقها ويهمش الدولة فيها، وبالتالي يجتاح اقتصادياتها. إذا ستكون قطاعات اقتصادية مهمة معرضة للدمار، وبالتالي ستكون قطاعات اجتماعية عديدة معرضة للبطالة. كما إن الانفتاح وتدفق السلع وتحكم نهب الرأسمال الخاص سوف يزيد في إفقار قطاعات واسعة وتهميشها. وهذه مسائل توضحت في أكثر من مكان وقادت إلى أزمات عميقة.

لهذا سيكون السؤال الضروري هو: كيف نعالج وضع «القطاع العام» ونصوب دور الدولة الاقتصادي ؟ وليس كيف نتخلى عن كل ذلك. هنا يتوضح معنى أولوية الديموقراطية، حيث إنها المدخل للرقابة الشعبية على دور الدولة الاقتصادي وبالتالي كشف كل أشكال النهب التي يتعرض لها «القطاع العام»، وتأكيد المحاسبة الحقيقية وأيضاً تصويب السياسات الاقتصادية بما يجعلها توسع من دور الإنتاج، وكذلك تكون المدخل للدفاع عن حق التعليم والضمان الاجتماعي والأجر العادل وحق العمل والإنتاج ذي الجودة العالية. إن الديموقراطية هي الأساس لكي تدافع الطبقات الشعبية عن مصالحها وعن الحاجة عن التطور المجتمعي. ولهذا من الضروري إن تتحدد أسس هذا التطور وتلك المصالح والأهداف. وإذا كان دور الدولة الاقتصادي قد نشأ نتيجة عجز اقتاد السوق عن تحقيق التطور المجتمعي (خصوصا في الأمم المتخلفة)، فإن العولمة الراهنة تجعله أكثر ضرورة، على الرغم من ميزان القوة العالمي المختل.

لهذا يجب انتقاد وضع «القطاع العام» ودور الدولة الاقتصادي من اليسار وليس من اليمين، أي انتقاده لمصلحة الطبقات الشعبية وليس لمصلحة الرأسمالية القديمة (التي هي رأسمالية تجارية مصرفية وتابعة). انتقاده لكي يسهم اكثر في تحقيق مصالح الطبقات الشعبية، وتحقيق التطور المجتمعي وليس لسلب هذه الطبقات كل «ايجابيات» المرحلة الماضية (التي على كل حال بدأت بها الفئة المسيطرة)، وإفقارها وتهميشها، وليس لتدمير التطور (الجزئي والمحدود) الذي تحقق.

أقول إذاً إن التطور المجتمعي هو الذي يفترض الديموقراطية، وليس

شمولية السلطة فحسب. وتجاوز الشمولية ضروري لأنها باتت ليس عائقاً فحسب، بل تدمر التكوين المجتمعي وتشطب أحلام ومحاولات التطور بسبب النهب وسوء التخطيط والاستبداد. أي أنها باتت عائقاً في صيرورة الارتقاء المجتمعي الذي لا يتحقق انطلاقاً من اقتصاد السوق، بل يفترض ضرورة دور الدولة الاقتصادي في مواجهة عملقة الشركات الاحتكارية الإمبريالية التي باتت ترسم سياسة واقتصاد العالم.

إن مواجهة الميل للخصخصة واقتياد السوق الذي تحاوله فئات مسيطرة للتكيف في إطار العولمة، مرتبط كذلك بمواجهة حروب العولمة، خصوصاً أن شارون بات يمارس ما يريده بوش ويرتبط بتحول داخلي ضروري كذلك، وهو المدخل لنجاح كل المواجهات الأخرى.

٢٠٠٣/١١/٩

دراسة الآليات التي تسمح بتحقيق المقاومة والمواجهة

هناك مخاطر جدية تهدد سورية، وبالتالي هناك حاجة لدراسة الآليات التي تسمح بتحقيق المقاومة والمواجهة. السلطة مهددة بالإزالة والمجتمع مهدد بالفقر والتدمير والتفكك، وأعتقد أن المواجهة الآن صعبة، لأن الوضع الراهن صعب وشديد الصعوبة، لأن السلطة ببنائها العسكري وقوتها غير قادرة على المواجهة في وضع عالمي تهيمن عليه قوة عظمى فائقة التفوق، وبالتالي قادرة على الحسم، وهي تحضّر لتغيير حقيقي في سورية.

وأيضاً نتيجة وضع السلطة ذاتها الهش والضعيف، بسبب الفساد والنهب والاستبداد السائد فيها. وبالتالي ينعكس ذلك على الحركة السياسية التي تعرضت للتدمير خلال الفترة الطويلة الماضية، كما على وضع المجتمع الذي بات بعيداً عن السياسة نتيجة كل ما حدث في السنوات الماضية.

هذا الوضع يفرض مهمات خطيرة جديدة. حيث إن الحركة السياسية

والمجتمعية باتت تعيش وضعاً أكثر صعوبة، وباتت تتحضر لمواجهة خطر جديد إضافة لكل المطالب والمهمات التي كانت مطروحة عليها في الماضي، وهي الآن معنية بالتحديد الدقيق لمهماتها الداخلية والخارجية. ولكن يمكن أن نسأل أولاً: هل التهديد الذي تعانيه السلطة الآن يفرض عليها أن تعيد النظر في آلياتها وبنيتها؟ هذا السؤال يجب أن تجيب عنه السلطة ذاتها. ولكنني من ملاحظة المسار منذ سقوط بغداد واحتلال العراق، ألاحظ أنها مازالت تمانع وترفض تقديم التنازلات الضرورية لإعادة بناء الحركة المجتمعية بما يساعد على تحقيق مواجهة جادة، وبغض النظر عما يحدث هنا وهناك وغضّ النظر عن النشاطات الجزئية، نلمس أن السلطة الأمنية لازالت هي المسيطرة وأن حدود النشاط موضوعة في سقف معين تقمع في حال تجاوزه، وهذا ما لمسناه طيلة السنتين الماضيتين. إذاً، كيف يمكن أن تفعّل الحركة السياسية المعارضة؟ كيف يمكن أن يتفعّل النشاط المجتمعي وأن يتطور بما يحقق المهمات الداخلية، وبما يحقق إزالة الاحتقان الداخلي وبما يحقق توحيد الحركة المجتمعية من أجل تحقيق الديموقراطية ومن أجل التحضير للمقاومة التي ستكون ضرورية في حال انتصار الخطر الأمريكي؟

من هذا المنطلق أعتقد أنه يجب أن نفكر جدياً في تحديد المهمات التي يجب أن تلقى على الحركة الديموقراطية ذاتها. يمكن أن نركز على نقد بنية السلطة وعلى المطالبة بأن تتغير هذه الآليات الشمولية التي منعت حركة المجتمع لسنوات طويلة، ولكني أعتقد أنه لتحقيق ذلك يجب أن تنهض حركة مجتمعية جديدة، هذه المسألة هي التي تحتاج إلى رؤية الآن:...

٢٠٠٤/٥/١٤

غيبوبة السياسة السورية

أصبحت سوريا هي «الهدف التالي». وربما لم يعُد يشكّ أحد في أن الدولة الأميركية تحضّر لتغيير النظام فيها، لكن من دون أن يكون واضحاً الشكل الذي يتحقّق به ذلك. أو فحسب يمكن رسم سيناريو ما، ربما يتحقّق أو لا؟

لكن لا يبدو أن السلطة السورية قد توصّلت إلى هذا الإستنتاج، الذي كان واضحاً منذ الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر سنة ٢٠٠١، وخصوصاً بعد احتلال العراق. حيث منذ الحرب على العراق واحتلاله والسياسة السورية تتجاهل منطق السياسة الأميركية، الذي تحدّد منذ الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، والقائم على إسقاط «الدول المارقة»، وتغيير «الأنظمة المنبوذة»، عبر أشكال متعدّدة ليست الحرب إلا واحدة منها، ووفق حالة كل دولة. هذا المنطق الذي تحدّد بعد احتلال العراق بتغيير الجغرافيا السياسية في كل

المنطقة العربية. وكانت القائمة التي أعلنها ريتشارد بيرل واضحة في هذا المجال، والتي شملت إضافة إلى أفغانستان والعراق، كل من سوريا وإيران وكوريا الشمالية، وأيضاً مصر والسعودية.

فأولاً، انبنت الحجة في رفض القبول بفكرة أن سوريا هي تحت المرمى الأميركي، على فكرة أن سوريا ليست كالعراق منبوذة، خصوصاً أنها لم توضع في محور الشر. حيث إن علاقاتها مع أوروبا قويّة إلى حدّ يمنع الدولة الأميركية من «التحرّش» بها. وبالتالي ليس من الممكن أن تلجأ أميركا إلى ما فعلته في العراق ضد سوريا.

ثمّ انبنت ثانياً، خصوصاً بعد تفاقم الخلافات مع فرنسا وأوروبا عموماً التي وصلت إلى حدّ التحالف الأوروبي-الأميركي في مواجهة سوريا. إنبنت على أن أميركا قد تورّطت في العراق بعد تصاعد المقاومة العراقية وتزايد الخسائر التي باتت تعاني منها هناك. وأن همّها هو الخروج من هذا المأزق. وبالتالي فإن سياستها باتت تنحصر في مواجهة «المأزق العراقي». وإذا كانت السلطة السورية قد قدّمت ما أرادت أميركا في العراق تحت حجة «سدّ الذرائع»، فقد اعتقدت أنها قادرة على العمل في المناطق الأخرى من من دون الخوف من إستارة أميركا، انطلاقاً من غرق أميركا في «المستنقع العراقي»، وبالتالي عجزها عن الفعل في المناطق الأخرى، خصوصاً سوريا ولبنان.

لهذا قامت سياستها على التوافق مع أميركا، وعلى تقديم التنازلات، ولم تشعر بالحاجة إلى حسابات مختلفة، وبالتالي لسياسات مختلفة. ومن هذا

المنطلق قرّرت التجديد للرئيس إميل لحّود، على الرغم من المعارضة اللبنانية الشديدة والاعتراض الفرنسي. وعلى الرغم من امتلاكها بدائل عديدة. الأمر الذي أظهر أن لبنان بات يشكّل «منزلقاً» خطراً، حيث تحقق التوافق الأميركي-الفرنسي لإصدار القرار الرقم ١٥٥٩، في الأمم المتحّدة، وبدأت الضغوط الدولية في التصاعد. مترابطة مع تصاعد الاحتجاجات الداخلية الرافضة للتجديد، والتي باتت تخلق إرباكاً للسلطتين اللبنانية والسورية.

على الرغم من ذلك، ظلّ الأساس الذي تنطلق منه السياسة السورية هو أن أميركا متورّطة في العراق، وأنها لن تلجأ إلى فعلٍ ضد سوريا. ولقد بدا أن الضغوط حول لبنان هي من فِعل فرنسا وليس أميركا، وأن أميركا غير مبالية بما حدث وما يمكن أن يحدث. خصوصاً أن الإدارة الأميركية كانت قد سرّبت مشروع القرار الفرنسي إلى سوريا قبل أن يصدر عن الأمم المتّحدة وأوحت حينها أنها تماطل في إصداره نتيجة عدم إهتمامها بهذا الموضوع. ولّمحت أكثر من مرّة إلى تركيزها على الوضع العراقي فحسب. لتُظهر الالحاح الفرنسي على معاقبة سوريا، وميلها إلى جرّ أوروبا إلى الموقع ذاته.

و لاشكّ في أن في هذا التحليل تبسيط هائل، وغيبوبة لم تسمح برؤية الواقع العالمي الحالي. خصوصاً وأن الإدارة الأميركية قد أعلنت مشروعها الذي لا يتضمّن تكيّف الأنظمة الموضوعة على قائمة الدول المارقة مع سياساتها فحسب، بل يتضمّن تغيير هذه الأنظمة. لأنها تهدف إلى تصفية مفرزات مرحلة الحرب الباردة، وتشكيل المنطقة وفق مصالح احتكاراتها، عبر

السيطرة على الأسواق وبناء «الأنظمة العميلة»، وتغيير الجغرافيا السياسية. وإذا كانت تعاني من مأزق في العراق ناتج من قوّة المقاومة، فإن تجاوزه يرتبط بتوسيع سيطرتها على المنطقة المحيطة، وليس بالضرورة أن يتحقّق ذلك عبر الاحتلال العسكري، حيث يمكن إدخال الدولة الصهيونية كعنصر في المعادلة وتحقيق تغيير داخليّ بطريقة أو بأخرى.

و لهذا بات لبنان، خصوصاً بعد مقتل الحريري والتأشير على دور سوري في هذا المجال، نقطة ضغط وتصعيد ومؤشّر على بدء مرحلة تغيير تطال النظام السوري. ولأن السياسة السورية إنبنت على وهم، فها هي تفتح الطريق نحو الهاوية.

٢٠٠٥/٣/٤

منطق الاستبداد لحظة القرار الأميركي بالتغيير في سوريا

ستفيق السلطة فحسب حينما تكون قد غادرتها، حينها لن تجد مَن يرثي لها. أظنّ أن ذلك هو ما يمكن أن يكون الحقيقة الوحيدة. حيث إنها لازالت تتصرّف من من دون معرفة بكل الوقائع التي حدثت منذ سنوات. ولهذا تمعن في الممارسات التي قادت إلى تحويل كل الوضع إلى تكوين هشّ، عبر تدمير الأحزاب السياسية وإلغاء اهتمام أفراد المجتمع بالشأن العام، وبالتالي بالسياسة. الأمر الذي يجعل ردود الفعل المجتمعية على الأخطار المختلفة ضعيفاً، ويجعل من المتصدّرين في السلطة عاجزين عن مواجهة هذه الأخطار، لأن مصالحهم الخاصة أهم من مصلحة المجتمع، وذواتهم أهم من الوطن.

وإذا كانت الإمبريالية الأميركية تتحرّك لتغيير السلطة، أو لتحقيق تغيير في السلطة، فإنها تتحرّك وهي مطمئنّة أن الوضع هشّ، وبالتالي فإن خياراتها لتحقيقه متعدِّدة ومريحة.

هذا هو ملخّص تجربة العقود السابقة، وهو ملخّص مبكي، لأننا في لحظة تنبئ أن التصوّرات الإمبريالية الأميركية باتت تنجح بكل بساطة نتيجة عملية التدمير التي أحدثتها سلطة أحاديّة بكل معنى الكلمة، من أحاديّة النظرة إلى المصلحة إلى المنطق إلى الممارسة. وسيكون ممكناً مواجهة تلك التصوّرات وما يستتبعها فحسب حينما تنتصر كما حدث في العراق. لأن السلطة تشلّ كل إمكانيات المواجهة، وهي كما أعتقد لن تفكّر في المواجهة، أو لن تكون قادرة عليها، لأنها لا تريد أن تخسر مصالحها التي راكمتها طيلة العقود السابقة، حتى وإن خسرت السلطة، مستفيدة في ذلك من تجربة نظام صدّام حسين.

هذا الأمر هو الذي دفعها إلى الميل للتفاهم مع الإدارة الأميركية، وإلى تقديم التنازلات في العراق وفلسطين، وأخيراً لبنان، على الرغم من أنها لم تحصل بعد على إقرار أميركيٍّ باستمرار وجودها. على العكس، فإن الوضع يغري الإدارة الأميركية بإعادة ترتيب السلطة وفق روشيتتها الجديدة.

بمعنى أن الإدارة الأميركية تؤدي في الوضع. والسلطة لم ترَ بعد المكان الذي باتت محاصرة فيه والمآل الذي تسير نحوه، مقدّمة كل المبرّرات لكي يزداد الضغط والحصار، وينجح الترتيب.

وإذا كانت قد أصرّت على إعادة انتخاب إميل لحّود رئيساً للبنان، فانجرفت في مأزق فرض عليها الانسحاب المهين، فإنها باعتقالها مجلس إدارة منتدى جمال الأتاسي للحوار الديموقراطي، قد انجرفت مجدّداً بما يسمح بانتقال التدخّل الأميركي-الأوروبي إلى الداخل، لكي يكتمل الحصار الخارجي

باختراق داخليّ يكمل عزلة السلطة، ويكمل مبرّرات تغيرها، بمساعدة هائلة منها، حيث إنها هي التي تشلّ الحركة المجتمعية التي يمكن أن تقاوم التدخّل الإمبريالي، وتقاتل دفاعاً عن سوريا.

ولاشك أن هدف كل التنازلات في العراق وفلسطين ولبنان، هو الحفاظ على السلطة، كما إن القمع الداخلي يهدف إلى ذلك أيضاً. لكن التنازلات ذاتها هي التي تضعف السلطة لأنها تفقدها إمكانية الدعم الجماهيري الذي يسعى إلى مقاومة السيطرة الإمبريالية الأميركية، ويزيد من ذلك السعي إلى تدمير الحركة المجتمعية الصاعدة، والتي كان الهجوم الإمبريالي الأميركي الصهيوني، واحتلال العراق والقمع الدموي للانتفاضة الفلسطينية، هو الأساس في تصاعدها. وهو الأساس الذي نبّه الناس إلى ضرورة العمل في السياسة لمواجهة الأخطار المحدقة.

وهذا الوضع ذاته هو الذي جعل السلطة ضعيفة أكثر في مواجهة السياسة الأميركية، التي تستفيد بشكل كبير من هذا الضعف لتحقيق تغيير بغير القوّة العسكرية كما فعلت في العراق، وإذا ما جرى استخدامها (مباشرة أو على الأرجح عبر الدولة الصهيونية)، فلكي تدمّر البنى التحتية وتهيىء لطرف داخليّ يقوم بعملية التغير، هو حكماً ليس الشعب وليس الحركة السياسية المعارضة، لأنها ضد الإدارة الأميركية، ولأن هذه الإدارة لا تريد الشعب، حيث تسعى إلى تأسيس «ديموقراطية الطوائف». وبالتالي فإنه يرتكز على فئات مفتّتة.

قلت سابقاً إن السياسة السورية تعاني من غيوبة، وإذا كانت تبرز هذه

الغيبوية في مارسة السياسة الخارجية وفهم الوضع العالمي المحيط، وبالتالي العجز عن رؤية المتغيّرات العميقة في السياسة الإمبريالية للدولة الأميركية، فإنها تبرز كذلك في مارسة السياسة الداخلية، حيث لازالت السلطة تعتقد أنها تلك القوّة القادرة على الضبط والسيطرة وفق الأسس القديمة ذاتها، وبالتالي فهي ليست بحاجة لإعادة صياغة العلاقة مع المجتمع وفق أسس جديدة. وهذا يشمل المنطق الذي كان يحكم تلك العلاقة، كما يشمل القوانين والتصرّفات، وبالأساس الاعتراف بالمجتمع وبالأحزاب المعارضة كونها تشكّل قوّة أخرى لها آراء مختلفة، وأحياناً إلى حدٍّ بعيد. وبالتالي فإن المطلوب هو الحوار وليس المنع وتحديد من هو الوطني ومن هو غير الوطني، من هو القويم ومن هو غير القويم. السلطة ليست الحَكَم الآن، إنها طرف. هذا ما يجب أن تعترف به إذا كانت تريد الدفاع عن الوطن، ومقاومة «الإستهداف»الأميركي. وهذا يعني التخلّي عن كثير من المصالح كذلك، حيث باتت قطاعات واسعة من الشعب مفقرة، وإن كانت لازالت تستفيد ما بقي من دور للدولة في المجال الاجتماعي والصحّي. ومن عدم اكتمال الانفتاح الاقتصادي وسيادة اقتصاد السوق، في مجال بقاء الأسعار من دون الارتفاع الذي تفرضه سيادة اقتصاد السوق، مع ملاحظة أن الخطوات في هذا المجال باتت متسارعة. لكن الوضع المعيشي لهؤلاء صعب وصعب جدّاً.

السلطة تصرّ على أنها لازالت قوية في الداخل، لكن الخطر هو نتاج الضغط

والفعل الإمبريالي. ولاشك في أن الإصرار على التدمير الداخلي انطلاقاً من غطرسة القوّة تلك، يسهم في إنجاح الفعل الإمبريالي ذاك. الوضع

ضعيف، هذا ما يجب أن يكون أساس أيّ سياسة عقلانية. لكنه يفضي إلى خيارين، **الأوّل**: هو الالتحاق بالإمبريالية للحفاظ على المصالح الخاصة، **والثاني**: هو تفعيل الحركة المجتمعية، والنشاط المجتمعي المقاوم. لكن في إطار دولة ديموقراطية حقيقة، تلبّي مصالح القطاعات الشعبية بالأساس.

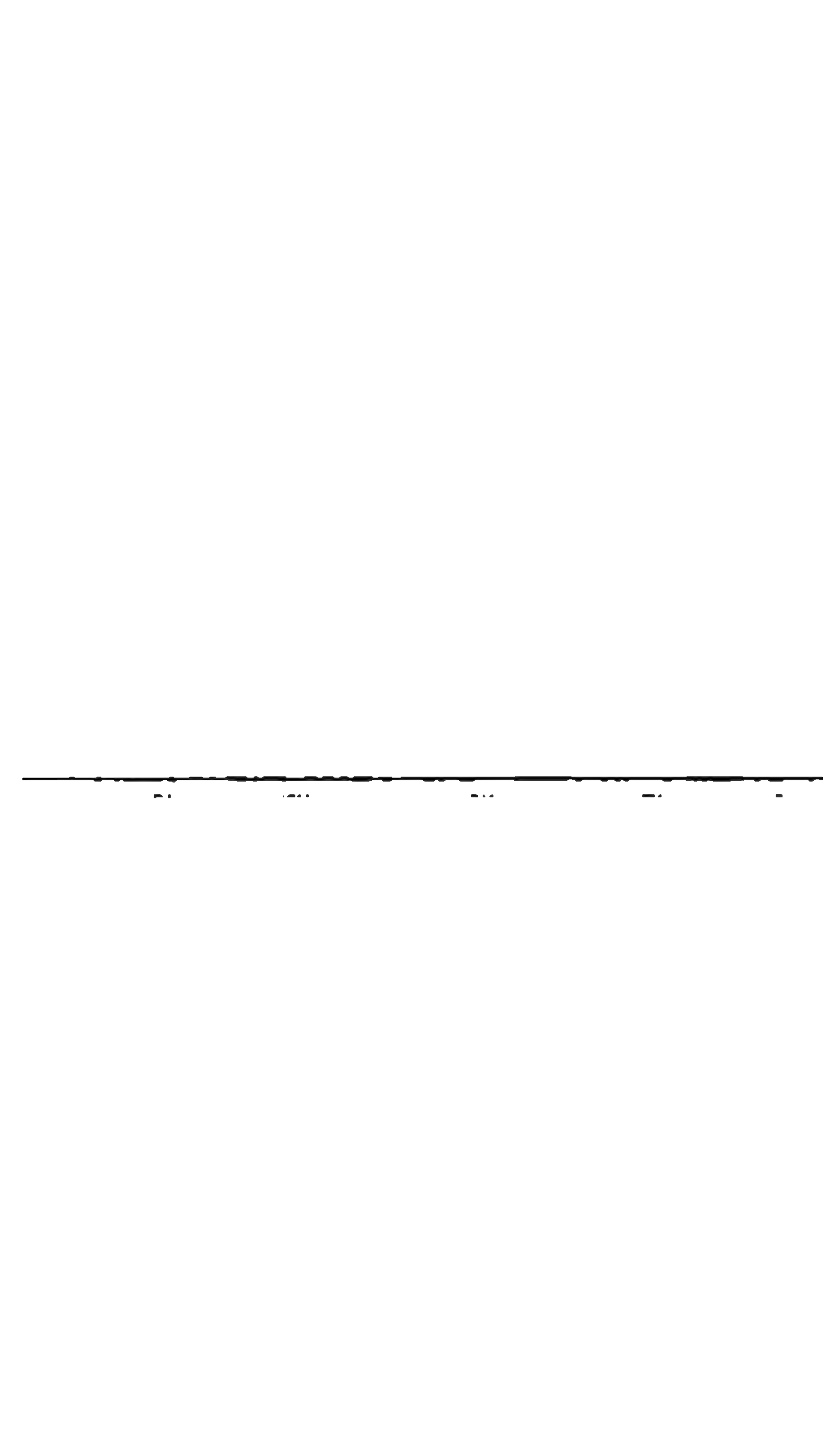
إن مقاومة الخطر الإمبريالي الأميركي، تفرض أن تتغيّر السياسة القائمة على العنف السلطوي، وبالتالي أن تتفعّل الحركة المجتمعية، ومن ثَمّ أن يتغيّر منطق السلطة. فإذا كانت قد فرضت منطقها وقوانينها ودستورها خلال العقود السابقة، فإن الوضع القائم الآن يفرض أن يكون الحوار هو أساس بناء منطق بديل وقوانين جديدة ودستور يعبّر حقيقة عن التكوين المجتمعي ويكون حكماً بين قطاعات الشعب المختلفة.

إن الاستمرار في فرض المنطق ذاته لن يقود سوى إلى مزيد من الكبت والاعتقال وتدمير النشاط المجتمعي، في لحظة نحن أحوج إلى ذلك لمواجهة الخطر الإمبريالي الأميركي الذي بات يتهدّد سوريا جدّياً، والذي تصبّ كل مارسات السلطة في طاحونته، لأنها تقدّم له كل مبرّرات الضغط، والإفادة من تناقضات الداخل، كما الإفادة من إضعاف الداخل ذاته بتدمير الحركة المجتمعية.

٢٠٠٥/٦/٦

الفصل الثالث

ضد الليبرالية: كيف انهار الاقتصاد؟



كان العقد الجديد مع حكم بشار الأسد هو العقد الذي شهد انهيار الاقتصاد بعد أن توسع الميل الليبرالي وفرض سيطرته التامة. هذا التحوّل الذي أفضى إلى «تنميط»الاقتصاد بما يشابه كل البلدان الرأسمالية التابعة من حيث سيطرة النمط الريعي الذي يتمحور حول الخدمات والعقارات والسياحة والاستيراد، ودمار الصناعة والزراعة، وتمويت «القطاع العام». ومن ثم تمركز الثروة بيد قلّة من دائرة السلطة بعد عملية نهب طويلة، وإفقار شديد لقطاعات اجتماعية واسعة.

التبشير بالخصخصة

يبدو خطاب الخصخصة (أي خصخصة الاقتصاد عبر إلغاء «القطاع العام» وإنهاء دور الدولة الاقتصادي/ الاجتماعي) كخطاب تجديد وتحديث وتغيير، وكميل ضروري لتجاوز المشكلات الراهنة. وهو كذلك لدى قطاعات في السلطة، وقطاعات في المعارضة، التي يبدو أنها تسير نحو التوافق في «رؤية المستقبل»، بغض النظر عن مبررات كل طرف، والخلفيات التي ينطلق منها.

ولهذا يبدو السير نحو إلغاء «القطاع العام»، والتخلّي عن دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي و«التحديثي»، وبالتالي التخلّي عن حق العمل والتعليم المجاني والضمان الاجتماعي، كمسار تحديثي وحداثي، يتوافق مع حاجات المجتمع، ويلبي الرغبة في إنهاء احتكار السلطة، ومن ثم إشراك المجتمع في الحياة السياسية، وبالأخص تحقيق الانفراج والتكيف مع متطلباته. بمعنى أن الخصخصة هنا تبدو كضرورة تقدمية.

كما تبدو التجارب العالمية في هذا المجال نافلة، وخارج الحاجة للتأمل والتفكير، أو حتى الإشارة إلى وجودها وليس الإفادة منها فحسب. هذه الإفادة التي تبدو غير ذات معنى، حيث نبدو وكأننا نبدأ تجربة جديدة لم تمارس من قبل، أو أن لنا خصوصيتنا الخاصة جداً، الأمر الذي يجعل تطبيقنا لشروط صندوق النقد الدولي، (وهي الشروط التي طبقت في أمم عديدة وقادت إلى انهيارات مريعة في الاقتصاد، وإلى إفقار شامل، وأزمات عميقة)، ولسياسات العولمة الليبرالية أو لأية سياسة مشابهة، تطبيق مختلف النتائج عن كل الدول الأخرى، حيث ربما لن يحدث إفقار شعبي واسع، ولن نغرق في بطالة ضخمة، ولن يتوقف التطور الاقتصادي، على العكس، سيزداد الاستثمار الحقيقي في قوى الإنتاج، وفي البنية التحتية، وسوف تتراجع البطالة، ويتحسّن الوضع المعاشي.

إذاً، ستكون الخصخصة صيرورة (تطور حقيقي) عكس كل التجارب. لكن المسألة أكثر تعقيداً من هذه السذاجة، حيث إن دور الدولة الاقتصادي (الاستثماري والحمائي) نتج من الإشكالية التي فرضها تحوّل النمط الرأسمالي إلى نمط عالمي (وهي السمة المستمرة) حيث تحول الرأسمال الخاص في

الأطراف إلى النشاط المربح في القطاعات المكملة للرأسمالية في المراكز (أي في التجارة/ الخدمات/ المال)، الأمر الذي أبقى الاقتصاد المحلي من من دون قوى منتجة حقيقية، وقاد إلى انتشار التهميش والفقر والبطالة. الدولة هي التي أعادت تنظيم الزراعة عن طريق الإصلاح الزراعي، وبناء الصناعة وتوفير كل الضمانات الأخرى.و لقد فُرض عليها هذا الدور ليس لميل إرادوي فقط، كما يشاع، بل نتيجة الحاجة الموضوعية؛ فقد كان تجاوز التخلف والتطور يفرضان ذلك. هذه مسألة من الضروري أن تظل واضحة لأن العولمة أعادت إنتاج الآليات ذاتها التي تهمّش الأطراف وتدفع الرأسمال المحلي إلى النزوح إلى المراكز. وبالتالي فإن دور الدولة هو مدخل التطور والحداثة، عبر كسر حلقة التبعية وتوفير الظرف لنشوء قوى منتجة تطور الاقتصاد وتراكم الرأسمال وكذلك تستوعب العمالة.

والمشكلة التي حدثت هي أن توقف تطور القطاع العام نتج من النهب الذي تعرّض له، وسوء التخطيط الذي أعاق نموه. ومنع ترابط النمو الاقتصادي بالتطور التعليمي (والعلمي)، وبالرقابة الشعبية. الأمر الذي أدخل كل مؤسسات الدولة الإنتاجية والخدمية في أزمة، وأظهره كعبء يجب التخلص منه، لتصبح الخصخصة حلاً منطقياً من أجل حرمان الفئات النهّابة من مصدر نهبها، ولتحريك عجلة القطاع الخاص. لكن هذا الطريق يفضي إلى أن تصبح الفئات التي نهبت وراكمت الرأسمال هي التي تتحكّم بالقطاع الخاص، لأنها ستحوّل إلى رأسمالية خاصة مسيطرة (ربما عبر التحالف مع الرأسمالية القديمة)، ومترابطة مع الرأسمال العالمي، وبالتالي مخضعة السوق المحلي لهيمنة المراكز الإمبريالية. لتعود المشكلات

التي جرى تجاوزها عبر دور الدولة الاقتصادي للظهور والسيادة (تدمير القوى المنتجة، التهميش، الإفقار، والبطالة).

ولا شك أن هناك في السلطة فئات لا زالت (تدافع) عن دور (القطاع العام)، لأسباب متعددة منها استسهالها النهب، أو شعورها أنها لم تثر كفاية، أو لكونها أصبحت عادة (وربما يقع ضمن ذلك البيروقراطية تحديداً). أو بالأساس لكون الفئات التي نهبت لم تستطع ترتيب علاقتها الهيمنية مع الرأسمالية القديمة (البورجوازية التجارية التقليدية)، ولم تستطع الالتحاق بالرأسمالية الإمبريالية. لكن كل ذلك لا يعني الترحيب بالخصخصة، ودعم اقتصاد السوق، لأنه كما أشرنا سوف يكرّس المافيات سلطة اقتصادية من جهة، وسوف تدمّر القوى المنتجة (الهشّة والتي تعاني من مشكلات عديدة)، ويعمّق البطالة والفقر والتهميش، ما يعني تضرّراً كبيراً لفئات واسعة من المجتمع كـ (العمال والموظفين، وقطاعات من الفلاحين). إضافة إلى أن هذه الفئات سوف تحرم من الضمان الاجتماعي ومن حق التعليم (كما بدأ يجري)، ومن تعمّق الهوّة بين الأجور والأسعار (التي تصبح عالمية).

ربما تخسر بعض الفئات السلطوية من الخصخصة، لكن الأكثر خطورة هو أن المجتمع كله سوف يعاني، كما إن عجلة التطور (المتوقفة منذ عقدين تقريباً) سوف تنعكس إلى انحدار هائل نتيجة نهب «القطاع العام» عبر عملية الخصخصة لمصلحة المافيات ذاتها، ونتيجة انكشاف الاقتصاد المحلي على المنافسة العالمية، وبالتالي انهيار القطاع الصناعي المهمّش أصلاً، والقطاع الزراعي الأساسي لطبقة كبيرة من الفلاحين، ومن ثم تعمّق

الاختلال في الميزان التجاري.

لكن لا بدّ من التوكيد هنا إلى الحاجة إلى النقد العميق لوضع «القطاع العام»، الذي ظل لعقود «بقرة حلوب»، لكنه ظل مصدر رزق مئات آلاف العائلات ومجال رعايتها. بمعنى أن المشكلة ليست في أن يبقى أو يخصخص، بل في الصيغة التي تجعله يتجاوز آليات النهب التي تعرّض لها، وليعاد بناءه على أسس تمنع ذلك وتسهم في تطوير قدراته عبر التأكيد على الكفاءة والتخطيط العلمي، والرقابة الحقيقية.

وهذا يفترض أولاً، التأكيد على إعادة صياغة آليات السيطرة التي تتبعها الفئات الحاكمة، بما يفرض إعادة بناء الدولة على أساس ديموقراطي في المستوى السياسي، وعلى أساس تحقيق الرقابة المجتمعية عبر النقابات العمالية والفلاحية والمهنية، وهيئات المجتمع المدني، حيث إن الاستبداد السياسي المؤسس لدولة شمولية، كان المدخل لتفشي كل آليات النهب، وقصور الإدارة ونبذ الخبرات، وسوء التخطيط، وهو ما أوصل «القطاع العام» إلى المأزق الذي يغرق فيه.

الخصخصة ليست حلاً، بل هي طريق انحدار. كما إن استمرار وضع «القطاع العام» راهناً ليس ممكناً، ولا هو بمطلب، ولا يمكن الدفاع عنه. الطريق تتمثل في السعي إلى دمقرطة المجتمع، حيث عبرها يمكن معالجة مشكلات «القطاع العام»، ويمكن لدور الدولة الاقتصادي أن يحقق نهوضاً مجتمعياً شاملاً.

٢٠٠٤/٥/٨



في مواجهة اقتصاد السوق

لاشك في أن الدور الاقتصادي للدولة، المتمثّل في الاستثمار المباشر عبر شركات «القطاع العام»، وكذلك عبر التخطيط وضبط حركة التجارة، قد تعرّض للتشكيك بعد الأزمات العميقة التي بات يعيشها الاقتصاد السوري، وبعد النهب الذي تعرّضت له مؤسسات «القطاع العام»، والفساد الذي كان يربك وضع الشركات الحكومية ويحمّلها أعباء كبيرة.

و لاشك في أن «القطاع العام »كان بمثابة القاعدة الاقتصادية للاستبداد السياسي، وحيث أن هدف الاستبداد هو تسهيل وتغطية النهب الذي كان يعانيه هذا القطاع. ولقد أدى نهب الدولة إلى تحقيق التمايز الطبقي الواسع خلال العقود الأربعة المنصرمة، حيث أفضى إلى تحقّق تراكم رأسمالي هائل لدى فئة قليلة هي التي تمسك بزمام السلطة. وبالتالي أفضى إلى إفقار كل الطبقات الشعبية، ووضع جزء مهم منها تحت خط الفقر، وضخّم من

الفئات التي باتت من دون عمل. ومن ثَمّ أوجد وضعاً اقتصادياً ومجتمعياً صعباً ويتّجه نحو الانفجار. وبات في حاجة إلى حلول جدّية.

لكن نلحظ بأن سياسة النهب هذه باتت تتحوّل إلى سياسة لإلغاء «القطاع العام» وتدميره، والإفادة من العثرات والمشكلات وأيضاً الأزمة التي يعانيها، والتي كان النهب وسوء التخطيط وعدم الكفاءة سبباً أساسياً في نشوئها، من أجل التخلّي عن هذا القطاع الذي يعيل مئات آلاف الأسر ويشكّل القاعدة المحرّكة لمجمل العملية الاقتصادية، لمصلحة مافيات تحتكر الاقتصاد من أجل أن تكون سيّدة اقتصاد السوق، بعد أن نهبت المليارات وأصبحت هي الأكثر ثراءً، تحت حماية السلطة وبدعمها، وأن تصبح هي المتحكّمة بالعملية الاقتصادية وبنمط من التكوين الاقتصادي يقوم على أساس المتاجرة، من دون اعتبار للاستثمار الحقيقي في القطاعات المنتجة الذي ثبت أن الرأسمال الخاص يهرب من التوظيف فيه. وبالتالي من من دون اعتبار لأهمية وضرورة الدور الاستثماري للدولة الذي أصبح حاسماً في كل طموح لبناء قوى منتجة وتطوير الاقتصاد الوطني، وأصبح خياراً حاكماً لتحقيق تطوّر المجتمع في كل المجالات.

و أيضاً من دون اعتبار لمئات الآلاف من العمال والعاملين الذين سوف يُلقى بهم في البطالة، ومن دون اعتبار للتخلّي عن ضمان التعليم والضمان الاجتماعي والصحّي، وعن دعم الفئات الشعبية، وضبط العلاقة بين الأجور والأسعار، وحماية الاقتصاد من المنافسة الخطرة التي تفرضها الشركات الاحتكارية الإمبريالية. وعن التحكّم العام بعملية التطوّر الاقتصادي من أجل بناء اقتصاد حديث ومنتج.

و بالتالي حلّ أزمة «القطاع العام» بطريقة تنهي كل إيجابياته، وتعيد المجتمع إلى وضع تابع في إطار العلاقات الاقتصادية العالمية، وتعرّضه للنهب الشامل ليس من قِبل المافيات المحلية فحسب، بل وأيضاً من قِبل المافيات العالمية في إطار مشاركة بين المافيات تحقيقاً لمصالح كلّ منها. الأمر الذي يقود حتماً إلى تفاقم الإفقار الذي تعانيه الطبقات الشعبية، وتصاعد البطالة والتهميش، وحتى الجوع.

و إذا كان من الضروري كشف النهب الذي تعرّض ويتعرّض له «القطاع العام»، وكشف المشكلات التي يعانيها نتيجة النهب وسوء التخطيط وتحكّم الكادرات غير الكفوءة. وأيضاً كشف أساس الاستبداد الذي يستوطن في مصالح الفئات الحاكمة في تحقيق النهب. فإن الخيار لا يكون في تصفية هذا القطاع، ولا في إنهاء الدور الاقتصادي للدولة، خصوصاً وأن سياسات العولمة المتوحّشة وفرض الليبرالية الجديدة كخيار مطلق، في عالم أصبحت الشركات الاحتكارية أضخم من الدول، تجعل الإمكانات المحلية أصغر من أن تواجه منافسة شرسة، واحتكار محقّق، ومصالح إمبريالية لا تهدف سوى إلى النهب من أجل تحقيق الربح الأعلى. وهي في كل ذلك لا تلحظ مصالح الشعوب المخلّفة ولا مصالح الفقراء، كما لا تولي أية أهمية لتطوّر تلك الشعوب ولا إلى تحسين أوضاعها.

الحلّ ليس في الخصخصة، ولا في اقتصاد السوق، ولا أيضاً في سيطرة المافيات على الاقتصاد، وهو ليس في إعادة البورجوازية القديمة التي لم تفكّر منذ البدء بتطوّر المجتمع، لهذا حرصت على تحقيق الأرباح وليس على تطوير الصناعة والزراعة، وأدت دور الوسيط (الكومبرادور) بين

الشركات الاحتكارية والسوق المحلّي.

وأيضاً ليس الحلّ في «الدفاع المستميت» عن «القطاع العام» في وضعه الراهن، فقد بات يحتاج إلى مراجعة شاملة على ضوء مشكلاته التي منها سوء الإنتاج والمنتج، ومنها الخسائر التي يواجهها، وأيضاً التقادم. وكذلك يجب مراجعة طبيعة الدور الاقتصادي للدولة من زاوية المهام التي حاولت القيام بها، وسيطرتها المطلقة تقريباً على مجمل العملية الاقتصادية، من أجل تحديد الدور الضروري لنشاطها الاقتصادي، ومن ثَمّ فتح المجال للنشاط الخاص في إطار السياسة العامة الهادفة إلى تطوير القوى المنتجة وضبط حركة التجارة والاستثمار بما يحقّق ذلك. وبالتالي إعادة بناء دور الدولة الاقتصادي على أسس صحيحة تأخذ بعين الاعتبار الربحية والدور الاجتماعي والضرورة، بما يسمح بتحقيق التطوّر وتطوير الوضع المعيشي والصحي والتعليمي لكل الطبقات الشعبية. وفي أطار رقابة ضرورية للمجتمع عبر بناء نظام ديموقراطي.

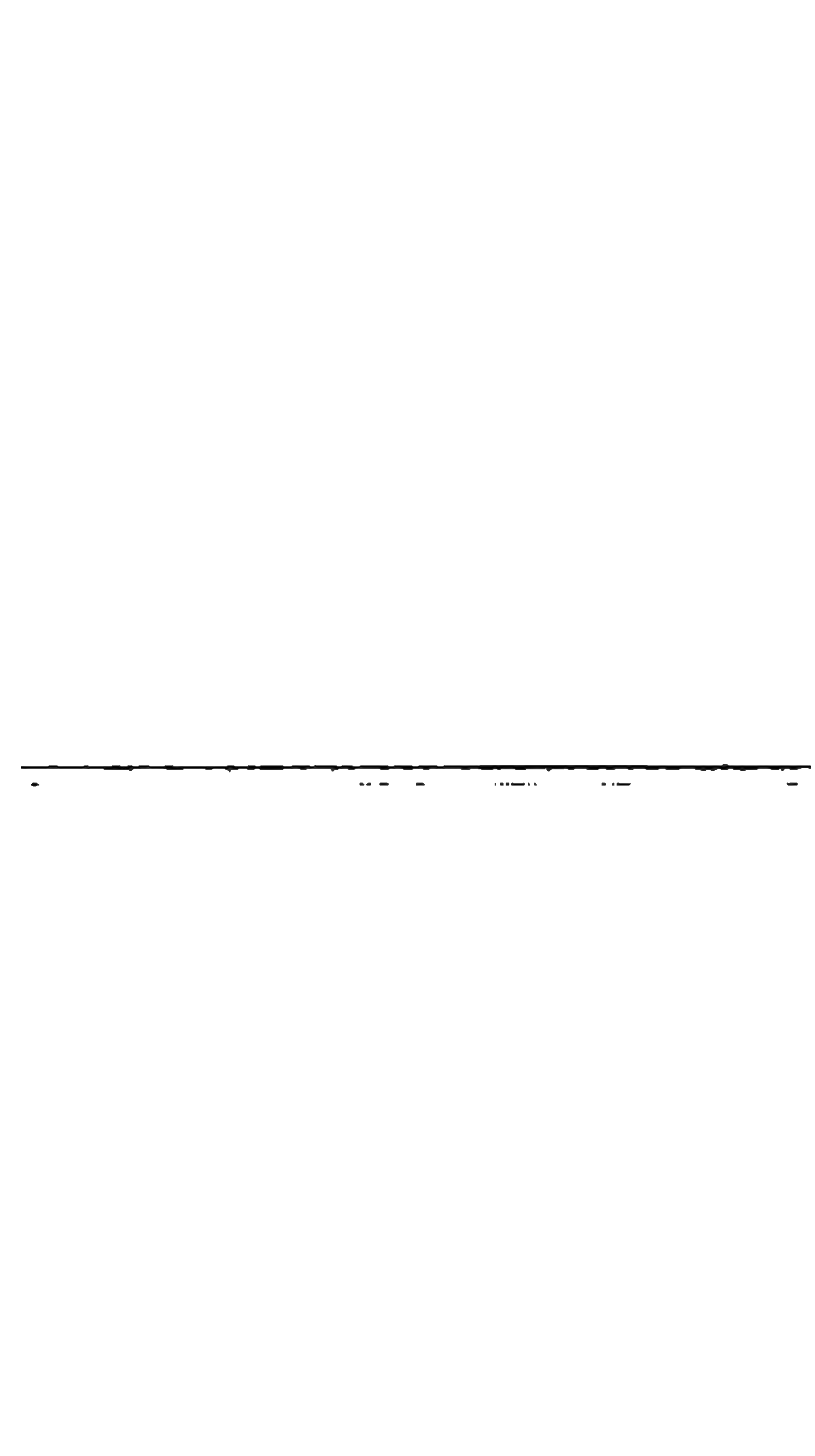
الخيار هنا إذاً، بين تعميم النهب والانتكاس في مجال الدور التطويري للدولة، وبين تعميق الدور التطويري للدولة لكن بعد أن تصاغ في تكوين ديموقراطي يسمح بالرقابة على نشاطها الاستثماري كما على كل نشاطها. وبغضّ النظر عن كل ما تعممه الآلة الأيديولوجية حول حتمية اقتصاد السوق وأيضاً ضرورته، وكونه الحلّ الوحيد في ظلّ الوضع القائم في «القطاع العام» و في «عصر العولمة»، فإن الأساس هنا هو أن هذا الحلّ لا يخدم سوى أقلية هي ذاتها التي نهبت الاقتصاد وأوصلت هذا القطاع إلى الوضع المزري الذي يشهده. والتخلّص من بقايا خدماته لمجمل المجتمع،

الأمر الذي يقود إلى تعميق الانقسام الطبقي عبر إفقار كل الطبقات الأخرى.

لهذا فإن الميل الراهن نحو اقتصاد السوق، الذي بات يُعلن بوضوح من قِبل وزراء ومسؤولين، يفرض ربط الديموقراطي بالاجتماعي ورؤية ما هو مجتمعي، والتأكيد أن أساس الاستبداد هو المصلحة في تحقيق النهب، وأنهما معاً قادا إلى الوضع المزري الراهن، في وضع باتت فيه سوريا «الهدف التالي»، وإن بطرق تختلف عما حدث في العراق. والإشكالية هنا تتمثّل في أن مأساة الوضع السياسي والوضع الاقتصادي طالت إمكانات مواجهة الخطر الأميركي الراهن. الأمر الذي بات يفرض مواجهة مشكلات وأخطار متعدّدة في الوقت ذاته.

لكن تسارع الميل نحو فرض اقتصاد السوق يفرض العمل لتشكيل حركة احتجاج شعبية، من أجل وقف ذاك الميل، وفي سياق جدّي يقود إلى تجاوز «القطاع العام» لمشكلاته، وأن لا يعود حِكراً لفئة في ظلّ سلطة مستبدّة، وأن يعود له دوره التنموي الاجتماعي في ظلّ دولة ديموقراطية.

٢٠٠٤/١٢/٢٧



مسار الخصخصة في سوريا

على الرغم من الظرف المحيط بسوريا والذي يوحي أنها غدت «الهدف التالي»، وبالتالي باتت تحت المجهر الأميركي، مهدّدة بسياسة تغييرية تؤسّس لوضعها في إطار «الفوضى البنّاءة» والتحوّلات الدراماتيكية المقلقة. فإن التكوين الاقتصادي الداخلي بدأ يصاغ بما يخدم فئة قليلة تتحكّم بمفاتيح السلطة، عبر التخلّي التدريجي عن الدور الذي كانت تؤديه الدولة كمستثمر وكضامن لحق العمل ومكرّس لمجانيّة التعليم والضمان الاجتماعي.

وإذا كانت العملية قد بدأت من خلال الرفع التدريجي للدعم المخصّص على السلع من أجل حماية القدرة الشرائية للمواطنين، بحجة تلافي عجز الميزانية التي باتت مرهقة بذلك. ومن ثمّ التحرير التدريجي كذلك للعملة وتعويم سعرها كي تكون خاضعة لسعر السوق، الأمر الذي يفرض حكماً ارتفاع أسعار السلع. وكذلك التعامل مع التعليم المجاني بطريقة تقود إلى

تجاوز مجانيته، من خلال تقليص عدد الطلاب الذين يحقّ لهم التسجيل، عبر رفع معدّلات القبول من دون توفير معاهد جديّة تستطيع تخريج التقنيين، وبالتالي فتح باب التسجيل للتعليم الموازي بأجر. وأيضاً تقليص الخدمات الصحّية والاجتماعية بشكل مستمرّ. وصولاً إلى التراجع المذهل للمشاريع الاستثمارية وخدمات البنية التحتية التي تقوم بها الدولة، على الرغم من تراكم كتلة الرأسمال في البنك المركزي (يقال إنها تبلغ ٣٦٠ مليار ليرة) بحجة الخشية من التضخّم. وكتلة أخرى موضوعة في الخارج (تبلغ كما يقال ١٧ مليار دولار)، يمكن لتحريكها تحريك السوق الاقتصادي الراكد منذ عقد على الأقل.

إذا كانت العملية هذه قد بدأت في كل هذه القطاعات منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين، وعبرها تحقّقت أكبر عملية نهب قادت إلى خروج مليارات الدولارات إلى البنوك الأميركية والأوروبية. وأفضت إلى بدء التحكّم بمفاصل اقتصادية أساسية من قِبل فئة ضيّقة جداً، يبدو أنها تميل إلى تشكيل احتكار اقتصادي هائل، مستفيدة من التحكّم بالسلطة، وهو ما يفسّر لماذا هي مستبدّة إلى هذا الحدّ الذي يلغي كل الآخرين.

فقد تسارعت في الفترة الأخيرة على الرغم من «الخطر الخارجي». حيث أصبحت الخصخصة سياسة معلنة، خصوصاً بعد توقيع عدّة اتفاقيات للتجارة الحرّة مع الدول العربية، والتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة السورية-الأوروبية. ليبدو أن خيار اقتصاد السوق هو الذي انتصر وأصبح الأساس الذي سيوجّه إعادة بناء الاقتصاد. وإذا كانت هذه الإشارة توحي بمانعة قطاعات أخرى تسعى إلى الحفاظ على «القطاع

العام»، فإن المسألة هنا لا تعدو أن تكون اختلافاً بين فئتين، واحدة كان لها الأسبقية في النهب (الذي أسمي الفساد)، وبالتالي باتت قادرة على خوض غمار المنافسة من موقع قويّ، وأخرى لازالت تتكئ على موارد القطاع العام لكي تعتاش، حيث لم تستطع أن تحقّق «التراكم الأوّلي» الذي يتيح لها النشاط الاقتصادي من الموقع القوي، لهذا فهي تمانع من أجل أن تنهب أكثر. مع تواجد قطاعات واسعة من الفئات الوسطى والفئات العمالية تتمسك بدور الدولة لأنها ترى في غيابه إنهياراً لوضعها.

وسنلمس أن قطاعات اقتصادية مجزية كانت قد بدأت تسرّب إلى رصيد فئة محدّدة، وباتت تمثّل احتكاراً في بنية الاقتصاد، وهي الفئات التي باتت تدفع نحو الخصخصة، وفي القطاعات التي تفيدها هي بالذات، وبالتالي التي تتحوّل إلى رصيدها.

لقد جرت خصخصة عددٍ من المشاريع الاقتصادية الرابحة، كما تجري الخصخصة تحت مسمى التأجير كذلك. على الرغم من أن الشكوى من «القطاع العام» تعتمد على أنه خاسر ويحمّل الدولة مليارات الليرات سنوياً، الأمر الذي يشير إلى طبيعة الخصخصة تلك، التي تبقي الدولة معيلة للمشاريع الخاسرة (والتي خسرت نتيجة النهب وسوء الإدارة وسوء التخطيط والسمسرة)، بينما تذهب المشاريع الرابحة إلى فئات محدّدة وبأثمان بخسة كذلك. ما يزيد من عبء الدولة ومن مشكلات ميزانيتها.

لقد جرى تخصيص شركة حديد حماة وهي شركة رابحة، والآن تطرح سبع شركات للصناعات الغذائية أمام الاستثمار الخاص على اعتبار أنها خاسرة من دون أن نعرف لماذا هي خاسرة، أو أنها مخسّرة من أجل تخصيصها،

حيث إن الرأسمال لا يغامر في شراء شركات خاسرة. وربما يكون السبب في إعلانها شركات خاسرة هو بيعها بأبخس الأثمان، وهذه طريقة معروفة في كل عمليات الخصخصة التي جرت في بلدان كثيرة. فقد قيل إن خسائر «القطاع العام» بلغت خمسة مليارات دولار، لكن لماذا حصلت الخسائر؟ وكم ذهب إلى الخارج على شكل اقتطاع «شخصي» من قِبل المشرفين؟ وهل الحلّ هو في تخصيصها؟ خصوصاً أن الرأسمال لا يميل إلى شراء الشركات الخاسرة؟

لقد تمّت عملية نهب مستمرّة لهذا القطاع، كما إنه أسند إلى فئات في الغالب لا تمتلك الكفاءة والخبرة وبالطرق المعروفة، كانت في الغالب تفكّر في أن يذهب الفائض إلى جيوبها. وهي الآن تسعى إلى لفظ الدولة كرب عمل وتأسيس مشروعها الخاص الذي يقوم على السيطرة على القطاعات المربحة في الاقتصاد، والتشابك مع الرأسمال الإمبريالي الذي بات يمدّ أذرعه للهيمنة على السوق، ربما من خلال السيطرة السياسية أوّلاً. ليتحقّق الاندماج الكامل في العولمة الإمبريالية، ولتصبح مفاعيلها هي الحاكمة هنا.

الخصخصة ليست هي الحلّ بالنسبة إلى الطبقات الشعبية، حيث إنها الأكثر تضرّراً منها. خصوصاً أن البديل المطروح لا يحلّ مشكلات الاقتصاد السوري، بل يخدم فئة ضيّقة من المافيات التي نهبت طيلة العقود الماضية، وآن لها أن تتشابك مع الرأسمال العالمي (والأميركي تحديداً). إن المطلوب هو محاسبة كل الذين قادوا «القطاع العام» إلى الإفلاس، وكل المخططين السيئين، وكل مَنْ عمّم الفساد. ومطلوب حماية الشركات المطروحة للخصخصة من قِبل العاملين فيها كي لا تتخصّص. وبالتالي المطلوب هو

إعادة بناء هذا القطاع على أساس ديموقراطي، ومن أجل خدمة مجموع الشعب.

المسألة هنا لا تتعلّق بموقف أيديولوجيّ، بل تتعلّق بمصير مئات آلاف العمال والعاملين في «القطاع العام». وكذلك بمصير التطوّر الاقتصادي ذاته، حيث سيلجأ القطاع الخاص إلى الالتحاق بالرأسمال الإمبريالي ويهجر النشاط في القطاعات التي تؤدي حقيقة إلى تطوير الاقتصاد، ليعود قطاع التجارة/ الخدمات/ المال هو القطاع المركزي، وهو القطاع الذي يقود أيضاً إلى نزف الفائض ونزوحه إلى المراكز الإمبريالية. وبالتالي إلى تعميق الإفقار الذي باتت تتلمّسه الفئات الشعبية. إن إنهاء «القطاع العام» يفضي إلى إنحدار وضع مجمل القطاعات الشعبية، وإلى حالة من الفقر والبطالة لا مثيل لها، كما نشاهد في كل البلدان التي سارت على طريق اقتصاد السوق.

لاشك في أن مصلحة الفئات التي نهبت باتت تفرض أن تعمّم اقتصاد السوق، لأنها تعتقد أنها المستفيدة الأولى منه. لكن مصلحة المجتمع هي في الرفض وتصفية الفساد والمفسدين وليس في تصفية «القطاع العام» وخصخصة الاقتصاد. لهذا من الضروري تنظيم النشاط ضد الخصخصة والمستفيدين منها، خصوصاً أنها تتلاقى مع الميل العولمي للسيطرة والاحتلال، ولترتيب الوضع السوري في إطار المشروع الإمبراطوري الأميركي.

٢٠٠٥/٥/١٢

أوهام الليبرالية وخطاياها

تبدو الليبرالية وكأنها الحلم الذي سيغيّر الوضع كله، لهذا تميل النخب إلى تكوين تشكيلات ليبرالية من أجل «المستقبل». لكن تتكاثر هذه التشكيلات بطريقة لا توحي بأنها ليبرالية وديموقراطية بالتالي، بل توحي بالطريقة «العصبوية» الضيّقة التي كانت تسم اليسار في السابق. وتشير إلى قلّة نضج، وسوء تعامل مع الليبرالية ذاتها. لكنها تشير بالأساس إلى الأساس الهشّ لليبرالية في البنية الاجتماعية. حيث إن حاملها من البورجوازية أو الطبقة الوسطى مشتّت ومتنافر المصالح، ولا يميل في الغالب لا إلى الليبرالية ولا إلى الديموقراطية، وهو يتلطّى خلف السلطة لكي يحقّق مصالحه.

وبالتالي، فإذا كانت الصورة الليبرالية هكذا، فإن الأوهام الملقاة على الليبرالية ذاتها تدعو للتأمّل؛ فهل تحلّ الليبرالية أزمة الاقتصاد؟ وهل

تؤسّس لتحقيق التطوّر الاقتصادي، خصوصاً في مجال قوى الإنتاج؟ من دون أن نشير هنا إلى التمايز الطبقي الذي تؤسّسه أية سياسة ليبرالية، خشية الإتهام بالإنحياز الأيديولوجي (على الرغم من أن كل إنسان هو منحاز أيديولوجياً)، وبالتالي اعتبار أن الموقف من الليبرالية ناتج من «تحيّز أيديولوجيّ» مسبق.

ولاشكّ في أن الوضع الضاغط، والقوّة التي تستمدّها السلطة من وجود «القطاع العام»، وأيضاً ما يتعرّض له هذا القطاع من نهب منذ عقود، وبالتالي التدمير الذي حاق به. كل ذلك يدفع إلى «الكفر» بدور الدولة الاقتصادي، ومن ثَمّ الإعلاء من شأن الحرّية الاقتصادية واقتصاد السوق. أي الإعلاء من شأن الليبرالية واعتبارها البديل الوحيد. وهو الأمر الذي ترافق مع رفض الإشتراكية بعد أن كانت قد إنهارت (ولأنها إنهارت بالتحديد)، الأمر الذي جعل التفكير بالليبرالية رومانسياً إلى أبعد الحدود، ليبدو الحل السحري لمشكلات واقعنا القائم. وهو الأمر الذي يفسّر كذلك كثرة التجمعات الليبرالية وتشتّتها.

لكن المسألة لا تتعلّق بردّة فِعل على واقع ضاغط؛ فالسؤال الذي يحتاج إلى إجابة هو: هل يحلّ اقتصاد السوق مشكلة التطوّر، الذي يتلخّص في بناء الصناعة وتطوير الزراعة، وبالتالي تحقيق التطوّر المجتمعي العام؟ هل ينزع الرأسمال الخاص في ظلّ سوق حرّة، وبالتالي مترابطة مع السوق العالمي، إلى التوظف في القطاعات المنتجة؟ حيث إن أزمات البطالة وتحقيق الفائض الاقتصادي، وتعديل الميزان التجاري مع الخارج، وبالتالي تعديل ميزانية الدولة، وتطوير التعليم والصحة، كل ذلك ومسائل أخرى تفترض بناء

القوى المنتجة، وتأسيس بنية اقتصادية إنتاجية.

هذه المسألة هي التي تستأهل النقاش، لأن تأسيس مجتمع مستقرّ يفترض استيعاب العمالة الوافدة، وتحسين الوضع المعيشي لمجموع السكان، وتحقيق التراكم الرأسمالي الذي يفضي إلى نشوء دينامية اقتصادية تحقّق التشغيل الأعلى للعمالة. حيث أن الأمر لا يتعلّق بأحلام بل بوقائع، لأن الواقع هو الذي يجعل الأحلام ممكنة أو أنه يلقي بها في سلّة المهملات. إن فكرة أن اقتصاد السوق قادر على أن يوجد التوازن الضروري ويحقّق التطوّر، باتت فكرة قديمة في بعض الأوساط الرأسمالية العالمية ذاتها، وأصبح تدخّل الدولة ضرورة ملحّة حتى لدى أكثر الليبراليين حماسة لليبرالية. والأمر أكثر تعقيداً في الأمم المتخلّفة، حيث إن عالمية الرأسمالية واللاتكافؤ الذي أوجدته، يمنعان أي ميل لدى الرأسمال لتحقيق التطوّر الصناعي وبالتالي المجتمعي. وهذه الفكرة جديرة بالنقاش لأنها تشير إلى ظرفٍ موضوعيّ ولا تؤشّر إلى ميل أيديولوجي، فالتشكيل الرأسمالي العالمي يؤسّس لآليات تفرض استمرار تمركز الصناعة في الأمم الصناعية، وبالتالي تؤسّس لاستمرار الطابع الهامشي لاقتصادات كل الأمم الأخرى حينما تعتمد هذه الأمم على حرّية السوق، حيث تضع اقتصادها الهشّ في مواجهة اقتصادات متطوّرة وتمتلك ميزات هائلة وقدرات مالية ضخمة وخبرات عالية المستوى. وهو الأمر الذي يقود إلى دمار ما بُني ووقف الميل الاستثماري في القطاعات المنتجة الأساسية، خصوصاً في الصناعة التي باتت عماد أي اقتصاد قويّ وقادر على المنافسة.

وسياسات العولمة تقوم على الإفادة من هذه الميزات الهائلة من أجل الهيمنة

على اقتصادات الأمم المخلّفة التي حاولت التمرّد خلال سنوات الحرب الباردة مستفيدة من وجود المنظومة الاشتراكية. وهي بالأساس سياسات الشركات الاحتكارية الإمبريالية والطغم المالية التي باتت تعتقد بأن قوّتها العسكرية والاقتصادية والسياسية تسمح لها فرض تكوين عالمي يقوم على تحكّمها به. ولهذا باتت سياسات الليبرالية الجديدة هي سياساتها في مواجهة الأمم الأخرى، لأنها تحقّق لها الوضع الذي تكون هي فيه القوّة القادرة على المنافسة وبالتالي على الهيمنة. وهذه الشركات تضغط من أجل انتصار الليبرالية الجديدة في كل العالم، لأن الليبرالية الجديدة هي التي تهيء الظروف لكي تتسيّد.

هذا الوضع هو الذي يفرض البحث الجاد في مشكلات الليبرالية هنا. حيث ستكون المدخل لتسيّد الاقتصاد الطفيلي، وإلى إلحاق اقتصادنا بالشركات الاحتكارية الإمبريالية، وبالتالي تعميق النهب الذي بدأ مع الفئات الحاكمة. ليتقل من إطار مشاريع ونهب، خدمات ونهب، كما هو الآن، إلى تعميق النهب وتراجع المشاريع والخدمات، وبالتالي توسيع دائرة الفئات المفقرة، وتهميش الاقتصاد

إن ترك التطوير الاقتصادي لآليات السوق (التي تفعل كالسحر في الاقتصاد)، لن يجدي شيئاً، لأن آليات السوق تفترض ميل الرأسمال الخاص إلى الاستثمار في القطاعات المنتجة لكي يحقّق التراكم الرأسمالي، وهي عملية تنعكس إيجاباً على كل التكوين المجتمعي. لكن هل الرأسمال الخاص يميل إلى ذلك؟ هنا يجب أن ندرس ميل رأس المال. ولما كان الربح هو المؤسّس للاتجاهات التي ينزع إليها رأس المال، فنلحظ بأن أي مشروع

رأسمالي يتأسس على ضوء ذلك. وبالتالي فإن المشكلة ليست في أننا نرفض الرأسمالية من منطلق أيديولوجي، بل نشير إلى أن الرأسمال لا يميل إلى تحقيق مشروع مجتمعيٍّ ضروريٍّ، مشروع قامت به البورجوازية الأوروبية الناهضة، ويتعلّق ببناء القوى المنتجة الحديثة، أي الصناعة.

المسألة هنا تتعلّق بالتكوين العالمي لرأس المال، وممكنات النشاط الاقتصادي الذي يدرّ الربح. أي أن هيمنة الرأسماليات الأوروبية الأميركية اليابانية على الصناعة والزراعة والبنوك، هي التي تحدّد القطاعات المربحة والقطاعات الخطرة نتيجة المنافسة، وكذلك القطاعات مستحيلة الإختراق. وهذه مسألة لا تحظى بإهتمام، لأن الميل «السياسي»هو الطاغي، وبالتالي يُهمل الاقتصاد، على الرغم من أنه المؤسّس لكل السياسات؛ فنشوء الاحتكارات في الصناعة فرض أن ينزح الرأسمال المحلّي إلى النشاط في قطاعات مكمّلة، مثل التجارة والخدمات أو البنوك. لأن هذه القطاعات لا تعاني من أخطار، وهي تدرّ الربح كذلك.

ومادام الرأسمال مرتبط باقتصاد السوق، وبالتالي بالمنافسة، فإن الاحتكارات الإمبريالية ستبدو كاحتكارات عالمية، أي ذو تأثير في مجمل الاقتصاد العالمي القائم على اقتصاد السوق. وهو الأمر الذي جعل نشاط الرأسمال المحلّي يبتعد عن المخاطرة، لهذا فهو ينشط في القطاعات المكمّلة بدل النشاط الصناعي (وربما في الصناعات الهامشية والزراعة الممكننة فحسب). وهو الوضع الذي لا يسمح بتجاوز التناقضات الداخلية عبر خلق ديناميكية اقتصادية يوجد فرص عمل وتحقق التراكم الرأسمالي. وبالتالي يزيد من حدّة الصراعات المحلّية.

هذا الوضع يجعل اقتصاد السوق إشكالياً، حيث من الضروري التحكّم بأثر الاحتكارات العالمية في الاقتصاد المحلّي من أجل التمهيد لتحقيق التطوّر، عبر الحدّ من أثر اللاتكافؤ القائم وإختلال توازن القوى الاقتصادية. وهو الأمر الذي فرض دخول الدولة مجال النشاط الاقتصادي، لأنها منْ يفرض الحماية التجارية، كما إنها تمركز الرأسمال لتشكيل مشروع اقتصاديٍّ ضخم. وعلى ضوء هذه الضرورة يمكن أن نناقش إشكالية النمط الذي تأسّس منذ الستينات لتلمّس الأسباب التي جعلته استبدادياً وقادت إلى تأزّمه واتّجاهه نحو الإنهيار.

وإذا كان دور الدولة ضرورة في إطار الوضع العالمي للرأسمالية، فإن ذلك لا يعني إلغاء الملكية الخاصة، بل يعني تحديداً أن تؤدي الدولة دوراً أساسياً في بناء القوى المنتجة وحماية السوق المحلّي، من دون أن تمنع الرأسمال الخاص من النشاط الاقتصادي.

٢٠٠٥/٩/١٢

أزمة - القطاع العام - في سوريا

ليس وضع «القطاع العام» جيّداً، على العكس فهو في أزمة عميقة نتيجة الإفلاس والديون المتراكمة وكساد السلع التي يُنتجها وسوء الخدمات التي يُقدّمها، بما في ذلك التعليم والصحّة. وإذا كان وضع بعض الشركات مربحاً، فإن بعضها الآخر بات يشكّل عبئاً على ميزانية الدولة، وعلى المجتمع إلى حدٍّ ما، على الرغم من أنه يستوعب عدداً كبيراً من العاملين، ويشكّل مصدر دخلهم الوحيد.

ولقد وصل هذا القطاع إلى الوضع الذي هو عليه نتيجة أربع مشكلات جوهرية عبّرت عن طبيعة الفئات الحاكمة ذاتها، وعن ميولها ومصالحها، أوّلها: عبء التخطيط السيء، حيث خضع التخطيط لمصالح الفئات المسيطرة، من خلال إخضاعه للإفادة الشخصية من المشاريع التي يمكن أن تنفّذ، ومن النوعيّة التي تجلب «القومسيون». لكنه خضع لسوء خبرة

المخططين في الغالب نتيجة إختيارهم على أساس الولاء وليس الكفاءة. لهذا لم تتحدّد الأولويات بشكل صحيح، ولم يوظّف التراكم الرأسمالي في المشاريع ذات الأولوية في الغالب، وأهدر جزء منه في مشاريع فاشلة، أو في استيراد مصانع منتهية الصلاحية. وثانيها: عبء الإدارة غير الكفوءة التي جرى إختيارها أيضاً على أساس الولاء وليس الكفاءة، وهي التي جعلت المنصب الإداري وسيلة من أجل الإثراء وليس التطوير. وثالثها: عبء العمالة الزائدة التي خدمت اجتماعياً لكنها أضرّت بإنتاجية المشاريع، وقلّصت من أرباحها. ورابعها: وهو الأهم والمكمّل لكلّ ذلك، وربما المؤسّس له أيضاً، هو ذاك الذي تمثّل في النهب الذي تعرّض له «القطاع العام»، ولقد أوضحت الحملة على الفساد منذ سنة ١٩٩٩، بعض ذلك النهب، لكن الأرقام التي باتت تُنشر الآن تشير إلى أن هذا القطاع تعرّض لنهب منظّم وضخم جعل قلّة تمتلك مليارات الدولارات. وإذا كان وزير الاقتصاد السابق د. غسان الرفاعي، قد أشار إلى أن موجودات هؤلاء تصل إلى ١٢٠ مليار دولار، فإن التدقيق في ما نُهب قد يرفعها إلى أضعاف ذلك، على ضوء ما بات يُكشف في الفترة الأخيرة. وهذه مبالغ كانت تُحسب من أرباح «القطاع العام»، وكان يمكن أن تزيد من فاعليته لا أن يُغرق في الأزمات لكي يقال إنه فاشل.

ولاشكّ في أن انعدام الكفاءة وسوء التخطيط كانا يصبّان في العامل الأخير، أي النهب. حيث إن إعادة إنتاج السلطة كانت تفرض الإعتماد على كادرات مطواعة تابعة ومنفّذة ومضمونة الولاء. وهؤلاء كانت كفاءاتهم محدودة، ومصالحهم تعلو على المصلحة العامة، لهذا قبلوا الولاء المطلق والطاعة العمياء. وبالتالي كانوا الإطار الاجتماعي الذي فعّل عملية

النهب، لأن أساس ولائه هو الحصول على الإمتيازات وبالتالي على المال. ولقد بات الكثير منهم من أصحاب المليارات أو الملايين. وبالتالي فإذا كانت قلّة كفاءتهم تسهم في أزمة «القطاع العام»، فإن نهبهم زاد من تلك الأزمة ودفع هذا القطاع نحو الإفلاس.

ولهذا فإذا كانت مبرّرات الخصخصة هي كون ذاك القطاع خاسر ومفلس، فإن الخسارة ناتجة من كلّ ما أشرنا إليه، حيث بدا وكأنه متكأ لفئة كي تتحوّل من الفقر والتهميش إلى امتلاك الثروات الطائلة. ولتصبح خصخصة «القطاع العام» من مصلحتها هي الذات، حيث سوف تكون المهيأة لامتلاك المشاريع الرابحة، وترك الخاسرة للدولة. كما يصبح الميل لفرض اقتصاد السوق من مصلحتها كذلك، حيث سوف تحوّل التراكم الرأسمالي الذي حصلت عليه نهباً، إلى التوظيف في التجارة والخدمات وكلّ القطاعات الهامشية وليس في القطاعات المنتجة التي سوف يتدهور وضعها، وتنهار أمام المنافسة التي يفرضها الإنفتاح الاقتصادي. في الوقت الذي سينتهي فيه الميل لتحقيق التطوّر في القوى المنتجة، وسيُلقي بمئات آلاف العمال والموظّفين إلى البطالة والفقر.

إذاً، لم يفشل «القطاع العام» لأن وجوده كان خاطئاً منذ البدء، بل فشل لأن الفئات التي أقامته كانت تعتبر أنه الجسر لتحويل رأسمال الطبقة البورجوازية/ الإقطاعية القديمة، الذي صودر عبر قانوني الإصلاح الزراعي والتأميم، إلى جيوب تلك الفئات (على الرغم من أن المسألة لم تكن بهذا الوضوح منذ البدء، لكنها غدت واضحة ربما منذ أواسط الثمانينيات). على الرغم من أن وجوده كان ضرورة مجتمعية، حيث كان المدخل لبناء قوى

الإنتاج في الصناعة خصوصاً، والتي كان الرأسمال الخاص يميل إلى الهرب من التوظيف فيها. هذه الفئات التي أصبحت تمتلك الثروة وتكدّسها في البنوك الأميركية والأوروبية، باتت تستفيد من التخلّي عن ذاك القطاع، كما تستفيد من فرض اقتصاد السوق مطلق الحرّية وإنهاء دور الدولة التدخّلي، لتكمل نهب «القطاع العام» عبر شراء الشركات الرابحة بأسعار زهيدة، ولتمارس نهبها الخاص بالترابط مع الرأسمال الإمبريالي.

إن المشكلة الراهنة في ما يتعلّق بـ «القطاع العام» تكمن في أنه بات منهوباً، وما بقي منه رابحاً بات معرّضاً للنهب بطرق جديدة في إطار سياسة الخصخصة. والأخطر هنا، أن الدفع باتجاه الخصخصة يعني وقف دور الدولة الاستثماري والمراهنة على الرأسمال الخاص في تحقيق ذلك، على الرغم من أنه بالأساس لا يميل إلى الاستثمار في القطاعات المنتجة الأساسية، أي التي تؤدي إلى نشوء اقتصاد منتج وقادر على التفاعل العالمي من موقع الاستقلال والتكافؤ والندّية، الأمر الذي يجعل الخصخصة تعني وقف النمو (أو التنمية، أو التطوّر)، ومرحقة أوهام تستند إلى دور للرأسمال الخاص لم يعُدْ ممكناً ضمن التشابك القائم في إطار النمط الرأسمالي العالمي، والذي مدخله هو فرض اقتصاد السوق وإلغاء دور الدولة التدخّلي (وهو الذي يُعمّم الآن بإسم العولمة وفي سياق الليبرالية الجديدة).

ووقف النمو يعني وقف استيعاب جيش العمالة التي تدخل سوق العمل سنوياً، وبالتالي يؤدي إلى نشوء أزمات اجتماعية عميقة وحادّة، وإلى نشوء توترات وعدم إستقرار. لهذا يجب ملاحظة أن نشوء «القطاع العام» لم يكن نتيجة «وعي أيديولوجي» بل جاء نتيجة خبرة واقعية أبانت أن

النمط الرأسمالي يمنع بناء القوى المنتجة، وأن الرأسمال الخاص لا يسعى إلى التصادم مع ذاك النمط، لهذا فهو يوظّف في القطاعات المكمّلة لآليات النمط الرأسمالي (التجارة، الخدمات، المال)، أو يهرب إلى المراكز الرأسمالية ذاتها. الأمر الذي جعل «التجربة الإشتراكية» مقياساً حاولت الفئات التي وصلت إلى السلطة تقليده بما يخدم مصالحها، ما حوّله إلى مسخ. على الرغم من أن هذا الخيار بات من أوّليات أي تفكير في تحقيق التطوّر.

وإذا كانت الخصخصة، بالتالي، ليست خياراً صحيحاً، فإن وضع «القطاع العام» المزري يفرض البحث عن مخارج بالتأكيد على ضمان استمراره، واستمرار دور الدولة الرعائي (الضمان الصحّي والاجتماعي، ومجانية التعليم، وحقّ العمل)، والحمائي (ضبط التجارة مع الخارج)، والاستثماري (التوظيف في الصناعة والبنية التحتية والبحث العلمي)، لكن انطلاقاً من الأسس التالية:

1) التأكيد على الرقابة الديموقراطية على موارد الدولة وعلى مؤسساتها ومشروعاتها الاقتصادية، في إطار السعي إلى تأسيس دولة ديموقراطية.

2) تشكيل لجنة «محايدة» تمثّل الطيف السياسي والمجتمعي هدفها الكشف عن النهب الذي طال «القطاع العام»، والمحاسبة على المال المنهوب ومعاقبة كلّ الذين فعلوا ذلك، والعمل على إستعادته إن أمكن ذلك.

3) إعادة النظر في التكوين الإداري لهذا القطاع جذرياً، وتعيين الأكفاء من ذوي الخبرة، وإعادة النظر في وضعه بالتخلّص ما بات منهاراً أو غير ذي فائدة للاقتصاد.

٤) الانطلاق من الكفاءة في التعيين في كلّ المناصب والمواقع وليس من الانتماء الحزبي.

٥) يجب أن تخضع الخطط الاقتصادية لدراسات معمّقة، ولحوار مجتمعي، من أجل تحديد الأولويات الصحيحة، والتوظيف في القطاعات الأكثر فائدة وأهمية.

٦) مطلوب دور أفضل للدولة في مجالات التعليم انطلاقاً من ضرورة نشر العلم والبحث العلمي. وتعزيز وضع القطاع الصحّي وتطويره.

إن الديموقراطية ورقابة العاملين على مؤسسات «القطاع العام» أساسية لتوفير الظروف التي تسمح بأن يكون فاعلاً ومنتجاً ومربحاً معاً. كما يجب أن يخضع نشاط القطاع الخاص لمعايير أساسية تنطلق من ضرورة إسهامه في بناء الصناعة وتطوير الزراعة، والإسهام في المشروعات الكبيرة بعيداً عن دوره التجاري الطفيلي الذي بات يتّسم به من خلال تشابكه مع النمط الرأسمالي العالمي، من أجل أن يكون قوّة بناء منتجة محلية، وليس طريق تهريب التراكم الرأسمالي إلى الخارج.

نشرة البديل

٢٠٠٥/١١/١٧

عن الليبرالية والأيديولوجية والواقع

يصوَّر رفض الليبرالية وكأنه نابع من موقف «أيديولوجي» مسبق. ويُطرح رفض العولمة والسياسات الإمبريالية التي تصنعها وكأنه نابع من «عقيدة» سقطت مع سقوط النظم الاشتراكية.

لاشك في أن القوى الليبرالية تعمل على تشويه موقف الرافضين لها، لهذا تبدأ في الاتهام، لكن تتوضح المسألة حين النظر إلى الواقع. حيث ارتبط الميل لتعميم اقتصاد السوق والخصخصة بتراجع الوضع المعيشي لكل القطاعات الشعبية، وهو الأمر الذي أفضى إلى بدء العمال والموظفين إضرابات تهدف إلى تحقيق مطالب محددة، فقد أدت السياسات الليبرالية التي تتبعها السلطة إلى تقلّص فرص العمل وبالتالي تزايد البطالة. وإلى ارتفاع الأسعار، خصوصاً بعد رفع الدعم عن السلع وكجزء من نتائج الانفتاح الاقتصادي، من دون زيادة مساوية في الأجور. وإلى انهيار

خدمات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية. حيث بات تفكير الفئات التي راكمت الرأسمال عبر النهب ينصبّ على النهب الأعلى، والسيطرة على القطاعات الرابحة في القطاع العام بأسعار زهيدة، كما على التكيف مع الهيمنة الإمبريالية تحت غطاء العولمة أو الشراكة الأورومتوسطية.

وإذا كانت النقابات خاضعة لهيمنة السلطة، وبالتالي غير معنية بالتعبير عن مصالح أعضائها ومشاكلهم وانهيار وضعهم، فإن الاستبداد يمنع القطاعات التي تعمل في القطاع الخاص من تنظيم ذاتها في نقابات تدافع عن مصالحها على الرغم من الاستغلال الشديد الذي تعاني منه، والأجور المنخفضة التي تحصل عليها والظروف السيئة التي تعمل بها.

لهذا تتزايد البطالة ويتزايد الفقر كلما أخذت الخصخصة مداها، وكلما تعمم اقتصاد السوق. وهذا أمر ملموس لكل من يريد أن يرى وأن يعرف، لا أن ينطلق من فكرة مسبقة يتمترس خلفها رافضاً النظر إلى الواقع لأنه ينفي هذه الفكرة. والمشكلة التي يعيشها كثير من المثقفين وقوى المعارضة هي هذه. حيث يرفضون النظر إلى الواقع، معلّقين أنفسهم بفكرة يعتبرون أنها مطلقة الصحة ما دامت الاشتراكية قد انهارت، هي فكرة الحرية الاقتصادية وإلغاء دور الدولة الاقتصادي على الرغم من أن أعرق الرأسماليات تفرض تدخل الدولة، وعلى الرغم من أن نهوض الرأسمالية الكبير بعد الحرب العالمية الثانية قام على تدخل الدولة في إطار ما أسمي بـ دولة الرفاه، وبالتالي تعميم الضمان الاجتماعي وضمان الشيخوخة والبطالة ودعم التعليم لحماية الطبقات الشعبية، وكذلك التأميم وسيطرة الدولة على قطاعات اقتصادية لدعم تطور الإنتاج. هذا التعلّق بالفكرة أعاد إنتاج

الوعي الدوغمائي القديم (الذي كان يتخذ شكل الشيوعية) في شكل جديد هو الليبرالية الجديدة، التي باتت تشكّل الحل لكل مشكلاتنا على الرغم من أنها المسبب لكل المآسي الاجتماعية القائمة واللاحقة. ولتبدو كاستمرار منطقيّ لنهب الفئات الحاكمة وتكملة لسيطرتها الاقتصادية السياسية.

إن رفض الليبرالية ورفض العولمة الليبرالية المتوحشة هو رفض لإفقار المجتمع والطبقات الشعبية عبر زيادة النهب الذي تمارسه الشركات الاحتكارية الإمبريالية وأتباعها الصغار. ورفض لوقف التطور الذي بدأ خجولاً منذ عقود من دون أن يسير في سياق جدي، ومن ثم أصبح مجالاً لنهب الفئات الحاكمة. وبالتالي هو رفض للتبعية وللسيطرة الإمبريالية وليس موقفاً أيديولوجياً طارئاً. على العكس من ذلك فإن الدعوة إلى الليبرالية وإلى العولمة المتوحشة هي دعوة أيديولوجية بامتياز. لكنها خطرة لأنها تشرعن ميل الفئات المسيطرة إلى تعميم الليبرالية، وهو ما يجري حالياً بسرعة فائقة من دون التفات من قبل المعارضة ومن دون شعور بالأخطار التي سوف يولدها، واستناداً إلى منطق أيديولوجي يقول إن هذا هو الإصلاح. وبالتالي ليتوافق إصلاح السلطة مع مطامح المعارضة في الإصلاح، وليسيرا إلى المآل ذاته، أي دعم بناء سلطة ليبرالية تابعة، ملحقة بالتكوين الإمبريالي. وخاضعة لأيديولوجيا الليبرالية المتوحشة.

ليس بديل سلطة الاستبداد والنهب هو السلطة الليبرالية، وكما أشرنا فإن مآل سلطة الاستبداد والنهب هو السلطة الليبرالية، بل إن البديل هو تعزيز ما هو صحيح في تجربة القرن العشرين، وهو هنا الدور الاقتصادي للدولة الذي هو ضروري من أجل تحقيق التطور وبناء الاقتصاد المتطور من جهة،

وتحقيق مصالح الطبقات الشعبية من جهة أخرى. لكن مع الإفادة من كل الخطاء والخطايا التي ارتكبت من خلال التأكيد على ديموقراطية السلطة وإشراف الطبقات الشعبية على السياسة والاقتصاد.

هذه ليست أيديولوجيا بل هي حاجة الواقع، ومسار التطور والحداثة. ومبدأ تأسيس العولمة البديلة، عولمة الأمم والشعوب القائمة على التكافؤ والمساواة والمساعدة المتبادلة والعدالة ونبذ الحروب. الأيديولوجيا اليوم تتمظهر في الدعوة إلى الليبرالية والانخراط في العولمة المتوحشة القائمة تحت إدعاء أنها طريق التطور والحرية والدمقرطة. حيث إن الليبرالية التي تجلب كل تلك المآسي لن تجلب سوى الاستبداد، لأن مارسة النهب الاقتصادي تحتاج إلى حماية السلطة ضد تمرد الطبقات الشعبية.

البديل ينطلق من الدفاع عن الطبقات الشعبية في مواجهة الليبرالية المتوحشة. والدفاع عن الاستقلال في مواجهة العولمة الليبرالية والحروب الإمبريالية. وبالتالي ينطلق من الدعوة إلى مقاومة كل السياسات الليبرالية ومقاومة الاحتلال وكل المخططات التي تسعى القوى الإمبريالية إلى تحقيقها. فهذا ضروري وأيضاً ممكن.

البديل

النتائج المجتمعية للشراكة السورية الأوروبية

بدأت المفاوضات من أجل الشراكة السورية-الأوروبية سنة ١٩٩٦، وامتدت حتى سنة ١٩٩٨، من أجل استشراف الإمكانات. لكنها بدأت بشكل فعلي سنة ١٩٩٨ وانتهت سنة ٢٠٠٤، حيث وقّعت بالأحرف الأولى في ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٤. وبالتالي كانت آخر دولة على المتوسط تنجز الاتفاق.

ويمكن تحديد أسباب كل هذا التأخير في أن «الوضع الاقتصادي السوري» لم يكن مهيأً لذلك، على الرغم من أن الجانب السياسي المتعلق بالديموقراطية وحقوق الإنسان كانت تبرز كسبب كافٍ لتأخير المفاوضات. وعلى الرغم من أن السلطة السورية طبّقت نوعاً من «سياسة الإصلاح الهيكلي» المعهودة في توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين بعد الأزمة الاقتصادية التي عاشها الاقتصاد سنة ٨٥/ ٨٦، وأدت إلى خفض القيمة الحقيقية لرواتب موظفي الدولة وضاق نطاق التوظيف بطريقة صارمة، وتراجعت الموازنة

الاستثمارية للدولة إلى أقل من ٢٠ في المئة، وانخفضت نسبة حجم الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٥٠ في المئة في الثمانينات إلى ٣٠ في المئة. الأمر الذي انعكس على معظم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، التربية والثقافة والبنى التحتية والصحة والإسكان والحماية الاجتماعية، وعلى فاعلية مؤسسات الدولة، وحيث ألغيت معظم الإعانات المتعلقة بالسلع الأساسية تدريجياً وفقدت الدولة طبيعتها الاجتماعية، وكذلك زادت نسبة البطالة إلى ٧, ١١ في المئة بدل ٥ في المئة في الثمانينيات، وزادت نسبة الفقر ما جعل الإصلاح الهيكلي هو تقشف من دون إصلاح (د. سمير عيطة).

وحيث اختلف وضع القطاع الخاص في إطار الملكية فتزايد دوره في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٠ في المئة سنة ١٩٨٠ إلى ٦١ في المئة الآن وفي التجارة نسبة ٧٠ في المئة (د. نبيل سكر)، ويتحكّم بالقطاع الزراعي وبأكثر من ثلثي الناتج التحويلي في قطاع الصناعة (وعصام الزعيم).

على الرغم من كل ذلك، وبالتالي تسّرب آثار الليبرالية الجديدة قبل توقيع اتفاق الشراكة، وقبل تطبيقها، فقد بدا أن السلطة تمانع وتتحيّن الفرص لتأخير الوصول إلى اتفاق، ليس نتيجة الضغوط من أجل الديموقراطية، تلك الضغوط التي بدت هامشية وموسمية، بل نتيجة طبيعة الوضع الاقتصادي الذي رافق تطبيق سياسة التكيّف الهيكلي، حيث بدا وكأن الفئات المتنفّذة في السلطة سرّعت من ميلها لنهب القطاع العام، الأمر الذي يوضحه أن الفساد قد تفاقم، وجرى تهريب ما يقارب الـ ٥٠ مليار دولار إلى الخارج خلال العقد السابق (د. نبيل سكر)، وبدأت تتشكل مافيات تعمل كمقاولين خاصين، ثم كقيمين على نشاطات خدمية ذات

قيمة مضافة عالية مثل الخلوي والمناطق الحرّة (د.سمير عيطة).

وبالتالي كان زمن المفاوضات من أجل الشراكة هو زمن النهب المنظم الآيل إلى تحويل الملك العام إلى ملكية خاصة لفئة محدّدة في السلطة، ما دفعها إلى تأخير الوصول إلى اتفاق بالقدر الذي كان ممكناً، على الرغم من أن التوقيع نتج من الوضع السياسي الذي تبلور بعد الاحتلال الأميركي للعراق، وشعور السلطة بالحاجة إلى سند سياسي يحميها من الاستفراد الأميركي، على الرغم من أن سياسات السلطة قادت إلى عكس ذلك نتيجة مصالح المافيات، وتحكّمها في لبنان من جهة، وسوريا من جهة أخرى.

وبالتالي تضارب المصالح، والتقارب في الغالب مع الشركات الأميركية.

ولابدّ من أن نشير هنا إلى أن موقف القطاع الخاص الذي أصبح به الثقل الأساسي في الاقتصاد كما أشرت، كان سلبياً (أو غير متحمس) لاتفاق الشراكة، لأن تحالفه مع الدولة كان يجعله مستفيداً من الحماية التي توفرها، وبسبب الميزات الريعية التي تقدّمها له أنظمة الحماية الشديدة (د. سمير سعيفان)، حيث كان يتمثل في منشآت صناعية صغيرة، أو كان حاصلاً على امتياز تصنيع من شركات أوروبية، اضطرت إلى ذلك نتيجة الحماية التي تفرضها الدولة. وفي الزراعة كان الخوف من إغراق السوق بالمنتجات الزراعية، في بلد يشهد وجود فائض إنتاج زراعي، ويبحث عن أسواق، كان سبباً في التحفّظ على الشراكة.

كل هذه المعيقات جعلت المفاوضات طويلة المدى، وكانت تميل إلى التعثّر لولا انقلاب الوضع الدولي، والميل الأميركي للضغط على السلطة في

سوريا، وشعورها بالاحتماء بـ«حليف» بديل للحليف السوفياتي السابق، وهي المعيقات التي تشير إلى جانب من المشكلات التي سوف يوجدها تطبيق اتفاقيات الشراكة.

وإذا كان جوهر الاتفاق، كما تريده الرأسماليات الأوروبية، هو اقتصادي، بمعنى تحرير الأسواق وتراجع دور الدولة الحمائي والاستثماري، فإن النتائج المتوقعة على الاقتصاد السوري ستكون كارثية، وربما لن تختلف كثيراً عما حدث في المغرب وتونس، وكل البلدان التي «اندمجت» بالاقتصاد الرأسمالي العالمي. حيث تشير معظم الدراسات المقارنة إلى وجود تفاوت كبير في القدرة الإنتاجية، وفي التكاليف في القطاعات الثلاثة: الزراعة والصناعة والخدمات، حتى قطاع النسيج الأساسي في سوريا، هو غير منافس مقارنة مع الدول الأخرى الداخلة في الشراكة، مثل تونس ومصر وتركيا. وبالتالي فإن الصناعات السورية لن تكون قادرة على الاحتفاظ بجزء من السوق المحلي. إن بنى الإنتاج في وضعيتها الراهنة، غير قادرة على خوض المنافسة الخارجية، وهي لا تمتلك القدرة الذاتية على النمو والتطور (د. نبيل مرزوق).

وبحسب الخبير الاقتصادي د. نبيل سكر، فإن الاقتصاد السوري يعاني من عدم وجود قطاع إنتاجي قادر على إدخال البلاد ضمن إطار منظومة الاقتصاد العالمي. (د. نبيل سكر). ويجمع خبراء الاقتصاد من اتجاهات مختلفة (ليبرالية وماركسية) على سمات أمة تحكم الاقتصاد، وتجعله هشاً بعد تحرير الأسواق، فحسب د. نبيل سكر، يعاني الاقتصاد من تدني المستوى التعليمي للعمالة، وتدني القدرة التكنولوجية المحلية، وارتفاع

معدلات البطالة، كما من ضعف وتفتت وصغر القطاع الخاص.

وإذا كانت مشكلة القطاع العام تكمن في النهب الهائل الذي تعرّض له، وفي سوء التخطيط، وعدك كفاءة الإدارة، وهذا ناتج من طبيعة السلطة التي عممت مسألة الإثراء الفردي، وعينّت الأتباع في مواقع هم غير مؤهلين لها، وكان همّهم النهب، فإن القطاع الخاص غير مؤهل كذلك لمواجهة متطلبات تحرير التجارة واتفاقات الشراكة، فهو يعاني من ضعف الإدارة العلمية نتيجة سيطرة الفردية، ومن ضعف استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة نتيجة ضعف الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية، ما يحرم المنتجات من «وفورات الحجم الكبير». وكذلك من صعوبة التقيّد بالمواصفات والمعايير، ومن صغر حجم المشاريع (محمد غسان القلاع نائب رئيس غرفة تجارة دمشق)، وبالتالي يتّسم بطغيان المؤسسات الفردية والعائلية التي تمثّل ٩٣ في المئة من حجمه، كما يعاني من خمور الشركات المساهمة ومحدودة المسؤولية (د. عصام الزعيم).

لهذا فإن المنافسة في سوق تسيطر عليها الاحتكارات الكبرى يعني دمار الصناعة المحلية وتشريد آلاف العاملين وتعريض الاستقرار الاجتماعي للخطر (د. نبيل مرزوق). حيث من المتوقع أن تنهار المؤسسات الصغيرة، لتخلّفها التكنولوجي وفرديتها وارتفاع كلفة الإنتاج فيها، وسوء المواصفات، كما إن القطاع العام يعيش وضعاً صعباً نتيجة النهب، وبالتالي ميل الفئات الحاكمة إلى الاستحواذ على المؤسسات الرابحة، وترك المؤسسات الأخرى لمصيرها المأساوي. وهذا يطال قطاع النسيج وصناعة الأدوية، وكل الصناعات التي شيدت على أساس «الإحلال محل

الاستيراد»(د. عصام الزعيم).

وفي القطاع الزراعي، الذي تطوّر منذ سنة ١٩٨٦، وحقّق الاكتفاء الذاتي تقريباً، والذي بات يعاني من فيض الإنتاج نتيجة ضيق السوق السورية، تأتي الشراكة وهو يعاني من مشكلات حقيقية لن تفعل سوى زيادتها، خصوصاً وأن الدولة قامت بإلغاء الصناعات الزراعية التي كانت تستوعب جزءاً من ذلك الفائض، إضافة إلى ارتفاع كلفة الإنتاج نتيجة ارتفاع مستلزمات الإنتاج، على الرغم من ثبات الأسعار على ما كانت عليه سنة ١٩٩٧. وأيضاً افتقاد الأسواق الخارجية، وتدني المواصفات، الأمر الذي يجعل الصادرات الزراعية غير منافسة حتى في السوق المحلي.

ولقد قررت الدولة في الفترة الأخيرة رفع الدعم عن المحاصيل الزراعية. وفتحت السوق للمنتجات العربية ما زاد من مشكلة القطاع الزراعي، وبات يهدّد وجوده. لهذا يطالب الفلاحون بدعم الصادرات وتأمين مستلزمات الإنتاج، وإعادة النظر في الأسعار، كما إنهم يرون في الشراكة خطراً جديداً وجدّياً، لن يكون بإمكانهم الصمود من دون دعم جدّي من الدولة، وهو ما تمنعه اتفاقات الشراكة ذاتها.

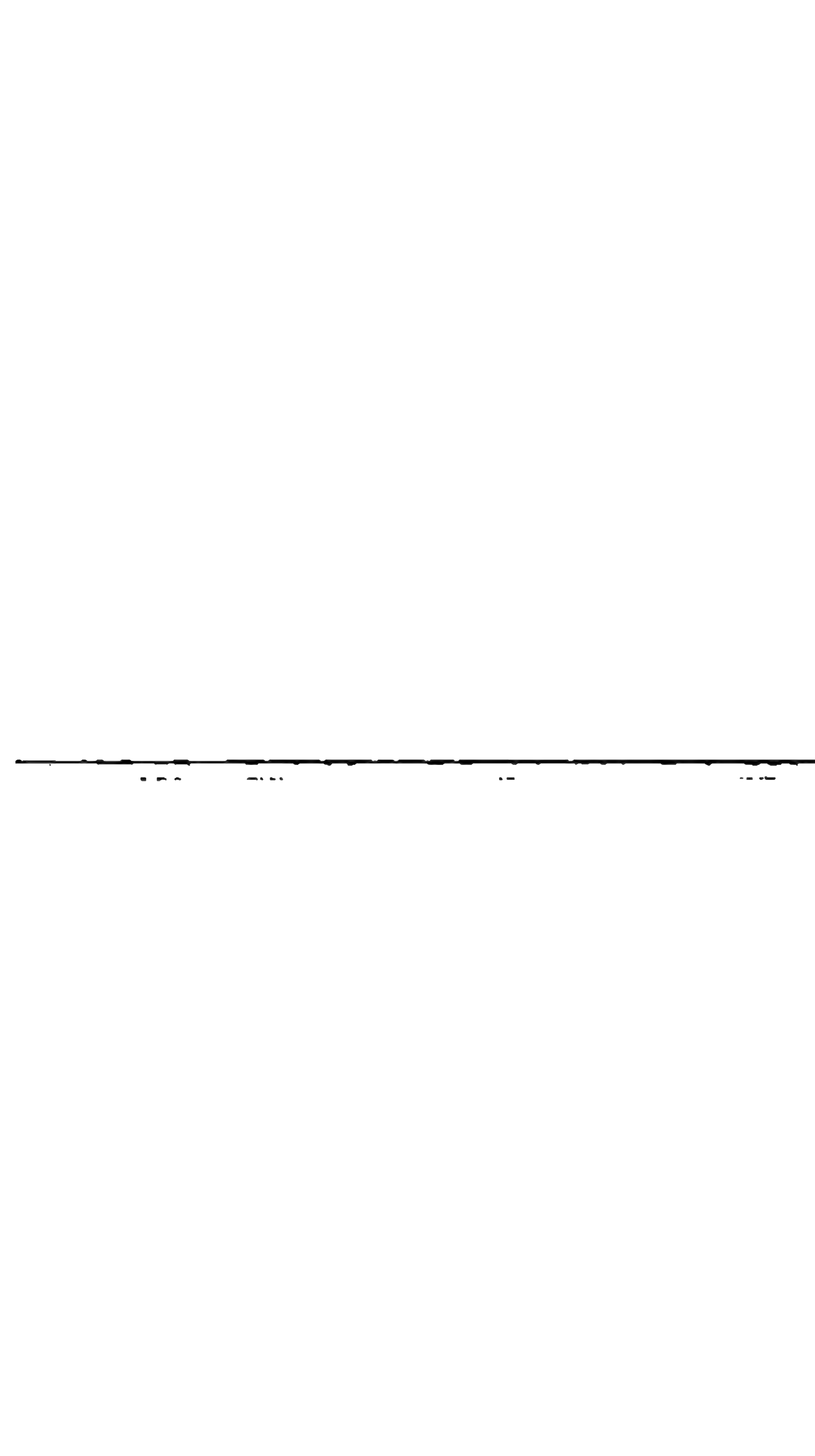
الاقتصاد السوري ينفتح على الشراكة وهو يعاني من مشكلات عميقة، نتجت من ميل الفئات الحاكمة إلى النهب المنظم، وإلى كسب الولاء عبر الاستعانة بمن هم من دون كفاءة، وهم بدورهم مارسوا النهب كذلك، وحيث نسبة البطالة مرتفعة، وتتراوح بين ١١ في المئة وفق إحصاءات رسمية، و١٥ في المئة وفق إحصاءات هيئة مكافحة البطالة، لكنها تبلغ ٣٠ في المئة وفق إحصاءات منظمة العمل العربية، و٣٧ في المئة وفق إحصاءات

البنك الدولي.

وبالتالي فإن الشراكة سوف يكون لها أثرها العميق على المجتمع، حيث هذه النسبة المرتفعة تحت البطالة، وحيث يكاد ٦٠ في المئة من السكان يعيش تحت خط الفقر، وحيث تراجع دور الدولة في مجالات التعليم والصحة، ودعم السلع، والرعاية الاجتماعية أي في وضع أصبح فيه التقشف أمراً واقعاً، والصناعة والزراعة والخدمات تعاني من أزمة تهدّد وجودها.

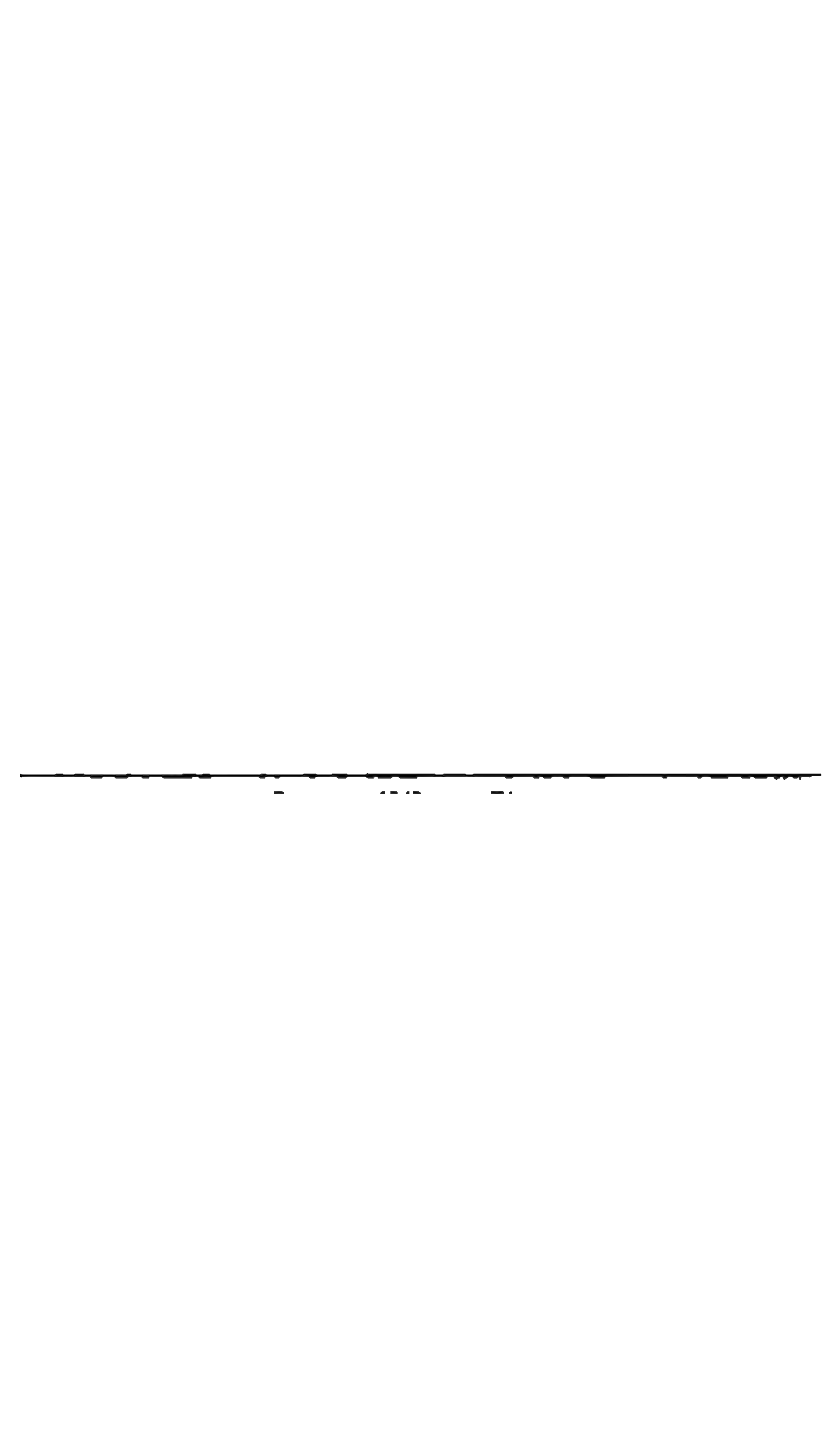
النتائج كارثية، ربما أكثر ما حدث في المغرب وتونس ومصر، لأن الانفتاح يتحقق في لحظة بات فيها الاقتصاد منهوباً، ومتخلفاً نتيجة النهب.

وإذا كان اتفاق الشراكة لم يوقّع بعدئذ، فقد سارت الليبرالية بتسارع أفضى إلى ما هو أكثر من ذلك.



الفصل الرابع:

سورية في الوضع الإقليمي



الجغرافيا السياسية للمشرق العربي بعد احتلال العراق، ما يمكن أن يكون رؤية بوش

منذ ١١ أيلول/ سبتمبر سنة ٢٠٠١، أعلن الرئيس بوش عن خطة الدولة الأميركية لتأسيس عالم جديد، من خلال السعي إلى إخضاع القوى المتمرّدة، عبر حرب على الإرهاب تطال دولاً كثيرة. وحينها تحدّث ريتشارد بيرل عن قائمة طويلة، وبات يشار إلى «الهدف التالي». ولقد كانت أفغانستان أوّلاً، ثم كان العراق، وهناك هدف تالٍ. ووفق قائمة بيرل، فإن سوريا أو إيران هي هذا الهدف في سلسلة تمتدّ إلى السعودية ومصر عربياً، وكوبا وكوريا الشمالية عالمياً.

وربما تكون المقاومة العراقية التي بدت غير متوقّعة في الرؤية الأميركية، قد أربكت الخطة الأميركية العامة، لأنها أدخلت الجيش الأميركي في «حرب حقيقية»، وفي إستنزاف مرهق. وبالتالي أربكت سلاسة خطته الهادفة إلى التغيير المتتالي لـ «النظم المارقة» التي تشكّل «محور الشر». وقد يطرح هذا الوضع إحتمال الإنكفاء نتيجة ذاك الوضع الصعب الذي شلّ كتلة أساسية

من الجيش الأميركي، وفرض عليها المحاولات المتكرّرة لفرض سيطرتها على بلد شاسع، ويحوي مخزوناً ضخماً من السلاح ومن الكفاءة العسكرية. لكن سيكون الهجوم هو الاحتمال الآخر، خصوصاً وأن الإنكفاء يعني الإنهيار. وما يلاحظ من خلال متابعة سياسات إدارة بوش، ومن إعادة هيكلة الإدارة بعد إعادة إنتخابه مرّة أخرى وفق خطابه المتشدّد، وميله لتعزيز «الجناح المتشدّد»، أن خيار الهجوم هو الخيار المطروح.

و هنا يجب أن نلاحظ التالي:

١- إن الأزمة الاقتصادية العميقة التي يعيشها الاقتصاد الأميركي هي أساس السياسة الحربية لإدارة بوش، لأنها أساس الميل لتكريس التفوّق الاقتصادي الأميركي في عالم تشتدّ المنافسة فيه.

٢- إن الارتباك والتراجع في العراق سوف يقودان إلى اهتزاز وضع أميركا العالمي، وإلى ضعف قدرتها على المساومة إذا ما أرادت ذلك مع الرأسماليات الأخرى.

٣- إن «التفوّق العسكري المطلق» الذي تحظى به أميركا الآن، لن يوصل إلى إستنتاج متسرّع بأن الحرب في العراق قد جرى خسرانها. خصوصاً أن هذا التفوّق هو ملجأ الاقتصاد الأميركي، وهو الميزة التي تستند إليها في الحفاظ على سيطرتها العالمية.

لهذا فإن الأزمة من جهة والتفوّق المطلق من جهة أخرى، يفرضان سياسة هجومية، ويقودان إلى استخدام العنف الأشدّ ضد المقاومة العراقية، لكن أيضاً يؤسسان للتأكيد على ضرورة إمعان النظر في «المبادئ» التي بدأت

بها «الحرب ضد الإرهاب»، حيث لا بدّ من أن يكتمل تحقُّق الأهداف التي رُسمت على أساسها لكي تتكرّس سيطرة أميركا في القرن الحادي والعشرين.

وبالتالي من الضروري النظر إلى «الخطوة الأخرى» للسياسة الأميركية الهادفة إلى تغيير الأنظمة في «الشرق الأوسط»، وكذلك إلى تغيير الجغرافيا السياسية، بجدّية شديدة. فربما كان الإنتقال في «الحرب ضد الإرهاب» إلى موقع آخر هو المدخل لتجاوز «عقدة» العراق، وإلى لفت النظر عمّا يجري فيه، وبالتالي تعميم اليأس في كل المنطقة عبر إظهار «قوّة أميركا» و مقدرتها على تجاوز مأزقها العراقي عن طريق إحداث التغيير العميق في مناطق أخرى. الأمر الذي يطرح مسألة أن الدولة الأميركية ماضية في سياستها الحربية، وأن «الهدف التالي» بات على الطاولة. هل هو سوريا أم إيران؟ أعتقد أنه سوريا، لأن ترتيب المنطقة العربية هو الذي يحظى بالأولوية في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يفترض حكماً ملاحظة موقع الدولة الصهيونية في قيادته.

لكن هل سيجري التعامل مع سوريا كما جرى في العراق؟ هنا يجب أن ننظر بجدّية إلى الدور الصهيوني في المرحلة القادمة. وإدخال العنصر «الإسرائيلي» هنا أمر ضروريّ، خصوصاً مع «التورّط» الأميركي في العراق، وخصوصاً لتبرير الدعم المالي والسياسي والعسكري الأميركي للدولة الصهيونية. فإذا كان الجيش الأميركي يحتلّ الغراق، فإن للدولة الصهيونية مكان ومكانة ودور، حيث يمكن أن يكون جيشها رديفاً للجيش الأميركي ضمن الإستراتيجية الأميركية العامة، وربما هذا ما يبرّر كل الدعم الأميركي لها.

وإذا كان هناك من يعتقد بأن «الوجود الأميركي المباشر» قد همّش من دور الدولة الصهيونية، فإن المدقّق في الرؤية الأميركية سيلمس العكس تماماً، حيث يبدو إن دور الدولة الصهيونية الإقليمي قد أصبح ممكناً، كما أصبح ضرورياً أن يندمج الدور الصهيوني في الإستراتيجية الأميركية العامة في المنطقة وفي العالم، وأن يكون ذلك «في العلن».

وإذا كان الذي جرى في العراق منذ الحرب عليه واحتلاله قد «أزاغ النظر» عن فلسطين، فإن السياسة العسكرية التي تنفّذها حكومة شارون قد رسمت شكل الحلّ، وحفرته بالعنف الدموي، وكذلك أصبح هذا الحلّ مدعوماً من قِبل الإدارة الأميركية. حيث إمكانية الإنسحاب من غزّة بعد «قصقصة» المقاومة، وتصفية كادرات الانتفاضة، وتدعيم القوى المتحالفة مع الدولة الصهيونية أو القابلة التكيُّف مع حلّها، لتكون غزّة (ربما) هي «الدولة الفلسطينية». وفي الضفة الغربية، فقد تعزّزت المستوطنات وجرى تقطيع أوصالها عبر شبكة من الحواجز الأمنية، وأحيطت بالجدار العازل الذي أفضى إلى أن تتحوّل إلى ما يشبه الكانتونات، حيث أصبحت أشبه بثلاث جزر. من أجل أن يُعطى السكان «سلطة إدارية»، ربما ذات طابع سياسي ما، لكن فحسب ضمن حدود «الحكم الذاتي»، من دون سلطة على الأرض والحدود والأجواء والمياه، وباعتبار أن الفلسطينيين هم «جالية» تقيم على «أرض إسرائيل».

وبالتالي فقد أصبحت الصيغة النهائية للحلّ الدائم قائمة بالفعل، وهي لا تلحظ سوى شكل من السلطة للفلسطينيين هو أقلّ من دولة في كل الأحوال، وأيضاً مسيطر عليه من قِبل الدولة الصهيونية. والمشكلة التي

تنظر إليها النخبة الصهيونية بقلق هي مشكلة «الكم البشري الفلسطيني» الذي يجري البحث عن حلّ له لا ينطلق من دمجه بالدولة، وبالتالي ربما بعيداً عن فلسطين. وهو الموضوع الذي سيكون ساخناً في السنوات القادمة.

لهذا وعلى ضوء «الإنجازات» الصهيونية، والدور الأميركي في سياق إعادة بناء «الشرق الأوسط الكبير»، فإن التوقّع أن تعود الدولة الصهيونية لكي تؤدي دوراً إقليمياً مكمّلاً ومتناسقاً مع الدور الأميركي. وهنا يُطرح وضع سوريا، لتصبح مفصل تغيّرات عميقة تالية:

١) فهي مطروحة ضمن السياق العام للرؤية الأميركية القائمة على مبدأ تغيير كل «الأنظمة المارقة». وإذا كانت لم توضع ضمن «محور الشرّ»، فقد بدا أنها ليست بعيدة عنه، حيث يمكن تلمّس ثلاثة عناصر تقع ضمن سياسة «تصفية الحساب»، أوّلها: التمرّد على السيطرة الرأسمالية والميل لتحقيق التصنيع والتحديث، وثانيها: إدّعاء القومية، وثالثها: الإفادة من الحرب الباردة والأدى على التناقضات العالمية. وهذه العناصر هي أساس رسم كل سياسات بوش بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. وبالتالي ليس من داعٍ لتجاهل وضع سوريا.

٢) وهي مطروحة ضمن الأجندة الصهيونية-الأميركية في سياق السعي إلى إنهاء الصراع العربي-الصهيوني. ولن يتحقّق ذلك إلا بالتوصّل إلى «معاهدة سلام» مع سوريا، تنهي الصراع وتكون فاتحةً لاعتراف مجمل النظم العربية المتبقّية بالدولة الصهيونية، وقبول دورها السياسي/ العسكري الإقليمي، و«دمجها» في اقتصادات المنطقة من موقع المهيمن.

٣) وهي مجال تحقيق «المصالح الاقتصادية» الأميركية، سواء عبر «إعادة الإعمار»، أو «إبدال» أسلحة الجيش، أو كونها الطريق الأقصر لخطوط النفط العراقي المصدّر إلى أوروبا.

٤) إنهاء الهيمنة السورية على لبنان وتكريس المصالح الأميركية (وليس الأوروبية) فيها.

ولا يمكن، بالتالي، أن يتحقّق ترتيب مجمل المنطقة من دون ترتيب الوضع السوري. لكن كيف يمكن أن يتحقّق هذا الترتيب؟ هل تفكّر الإدارة الأميركية بإخضاع السلطة الحالية؟ أم تفكّر في الحرب والاحتلال كما فعلت في العراق؟

من متابعة السياسة الأميركية منذ سقوط بغداد، سنلاحظ أن الإدارة الأميركية قرّرت التغيير وليس التكيف. ولهذا دخلت في سلسلة من السياسات التي تهدف إلى وضع السلطة في حيّز المنبوذ، وراكمت «الأدلّة» على أنه يشكّل خطراً يجب إزالته. منها التدخّل في العراق ودعم «الإرهاب» الفلسطيني، وامتلاك أسلحة دمار شامل، والهيمنة على لبنان. وجاء إصدار القرار الرقم ١٥٥٩ من قِبل الأمم المتّحدة في هذا السياق، وتأكيداً على الرفض العالمي له.

إن الإشارة إلى دور «إسرائيلي» يهدف القول أن معالجة «المعضلة» السورية هي من اختصاص الدولة الصهيونية، خصوصاً أن ذلك يُدخلها في عمق المنطقة عبر الوصّل إلى «سلام» مع سوريا من جهة، وعبر تأكيد قوّتها وتفوّقها من جهة ثانية، الأمر الذي يفرض على كل الدول العربية القبول

بالهيمنة الصهيونية وبالدور الصهيوني، من منطلق أن «إسرائيل» هي مركز السيطرة الإمبريالية. لكن أيضاً سنلمس أن هذا الدور يُدخل الجيش الصهيوني كقوّة دعم مباشرة للجيش الأميركي، وربما هذا هو الذي سيفتح معركة تغيير الوضع في إيران.

في هذا الوضع ربما تكون «عملية عسكرية إسرائيلية» أمراً محتّماً، من أجل تكريس الدور الإقليمي الصهيوني، وفرض «معاهدة سلام» من جهة، وكذلك من أجل «تدخّل» أميركي يُحدث تغييراً أساسياً في طبيعة السلطة السورية عبر إنقلاب «داخلّي»، يضعف من دور الدولة من دون الحاجة إلى حلّها كما حدث في العراق، ويحوّل دورها في مصلحة الترتيبات الأميركية-الصهيونية في لبنان خصوصاً، وللتحكّم في الوضع الداخلي، وربما للمساعدة في العراق.

٢٠٠٥/١/٢٥

سوريا في الوضع الإقليمي

تتكثف النشاطات في المنطقة، وتتماوج التوقعات، ليبدو أن الاحتمالات باتت غامضة؛ فبعد الموجة التي كانت تشير إلى اندفاعة عسكرية أميركية، وهجوم سياسي، يهدفان إلى تغيير الأوضاع فيها، عبر تغيير النظم، بدا أن الأمور تسير نحو «التفاهم» والتوافق عبر الطرق الخلفية، أو حتى بشكل مباشر.

وكان تقرير لجنة بيكر-هاملتون، موحياً أن السياسة الأميركية يمكن أن تتغير من التشدد إلى المرونة. حيث دعا التقرير إلى حل «النزاع الفلسطيني الإسرائيلي»، والتفاهم مع سوريا وإيران بشأن العراق، في إطار حل يهدف إلى تجاوز المأزق العراقي. وهو ما كان يوحي أن إستراتيجية تغيير الأنظمة قد أصبحت من الماضي، خصوصاً وأن «أبطالها» من المحافظين الجدد كانوا بدأوا يتهاوون من الإدارة الأميركية.

وعلى الرغم من أن الإدارة لم توافق بعد على التقرير، وعكس ذلك أصدرت عدداً من التصريحات التي توضح حدود قبولها به، حيث بدا أنها ترفض نتائجه؛ فقد قررت زيادة عدد القوات الأميركية في العراق بدل تخفيضها (وهو ما يدعو إليه التقرير)، وشددت على رفض التفاهم مع كل من سوريا وإيران. والأهم أن خطوات عملية تجري لامتصاص تلك النتائج، منها تحريك السلطة العراقية لتحقيق «المصالحة» الداخلية، ومحاولة فتح خطوط مع كل من سوريا وإيران للوصول إلى اتفاقات معهما. ومنها السياسة الصهيونية الجديدة التي بدأها إيهود أولمرت، والداعية إلى بدء مفاوضات مع محمود عباس لإظهار أن الأمور تجري نحو الحل. كل ذلك من أجل خلق أجواء «تهدئة» لتخفيف النقد العنيف الذي بات يوجه لسياسات بوش وإدارته، الذي يرتبط بالدعوة للخروج من العراق.

ولقد تقدمت السلطة في سوريا بمبادرات من أجل «التفاهم»مع الدولة الأميركية، وأيضاً من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات مع الدولة الصهيونية من «دون شروط مسبقة» حتى تلك الخاصة باسترجاع الجولان بحسب تصريح وليد المعلم وزير الخارجية. ويبدو أن أجواء التقرير قد أنعشت الأوهام بأن «صفقة» ما يمكن أن تتحقق بعد قطيعة بدأت مع مقتل رفيق الحريري، أدت إلى ما يشبه الحصار السياسي مارسته الولايات المتحدة وأوروبا، وأيضاً النظم العربية.

ولاشك في أن الصراع في لبنان، الذي له بالتأكيد أرضية لبنانية تتعلق بوضع حزب الله بعد صدور القرار الرقم ١٧٠١، ووجود قوات اليونيفيل في الجنوب، وبتعديل ميزان القوى بين الأغلبية الحاكمة (قوى ١٤ آذار/

مارس)، والمعارضة التي يقودها حزب الله، وتعديل المحاصصة الطائفية. له أساس في هذا الوضع الإقليمي، حيث يبدو هدف إفشال المحكمة الدولية وكأنه أساسيّ في كل ذلك الصراع. على الرغم من أن موازين القوى لا تسمح بالحسم لأيّ من الطرفين، وأن الأمر متعلق بالوضع السوري تحديداً.

ليبدو أن مصير المنطقة خاضع إما لمساومة وتوافق، أو لتصعيد يقود إلى تحقيق «التغير الأميركي المنشود».

لكن يبدو أن السياسة الأميركية لم تتغير بعد، وهي تقوم على رفض تحقيق انفراجة في العلاقة مع السلطة السورية. لهذا يخضع أولمرت لسياسة أميركا التي ترفض العودة إلى المفاوضات على الرغم من المبادرات السورية المغرية. حيث يصرّح بأنه لن يبدأ المفاوضات من دون موافقة أميركية. وهذا يوضح مدى الهيمنة الأميركية على القرار السياسي للدولة الصهيونية. لكنه يوضح أن المطلوب هو استمرار الحصار المضروب على السلطة في سوريا.

وهذا يطرح السؤال حول ما تريده الدولة الأميركية، هل تريد الاستمرار في سياستها للتغيير، أم تراجعت وبالتالي ستسعى إلى التفاهم؟ الوصول إلى صفقة وترتيب الوضع الإقليمي وفق الوضع الراهن، أو «التغيير» الذي بدا أنه تأخر كثيراً، خصوصاً بعد تورطها في العراق ونشوء مأزق شلّ قدرتها على التحرك من أجل إكمال ما أعلنت عنه من سعي إلى تغيير الوضع الإستراتيجي للمنطقة كلها؟

ليس من الواضح أن الإدارة الأميركية قد تراجعت عن سياساتها، الواضح أنها تحاول تجاوز نتائج تقرير بيكر-هاملتون والالتفاف عليها. لهذا تبدو أنها

باتت أكثر مرونة، وأنها عادت للتفاوض والتفاهم مع الأطراف الإقليمية. ولقد عادت تلوح بأنها تسعى إلى إقامة دولة فلسطينية، أي بحل «النزاع الفلسطيني الإسرائيلي». بمعنى أن «الحركة الدبلوماسية» سوف تتركز على الموضوع الفلسطيني. وبالتالي ليس على الموضوع السوري الإسرائيلي، على الرغم من المبادرات السورية المتكررة. وإن كانت تلك الحركة الدبلوماسية لن تفضي إلى حل كونها تهدف إلى تخطي نتائج تقرير بيكر-هاملتون أكثر ما تهدف إلى تحقيق تسوية ما.

وفي هذه الأجواء تتسرب المعلومات عن تدريبات للجيش الصهيوني على حرب في الجبهة الشمالية، أي ضد حزب الله وسوريا، تعيد الاعتبار للجيش الذي هزم في حرب لبنان الأخير، وتعيد ترتيب وضع المنطقة وفق الرؤية الأميركية-الصهيونية.

هل تسبق الحرب الجهود الدبلوماسية؟ أو تتراجع الدولة الأميركية عن تشددها تجاه السلطة السورية؟

إن كل الحركة الدبلوماسية هي الخطوة الاستباقية لنتائج التقرير. وبالتالي فهي لا تعبّر عن تغيير في السياسة الأميركية. لهذا يمكن القول إن الهدف الأميركي هو التغيير وليس أي شيء آخر. كيف ومتى؟ هذا ما لا نستطيع التكهن به.

لكن سواء تكيفت السلطة مع المشروع الامبريالي الصهيوني، أو أقام هذا المشروع مصالحه على أنقاضها، سوف تكون النتيجة واحدة، وهي نهاية السيادة الوطنية وتفاقم النهب الامبريالي. وبالتالي تفاقم الإفقار والبطالة

والتهميش، وأيضاً الفوضى وانعدام الاستقرار والأمن، والتناحر الطائفي والقتل.

المطلوب الآن ليس الانتظار، ولا استجداء رضى أميركا أو الدولة الصهيونية، بل المطلوب هو تعزيز إمكانات المواجهة. سواء حصلت مساومات أو لم تحصل، وبالتالي اندفعت الدولة الأميركية للتغيير مستخدمة أداتها: الدولة الصهيونية.

المطلوب تعزيز إمكانات المقاومة وترتيب الوضع الداخلي بما يسمح بذلك. وهو ما لن يتحقق إلا بنشاط القوى التي تدافع عن الشعب وعن مصالحه، ضد المافيات وقوى النهب التي تبذل كل جهد من أجل المساومة والتنازل، حرصاً على استمرار السلطة.

٢٠٠٧/١/١

الفصل الخامس:

ملاحظات حول إعلان دمشق وتحولات المعارضة في سورية

ملاحظات حول - إعلان دمشق -

أثار «إعلان دمشق» نقاشات كثيرة حادّة، وربما يثير نقاشات أخرى. ولقد بدت هذه النقاشات وكأنها «استقطابية» تنوس بين المؤيد المتحمّس والمعارض الرافض بعنف. ولم تخلُ من إشارات توحي باستقطابات طائفية، وهذا هو أخطر ما في الإعلان ويجب أن يُنبّه إلى إشكال فيه.

وربما كانت هذه «الاستقطابية» نتاج اللحظة الراهنة ذاتها، التي تبدو وكأنها لحظة تحوّل عميق، ومفصل تغيير كبير (بغضّ النظر كيف سيحدث هذا التغيير، ومَنْ سيُحدِثه). الأمر الذي جعل النقاش يستند إلى خلفية (ربما لاواعية) تنطلق من أن البحث الآن يتعلّق بالشكل المستقبلي للدولة والمجتمع، حيث إن اللحظة توحي بأن تغييراً سيحصل.

وبغضّ النظر عن حدود التوافق مع الإعلان، حيث أصبحت المطالب الديموقراطية مجال توافق عام على الرغم من اختلافات في فهم

الديموقراطية، وبالتالي اختلافات حول الأسس التي يجب أن تُبنى عليها، فإن الإعلان انطلاقاً من النقاشات التي يثيرها يشير إلى مرحلة تتسم بأنها مرحلة تفارق أكثر ما هي مرحلة توافق. مرحلة «إنقسام في الصفّ الواحد» ربما أكثر ما هي مرحلة تجميع قوى أكبر. وبالتالي فهي تحمل حساسية يجب أن تُلحظ، تفترض الدقّة في فهمها وفي تحديد ما هو مطلوب منها. حيث إن الدور الأميركي في التغيير، الذي هو معلن والذي يُترجم في خطوات عملية تحضيرية، يمكن أن يوظّف كلّ عمل لا يتنبّه لحقائق الواقع.

انطلاقاً من كلّ هذه الهواجس سوف أناقش الإعلان حرصاً على قوى أحترمها وأجلّ نضالاتها، وانطلاقاً من تشاركنا الشجون معاً. لهذا سوف أتناول الإعلان في ثلاثة مستويات، المستوى الأوّل: ما الذي يحدّد التوافق؟ والمستوى الثاني: نصّ الإعلان والمشكلات التي تكتنفه، والمستوى الثالث: هو السياق الذي يوضع الإعلان فيه، وبالتالي الأخطار التي يمكن أن تنتج من ذلك. ولسوف أقوم بتكثيف الملاحظات على الرغم من أنها تحتاج إلى بحث طويل.

١- المستوى الأوّل: ما الذي يحدّد التوافق؟

لخص الإعلان مسيرة سنوات من تبلور المواقف في إطار المعارضة السورية، حيث كان الإتجاه يميل إلى حصر المسألة في إطار ثنائية: استبداد/ ديموقراطية، وكان الخطاب يتبلور في إطار الإغراق في ذكر مثالب الاستبداد من جهة، والتأكيد على ضرورة الديموقراطية من جهة أخرى. وبدا وكأنه يبلور حدود الديموقراطية المتوافق عليها، وهذا ما ظهر أخيراً في الإعلان. وبالتالي كان منطقياً أن يجمع كل الذين أسهموا في بلورة ذاك الخطاب فحسب، على الرغم

من أنه ظلّ مفتوحاً لمن شاء الانضمام، وإن كان ينطلق ممن أصبح برنامجه لا يخرج عن هذه الحدود. وبالتالي فقد بدا وكأنه يوحّد قوى متوافقة مسبقاً على رؤية يمكن أن نشير إلى أنها تنحصر في مسألة الديموقراطية، لكنها في الواقع تتوافق على ما هو أبعد من ذلك في الغالب (أو في إطار النخب التي صاغت الإعلان على الأقل)، وأقصد هنا أنها في الغالب تتوافق على ربط الديموقراطية بالليبرالية، لتمثّل اتجاهاً طبقياً واحداً على الرغم من التلوينات التي تُصبغ على كلّ حزب، والتي ستبدو هنا أنها هامشية، سواء كانت «يسارية» أو «قومية»، في ما عدا جماعة الإخوان المسلمين التي تهدف إلى أبعد من ذلك، وأقصد «أسلمة المجتمع» في إطار ليبرالي. ومن ثَمّ فهي تشكّل طيفاً واحداً وليس أطيافاً مختلفة تتوافق على هدف واحد، على الرغم من التلوينات التي تبدو أنها نابعة من الماضي أكثر ما هي صفة راهنة لهذه الأحزاب.

هل هذه هي المسألة المركزية الوحيدة الآن؟

أظنّ أن المطلوب أوّلاً تحديد مشكلات الواقع، التي لا تنحصر في ثنائية: استبداد-ديموقراطية، على الرغم من أهمية هذه المسألة وأولويتها حتى الآن. لكن لا يجوز أن نتجاهل الفعل الأميركي الذي يشير منذ سقوط النظام العراقي واحتلال العراق، إلى تغيير الجغرافيا السياسية في المنطقة العربية، وضمنها سوريا. ولا أن نتجاهل أن النغمة الأميركية الأساسية منذ بداية العام الجاري تتمثّل في التحضير لتغيير السلطة، وتعميم الروشيتة الأميركية لتحقيق «الحرية والديموقراطية»، التي تنعكس في الوعي العام بما يجري على الأرض في العراق من فوضى وقتل وبشاعة وتدمير أميركي. وبالتالي فإن التأكيد على التغيير الوطني الديموقراطي يجب أن يرتبط بموقف واضح

من السيناريو الأميركي ومن كلّ التدخّلات الإمبريالية. وعلى التأكيد على ضرورة مواجهتها لأنها بالأساس ضد الشعب السوري، وستأتي بوضع متفجّر يُطلق كلّ إحتقانات العقود الماضية التي أدت السلطة كما أدت جماعة الإخوان المسلمين دوراً أساسياً فيها. وبالتالي فإذا كان المطلوب هو التغيير الوطني الديموقراطي، فيجب أن يكون ذلك في تضاد مع التغيير الأميركي، من أجل تحقيق تغيير حقيقيّ يعبّر عن تطلعات الشعب السوري.

هنا يتحدّد التميز بين توافق وطني وآخر مائع لأنه ينطلق من مسألة الديموقراطية فحسب، والدولة الأميركية وقواها المحلية تطرح هذه المسألة وتقبل التحالف على أساسها، مع تجاهل الخطر الآخر، أي الخطر الأميركي، الذي هو خطر حقيقيّ بغضّ النظر عن موقفنا من السلطة. لكنه في الواقع الراهن لا يفرض الإلتحاق بالسلطة، ليس لأنها مستبدّة فحسب، بل لأنها مارست وتمارس نهب المجتمع، ولأنها جهدت للتفاهم مع الدولة الأميركية من دون جدوى، وبالتالي لأنها أوصلت سوريا إلى الوضع الصعب الذي هي فيه، وبالتالي وصلت إلى مرحلة يجب أن تنتهي فيها، لأنها باتت تشكّل عبئاً لا يُحتمل على المجتمع. وهذا يفرض أن تُطرح مشكلات الطبقات الشعبية التي هي قاعدة التغيير، وأساس تحويل القوى/ النخب إلى قوّة فعلية، مشكلات البطالة والفقر، وتراجع التعليم وانهيار الضمان الصحّي، والعجز عن العيش.

إذاً هذه مسائل ثلاث تشكّل قاعدة أيّ تحالف واسع، لا ينحصر في نخبة سياسية ثقافية، بل يسعى إلى أن يستقطب الطبقات الاجتماعية المفقرة. ولاشكّ في أن طرح هذه المسائل يؤسّس لتحالف آخر، حيث تبتعد القوى

الليبرالية والأصولية، وهذا ما لم يرده صانعو الإعلان. لكن من دون ذلك لن يتحوّل الإعلان إلى أساس لاستقطاب الحراك المجتمعي، وأساس تشكيل قوّة فعل داخلية.

وسأشير هنا إلى أن التوافق على نقطة يحدث حينما يكون الواقع مهيئاً لتحقيق خطوة عملية، حيث تصبح نقطة من برامج الأحزاب هي الأساسية، فيجري التوافق عليها، كما مسألة الديموقراطية في الإعلان (على الرغم من الملاحظات التي سوف تُذكر لاحقاً)، لكن السؤال هنا هو: هل أن هذا التوافق يقود إلى تشكيل قوّة قادرة على الفعل؟ أظنّ أن الجواب هو: لا، لأن ميزان القوى السياسي لازال مختلاً، ولأن هذه الأحزاب لم تسعَ إلى استقطاب الطبقات الشعبية.

٢- المستوى الثاني: نص الإعلان والمشكلات التي تكتنفه

إذاً، ألحظ بأن الإعلان لا يشكّل أساساً لبناء قوّة تغيير. لكن النصّ يحتاج إلى مناقشة كذلك، وإذا كان الموقف من السيناريو الأميركي غائباً على الرغم من الإشارات إلى رفض الإستقواء بالخارج التي تربط بالتأكيد على» موضوعية الإرتباط بين الداخلي والخارجي في مختلف التطوّرات السياسية»، وبالتالي توحي على الأقلّ بموقف غير رافض لسياسات «الخارج» (ولقد وضعت كلمة الخارج المحايدة بدل كلمة أميركا العدو)، ورفض الاستقواء به. هنا يجري تجاهل الخطر القادم من «الخارج»، ربما بحجّة الضغط على السلطة، أو تركيز الجهود ضد السلطة. وهذه مبرّرات لا تستقيم مع موقف متماسك. وتتجاهل أنها كقوى وطنية يجب أن يكون لها موقفها الواضح من الدور الإمبريالي الأميركي.

الملاحظة الأخرى التي انصبّت التعليقات على مناقشتها تتعلق بالفقرة الخاصة بالإسلام، حيث سيلمس بوضوح أن الفقرة تعني بالإسلام الإسلام السنّي، خصوصاً أنها تؤكّد ليس على أن الإسلام هو دين الأكثرية، بل وعقيدتها كذلك، وهنا يتحدّد الإسلام السنّي بإتجاه واحد هو الذي حوّل الإسلام إلى عقيدة وبالتالي مشروع سياسي، أي جماعة الإخوان المسلمين. لهذا يضيف النصّ أن هؤلاء الذين يتبنّون هذا الشكل من الإسلام يحرصون على احترام «عقائد الآخرين وثقافتهم وخصوصيتهم أياً كانت إنتماءاتهم الدينية والمذهبية والفكرية». وبالتالي يُخرج من هذا الإسلام المذاهب الإسلامية الأخرى، ويجري التعامل مع الأديان الأخرى من منطلق الاحترام. وهذا هو موقف الإخوان المسلمين بالتحديد، لأنهم يعتبرون أنهم «الجماعة»، ويحدّمن دون موقفهم من الأديان والمذاهب والإتجاهات الفكرية الأخرى. الأمر الذي جعل كلّ الموقّعين على الإعلان ينطلقون في النظر إلى «مكوّنات الشعب السوري» من منظار الإخوان المسلمين. طبعاً ربما لأن الفقرة مأخوذة من مشروع الإخوان المسلمين، على الرغم من أنها تحمّل كل الموقّعين وزرها.

ويتعزّز الأمر في الإشارة إلى «مكوّنات الشعب السوري» التي سيبدو أن المقصود بها هو المكوّنات الدينية، والتي يقرّر الإعلان حقّها في العمل السياسي. وعلى الرغم من أن النصّ يؤكد على مبدأ المواطنة فإن هذه الفقرات تشير إلى الانطلاق من وعي ما قبل ديموقراطي، لا يؤسّس للديموقراطية. إنها فقرة «أصولية» تتناقض مع كلّ المطالب الديموقراطية وتجبّها، فكيف يمكن أن نوفّق بين النظر إلى الشعب السوري من منظار أنه ملل وأديان، وبين أن تقرّ مبدأ المواطنة الذي يبدئ من تجاوز الأديان والمذاهب بالمعنى السياسي أو في الحقل السياسي؟

وبالتالي فإن النصّ لا يتجاوز طرح مسألة العلمانية (التي هي مسألة ضرورية وأساسية في الوضع السوري)، بل ينطلق من العكس، أي تكريس الطابع الديني للممارسة السياسية. إضافة إلى أنه ينطلق من النظر الديني إلى مكوّنات الشعب، لتبرز كمكوّنات دينية ومذهبية.

الملاحظة الثالثة: يبدو أن الميل «السوروي» بدأ يتوضّح، حيث إن النصّ يشير إلى «المنظومة العربية »، وإلى «المتّحد الوطني السوري»، على الرغم من الإشارة إلى «الأمة » و«طريق التوحّد ». ولاشكّ في أن النخبة باتت تميل إلى التأكيد على «سوريا أوّلاً» و«الوطنية السورية». كلّ ذلك كردّ فعل على الأذى الأيديولوجي الذي مارسته السلطة بالقومية، لكنه يمكن أن يؤسّس لنزع الطابع العربي عن سوريا كما فعل الأستاذ أنور البني في مسودة الدستور التي قدّمها.

لهذا أشير إلى أن النصّ كُتب بمعزل عن الأخطار التي تواجه سوريا، وفي إطار التكيّف مع الموجة الأصولية، والارتداد الداخلي السوري. من دون أن تلمس المشكلات الحقيقية للطبقات الشعبية التي من المفترض أن بعض الأحزاب تمثّلها.

٣- المستوى الثالث: السياق الذي يوضع الإعلان فيه والأخطار التي يمكن أن تنتج من ذلك

وهو المتعلّق بالسياق الذي أتى فيه الإعلان، حيث إن التغيير الأميركي، سوف يقود إلى جلب سلطة تطرح الديموقراطية «على الطريقة الأميركية»، أي وفق «النموذج العراقي» الذي أسّس لديموقراطية الطوائف وحكم

الأغلبية بالمعنى الديني، والفدرالية التي تقوم على أساس مذهبي؛ فما الموقف منه؟ وهل سيجري تجاهل أن السلطة الجديدة أتت ضمن الأجندة الأميركية؟ وأن هذه السلطة سوف تعمل على ربط الاقتصاد بآليات النهب الإمبريالي، حيث سوف تمرّع الخصخصة والإفقار؟ وسوف تقيم «السلام» مع الدولة الصهيونية وتخوض «الحرب ضد الإرهاب»؟ الإعلان لا يجيب على هذه المسائل، لكنه يوحي بمواقف منها.

اللحظة الراهنة حسّاسة، ويجب أن يصبّ أي برنامج ليس في مواجهة السلطة القائمة فحسب، بل وفي تحديد موقف من القادم.

٢٠٠٥/١٠/٢٦

دعوة لتجاوز - إعلان دمشق -

ما زال «إعلان دمشق» مثار نقاش، ولقد سارعت العديد من القوى إلى الانضمام إليه. ولاشكّ في أن الإعلان يحمل إيجابيتين، الأولى: هي أنه حاول تأسيس تحالف واسع، والثانية: هي أنه لم يرهن التغيير بالسلطة كما كان سائداً في السنوات الخمس الماضية، بلانطلق من أن القوى الموقّعة هي التي يجب أن تغيّر. وهاتان مسألتان مهمتان وتستحقان التقدير، إضافة إلى جملة مسائل يتضمّنها الإعلان تتعلّق بالديموقراطية وحق المواطنة وفصل السلطات.

لكن المشكلة المركزية التي تكتنف الإعلان تتمثّل في أنه تناول الوضع السوري بمعزل عن العالم، لهذا لم يلحظ الأخطار الحقيقية التي باتت تحيق بسوريا البلد أكثر ما تحيق بالسلطة، على الرغم من أنها يمكن أن تطال أطرافاً فيها. وبالتالي تجاهل منعكسات ذلك على الشعب السوري

الذي يوجّه الإعلان إليه، عبر المقارنة مع ما حدث في العراق، والشعور بأن الوضع يميل إلى الفوضى والتدمير وانهيار الاقتصاد والبطالة. وهو شعور حقيقي، يجعل التفكير بالخطر الأميركي جدّياً ويدفع إلى الريبة من السعي إلى التغيير إذا لم يُطرح تصوّر بديل متماسك. وهنا نحن لا نشير إلى عموميات بل نشير إلى أحاسيس الشعب الذي هو المعني بتحقيق التغيير. الأمر الذي يجعل مسألة الموقف من الخطر «الخارجي» مختلفة عما كانت قبل خمس أو حتى ستين، وتحتاج إلى أكثر من موقف لأن هذا الخطر يفرض أن تكون القوى المدافعة عن الشعب هي الأكثر إهتماماً بمواجهته بعد أن احتلّ العراق ونهبها وعاث فساداً فيها، ويخطط للسيطرة على كلّ المنطقة العربية، ما يعزّز من وضع الدولة الصهيونية ويزيد من دورها الإقليمي.

هنا يجب أن نلحظ اختلاف الوضع، وأن لا نبني رؤيتنا على وضع كان قبل عقدين أو ثلاثة عقود، على الرغم من أن الانطلاق من رؤية عربية كانت تفرض ذلك في كلّ الأحوال، لكن دهاليز الصراع الداخلي التي أشعلته السلطة فرض «التقوقع» وتجاهل كلّ الخارج، العربي والدولي، إلا ما يخدم دعم الصراع الداخلي، حتى وإن كان مناهضاً لكل التطوّر العربي. وهو الأمر الذي غلّب المنطق البراغماتي الضيّق على الرؤية العلمية، وأطلق العنان للانفعال وردود الفعل بل الرؤية العقلانية، وبالتالي أفضى إلى تحويل منظومة الأعداء بإلغاء كلّ التصوّرات السابقة من دون تحليل منطقيّ. ولهذا باتت التعبيرات حول «الخارج» ملتبسة.

إن بناء سوريا ديموقراطية مرتبط بالضرورة الآن بسوريا المناهضة

للمشروع الإمبريالي الأميركي. ولعلّ أهمية الديموقراطية هنا تكمن في أنها تسمح لكلّ الطبقات الشعبية بأن تنظّم قواها لمواجهة ذاك المشروع. وأحد نقاط رفض منطق السلطة القائمة هو أنها بشموليتها تدمّر كلّ القوى القادرة على المواجهة، لأنها خشية على ذاتها وضماناً لمصالح الفئات المسيطرة تسعى إلى تدمير كلّ الحراك السياسي الفعّال، وتدمّر إمكانية القوى على تنظيم ذاتها. وبالتالي فإن مطلب (أو هدف) الديموقراطية يتبلور في سياق المواجهة ولا تحلّ محلّه كما يعتقد «العقل الأحادي». فالمواجهة تتطلّب الديموقراطية لكي تنتظم كل قطاعات المجتمع بتياراتها المختلفة. وهنا تكون الديموقراطية ليست هدفاً بذاتها ولذاتها، بل آلية لتنظيم قوى المواجهة، وتبقى لها الأولوية.

إذاً، لا يجوز تجاهل الخطر الأميركي على المنطقة العربية وعلى سوريا، لكن مواجهته تفترض تحقيق الديموقراطية. وليس من ديموقراطية خارج هذا الإطار، لأن المشروع الأميركي يحمل «عناوين حول الديموقراطية» لكنه يحمل مارسة طائفية وفوضى شاملة، إضافة إلى النهب والفقر والبطالة والقتل. لهذا فإن القطيعة مع السلطة البادية في الإعلان يجب أن ترتبط بقطيعة مع المشروع الأميركي، وأن يُنظر ليس إلى هذه اللحظة الآن فحسب بل إلى التحوّلات القريبة الممكنة والأخطار التي تأتي بها. بمعنى أن الديموقراطية يجب أن توضع في إطار رؤية مناهضة للمشروع الإمبريالي الأميركي. وهذه مسألة لا يجوز الأذى فيها، ليس نتيجة موقف «أيديولوجي» فحسب، بل خدمة لتوسيع القاعدة الشعبية لقوى التغيير، هذه القاعدة التي باتت تتابع كلّ تفصيلات المشروع الأميركي، وينتابها هواجس كبيرة من الأخطار القادمة.

والإعلان ينطلق من مشكلة الاستبداد فحسب، حيث درج الخطاب المعارض في الغالب على النظر إلى المستوى السياسي، أي إلى الدولة/ السلطة. وتلمّس طابعها الاستبدادي الشمولي الدكتاتوري. وأسّس بنيانه على بديلها الذي هو حتماً الديموقراطية. من هذا المنطلق أصبح ذا قضية واحدة ولون واحد ورؤية واحدة، مبتسراً الواقع عبر حشره فيها. ولهذا لم يشغل ذاته في البحث عن السبب لتأسيس الاستبداد والهدف منه، وكذلك انعكاسه على الطبقات الشعبية وعلى الاقتصاد و«قطاع الدولة» و دور الدولة ذاتها. منطلقات من أن الديموقراطية هي «الحلقة المركزية»، لكن من دون أن يتنبه إلى أن القول بالحلقة المركزية يفترض مسبقاً وجود حلقات أخرى، يستدعي الوضع في لحظة أن تكون هذه المسألة هي الحلقة المركزية من جملة تلك الحلقات، من دون التخلّي عنها أو تجاهلها.

ولما كانت مسألة الديموقراطية ذات أهمية للفاعلين الثقافين والسياسيين، من دون أن تكون بالمستوى ذاته من الأهمية لدى الطبقات الشعبية، على الرغم من أن الديموقراطية مهمة لهم انطلاقاً من التحليل الواقعي وليس من منظورهم هم. فإن حصر النشاط فيها، ليس في إطار التحالفات التي يمكن أن تتمركز حولها بل في خطاب الأحزاب كلّها تقريباً، يقود إلى انعزال حتميّ وتقوقع في إطار مجموعات من «المهمّشين». وواقع الحال يشير إلى أن الأحزاب باتت مهمّشة ليس بفعل الاستبداد السلطوي فحسب (الذي أدى دوراً كبيراً ولاشكّ)، بل بفعل الرؤية التي تحكمها، والتي تنحصر في الغالب في قضية واحدة انطلاقاً من أن «السياسة تفرض ذلك».

لهذا لم يلمس الإعلان مشكلات الطبقات الشعبية، على الرغم من أن

وضعها لم يعد كما كان خلال العقود الثلاثة السابقة، على العكس من ذلك فقد بات التمايز الطبقي واضحاً، بين أقلية نهبت «قطاع الدولة» و أفقرته وها هي تسعى إلى شرائه بأسعار زهيدة، أو لفظه وتدميره لأنه بات خاسراً. متحالفة مع طبقة بورجوازية قديمة إستفادت هي الأخرى من السلطة، وإنْ في إطار غير متكافئ. وبين الطبقات الشعبية التي أُفقِرت، وباتت تعيش أزمة حقيقية، وهي تسعى إلى أنْ تحصل على قوت يومها. وهو الوضع الذي يسمح بتجاوز الوضع الذي نشأ بعد سلطة البعث، والذي أسّس لركود في الحراك الاجتماعي، نحو فاعلية اجتماعية جديدة تفرض على الحراك السياسي أن يلتقي معها من أجل تشكيل «كتلة تاريخية» قادرة علة الفِعْل، في مواجهة الاستبداد كما في مواجهة الخطر الإمبريالي الأميركي.

وهنا ستكون الديموقراطية مفصلية، حيث إن هذا التفعيل للحراك الاجتماعي من أجل تحقيق وضع أفضل لهذه الطبقات، وإعادة تشغيل عملية التطوّر الاقتصادي التي تعتمد على الدولة بالأساس من دون تجاهل الرأسمال الخاص، والذي هو ضرورة لتحقيق الديموقراطية، يفترض أيضاً تحقيقها من أجل تسريع عملية التفعيل تلك. بمعنى أن الربط بين مطالب الطبقات الشعبية والديموقراطية يصبح ممكناً عبر الممارسة، ويجرف تلك الطبقات للنشاط من أجل الديموقراطية كذلك. وهنا تتمازج مطالب الديموقراطية والمطالب المعيشية، وهو الأساس لتشكيل «كتلة تاريخية» ليس من الممكن تحقيق شيء من دونها.

وبالتالي فالديموقراطية أساسية هنا، سواء لكي تتحقّق أو لكي تسهم في تحقيق مطالب «الكتلة التاريخية». وهي الكتلة التي تستشعر الخطر القادم

مع المشروع الأميركي، والمعنية بمواجهته.

إذاً، نحن إزاء خطر يتهدّد سوريا، واستبداد مديد يدمّر الفاعلية السياسية والمجتمعية من أجل ضمان استمرار السلطة التي هي أداة نهب وإفقار وتدمير للاقتصاد، وطبقات شعبية باتت تعاني من الفقر وتتخوّف الخطر «الخارجي». وهذه مسائل يمكن أن تكون أساس بناء تيار عريض يضمّ طبقات متعدّدة وأحزاب مختلفة الاتجاهات الفكرية، هذا التيار هو ما تحتاج إليه سوريا الآن، نتيجة تفاعل كلّ هذه التناقضات وتأثيرها الراهن، وعدم إمكانية فصل واحدها عن الآخر في سياق السعي إلى نهوض الحراك المجتمعي الذي هو ضرورة من أجل تحقيق المهمات التي تفرضها تلك المشكلات.

ولاشكّ في أنه يمكن أن يتحقّق تحالف بين قوى مختلفة على هدف وحيد، مثل مسألة الديموقراطية، لكن ذلك يفترض أن يكون هذا التيار قوّة فاعلة لضمان فاعلية مجتمعية، وبالتالي لكي يُبقي التمايز بين التيارات المختلفة والمتناقضة، وكذلك في إطار هدف يسمّى عادة: مرحليّ، أي يستوعب مرحلة قصيرة وإلا سيصبح مثل القوانين الاستثنائية طويل الأمد. وكما أشرنا مراراً أن يهدف إلى تحقيق تغيير قريب، لا أن يكون برنامج مرحلة طويلة، يمكن أن تمتدّ سنوات لأن القوى المتحالفة لا تملك المقدرة على تحقيق الهدف، وتحالفها لا يسهم في تراكم قوّتها من أجل ذلك.

وهذا ما يحدث مع «إعلان دمشق»، حيث توّج ميل القوى التي صاغته (في الغالب) نحو اللبرلة والاكتفاء بالخطاب الديموقراطي العمومي (وسوف أشير لماذا هو عمومي تالياً)، وبالتالي كرّس غياب «الهوية» لدى

تلك القوى أو أنه صبغها بهوية ديموقراطية عامة (وليبرالية). ولهذا كان الإعلان هو تحالف بين قوى ذات ميول ليبرالية ديموقراطية (حتى جماعة الإخوان المسلمين تتصف بذلك)، الأمر الذي جعله تحالف اللون الواحد. وبهذا فهو لم يعد تحالفاً مؤقتاً بل أصبح يعبّر عن تيار في الطيف السوري. ولهذا فقد أقصى التيارات الأخرى، أو فرض عليها الالتحاق من موقعه وعلى برنامجه. على الرغم من أنه يحوي قوى ربما كانت تناقض هذا التبلور، أو هذه الصيغة من التبلور.

من هنا يمكن أن نشير إلى السمات التي بات يتّخذها هذا التيار، كما بدت في الإعلان، على الرغم من أن برامج وتصوّرات معظم تكوينه تتضمّن تلك السمات. سنلمس أوّلاً: الميل الخفي (أي غير المكتوب في النصّ على الرغم من أنه يتكرّر في كتابات أفراد وأدبيات أحزاب) نحو الليبرالية، فقد باتت الديموقراطية مندمجة في الليبرالية، وليس من الممكن أن تتأسّس ديموقراطية خارج اقتصاد السوق. وبهذا فإن الديموقراطية تقتضي الخصخصة والإندماج في العولمة، وبالتالي إلغاء الدور الحمائي الاستثماري الرعائي للدولة. وهذا تلازم مطلق، لا يمكن أن ينفكّ في أيّ حال من الأحوال. وثانياً: تقديم الديموقراطية في قالب أصولي إسلامي، أي تقزيم الديموقراطية، حيث كما تبدو في الإعلان حاضنة للأحزاب الدينية والطائفية، وفاتحة المجال لتأسيس العمل السياسي ليس على مبدأ المواطنة على الرغم من أن الإعلان يكرّر التأكيد على هذا المبدأ. وهنا تختفي العلمانية، ولا تعود في تلازم ولو نسبي مع الديموقراطية والليبرالية، ولا تعود جزءاً من التراث الليبرالي والديموقراطي. الأمر الذي يبتسر الديموقراطية إلى حقّ الإنتخاب وحرّية العمل السياسي والصحافة. وثالثاً: التراجع

العروبي والتركيز على ما هو سوري فحسب، وبالتالي البدء بإدخال تعابير باتت تعمّم مع العولمة، مثل المنظومة العربية والمتّحد الوطني ومكوّنات الشعب الدينية والمذهبية والإثنية. وأيضاً تجاهل الموقف من المشكلات القومية سواء في فلسطين أو في العراق. وهو ما يمكن أن يسمّى بـ «الانزواء السوري»، الذي هو ردّ إنفعاليّ على «قومية» السلطة، وبلورة «ملموسة» لـ «عمومية» الخطاب القومي.

بمعنى أن الإعلان يتضمّن ثلاثة ميول، الأوّل، نحو الليبرالية بمعناها السوقي الذي بات يعمّم مع العولمة. والثاني، نحو التكيّف مع ميزان القوى العالمي، وبالتالي مع بنيته ومفاهيمه. والثالث، نحو الأسلمة، حيث أن التدقيق في النصّ المتعلّق بالإسلام في الإعلان يوصل إلى إستنتاج أن الديموقراطية باتت هي هامش الخطاب الأصولي. حيث إنها لا تقرّ فحسب بأن الإسلام هو دين الأغلبية (على الرغم من عدم الحاجة لذلك)، بل تصرّ أنه عقيدة الأغلبية كذلك، أي أنه لم يعد ديناً فحسب بل أصبح أيديولوجيا كذلك، أصبح رؤية سياسية. ولهذا فالفقرة تؤكد على تسامحه. ومن هذا الموقع تتعامل باحترام مع العقائد الأخرى للأديان والمذاهب والإتجاهات الفكرية. الأمر الذي يجعل الإعلان كله ينطبع بهذا الطابع، خصوصاً وأنه ينطلق من حرّية العمل السياسي للأديان والمذاهب (أي لمكوّنات الشعب السوري).

وإذا كانت السلطة أقرّت الميل نحو الخصخصة وتعميم الليبرالية الاقتصادية، الأمر الذي بات يهدّد قطاعات اجتماعية بأكملها، ويدفع نحو الإفقار المتزايد (الذي هو الآن يساوي ثلث السكان بحسب الإحصائيات

الرسمية)، فإن ميل الإعلان يتناقض مع الطبقات الشعبية بالتالي لأنه يدعم الخصخصة ويميل إلى تسريعها وليس العكس. كما إن التكيّف مع ميزان القوى العالمي يفرض سياسات اقتصادية تهدف إلى الخلاص من «قطاع الدولة» ومن دورها، بغض النظر عن الآثار الاجتماعية المحتملة. كما إنه يفرض سياسات خاضعة للسياسة الأميركية، وبالتالي تمسّ قضايا قومية أساسية (الإعتراف بالدولة الصهيونية، التساوق مع السياسات الأميركية في العراق والعالم). ثم إن الأسلمة تفتح أفق التناحرات الطائفية، وعودة المجتمع إلى مكوّناته الأولى، التي بدل أن تكون مصدر إغناء وتنوّع تصبح مصدر إحتراب وتفتيت.

لهذا يبدو أن للعلمانية أهمية تفوق النظر إليها كونها جزء مكوّن للديموقراطية. بل ستبدو أنها، بترابطها مع الديموقراطية، المفصل الذي يسهم في تشكيل تيار ديموقراطي وازن، يحدّ من إمكانات التفجّر الطائفي، ويقدّم لـ «مكوّنات الشعب السوري» خياراً آخر يقوم على أساس مبدأ المواطنة. وفي هذا الوضع يصبح من الضروري على جماعة الإخوان المسلمين أن تتكيّف مع العلمانية لا أن تكيّفها. وربما كان المثال التركي واضحاً هنا، حيث أن الحركة الإسلامية هي التي تكيّفت مع علمانية الدولة، وأقرّت بها، وبالتالي عملت على أساسها.

السياسة هي التي تحقّق الخطوة الأولى إلى الأمام من أجل نقل المجتمع من تكوين لازالت الإنقسامات الدينية والطائفية والإثنية تؤدي دوراً فيه، إلى مجتمع مدني يمتلك الحداثة. والخطوة الأولى هي إقرار مبدأ المواطنة وفصل الحيّز الديني عن الحيّز السياسي، مع إقرار حرّية ممارسة التديّن.

على ضوء كلّ ذلك، أدعو إلى تجاوز «إعلان دمشق»، وإلى تأكيد بلورة التيار الديموقراطي العلماني، الذي ينطلق من المفاصل الثلاثة التي وردت سابقاً، التي هي:

١) التأكيد على مواجهة مشاريع السيطرة الإمبريالية في الوطن العربي، وفي سوريا. ورفض التفرّد الأميركي والميل الأميركي للسيطرة على العالم بالقوّة أو بالإخضاع. وبالتالي رفض العولمة الإمبريالية التي تفرضها الرأسماليات الإمبريالية.

٢) الدفاع عن مصالح الطبقات الشعبية، والتأكيد على حقّها في تحسين شروط حياتها. وضمان حقّ العمل، وتأكيد الضمان الاجتماعي ومجانية التعليم والضمان الصحّي.

٣) التأكيد على تأسيس نظام ديموقراطي علماني تعددي، يقوم على أساس فصل السلطات وإستقلال القضاء، وينطلق من إقرار مبدأ المواطنة وتساوي الجميع أمام القانون، وضمان الحريات العامة، حرّية الرأي والعمل الحزبي وحرّية الصحافة والمعتقد ومساواة المرأة، وحقّ الأقليات في التعبير عن لغتها وثقافتها. وإقرار مبدأ الإنتخاب وفق التمثيل النسبي.

ولاشكّ في أن للنضال من أجل الديموقراطية أولوية راهنة، من أجل تحسين الشروط العامة للعمل السياسي ولنشاط الطبقات وتشكيل النقابات والإتحادات وكلّ أشكال النشاط المجتمعي. لكنها لن تتحقّق إلاّ عبر تفعيل النشاط المجتمعي، واندماج الحراك السياسي فيه، الأمر الذي يفرض التركيز على المطالب المجتمعية (التي تتعلّق بمعيشة الطبقات

وبشروط حياتها)، التي هي مطالب ديموقراطية كذلك. من دون أن يجري تجاهل الأخطار القادمة، التي تفرض الإعداد لمواجهتها أيضاً. وهو الأمر الذي يفرض إعادة طرح التصوّر العربي وليس شطبه، لأن كلّ المنطقة العربية باتت تخضع للسيطرة الأميركية، وبالتالي بات من الضروري توحيد المقاومة.

لقد ضعف وضع الأحزاب بعد القمع المديد، ونتيجة تكوين الأحزاب ذاتها، وباتت تشكّل هامشاً صغيراً، في وضع يتّسم بكبر حجم القوى غير الحزبية، والسياسين المهمّشين، ومع بدء تصاعد الحراك الاجتماعي، الأمر الذي يفرض التأسيس لتوحيد كلّ الديموقراطيين العلمانيين من هؤلاء في تيار ديموقراطي علماني ينطلق من المحدّدات الثلاثة سابقة الذكر، ويسعى إلى لتواصل مع الحراك المجتمعي، من أجل تأسيس قوّة فاعلة قادرة على تحقيق تلك الأهداف/ المحدّدات. إن قوّة الحراك المجتمعي هي الشيء العملي الذي يسهم في تغيير ميزان القوى من أجل تحقيق التغيير الوطني الديموقراطي، وهي الهدف الآني الممكن في إطار الوضع الراهن.

٢٠٠٥/١١/٦

ملاحظات أخيرة على إعلان دمشق

هيمن حلم تشكيل تحالف معارض واسع على الحراك السياسي منذ عدة سنوات، خصوصاً بعد أن أصبحت الديموقراطية هي الهدف العام لمعظم الطيف السياسي، مع تجاوز الأحزاب لبرامجها السابقة ولألوانها الأيديولوجية، وميل جماعة الإخوان المسلمين لتقديم «برنامج ديموقراطي» منذ إعلان «ميثاق الشرف»، ومشاركة الأحزاب الكردية في الحراك الديموقراطي السوري. وبعد أن باتت أحلام المراهنة على أنْ تقدم السلطة على «الإصلاح» وتحقيق الانفراج الديموقراطي، باتت في وضع حرج نتيجة تشدُّد السلطة، وبالتالي تلاشي الآمال في أن تأتي الديموقراطية «من فوق»، وهي المسألة التي كانت تهيمن في الغالب على الوعي المعارض.

ولقد كان يحدّ من ذلك الشعور بأن السلطة قادرة على عقد صفقة مع الدولة الأميركية، الأمر الذي يسمح باستمرارها. هذا أثّر الموقف الأميركي

الحاسم في تعاطيه مع استمرار السلطة لجهة تغيرها، إلى أن ظرفاً دولياً بات مؤاتياً لخطوة تحالفية واسعة. وهنا يهدف هذه الإشارة إلى تلمّس عنصر الحسابات السياسية فحسب من دون أن تحمل أيّ تقوّلات أخرى.

١- عن الإعلان

لهذا ما أن أصبح ممكناً التوافق حتى انتشر شعور بالارتياح وبالأمل. حيث بدا أن كلّ ما لفت في «إعلان دمشق»هو هذا التوافق الواسع من جهة، والموقف الذي يبدو قاطعاً مع السلطة من جهة ثانية. وهما اللذين فرضا الاندفاع للتوقيع والتأييد بغضّ النظر عن النصّ ذاته، وعن المحتوى فيه، الذي لم يلقَ في الغالب سوى التفاتة هامشية، على الرغم من الملاحظات التي قيلت فيه ممن أعلن إنضمامه للإعلان، والتي بدت على الرغم من عمق معظمها ودقته وتناقض الأفكار التي ينقدها مع أفكار النقاد المنضوين. ما يؤشر إلى أن الإعلان قُرئ من زاوية واحدة هي ما أشرت إليه للتو.

لكنه يؤشر إلى الأمل العميق بالتغيير، واللهفة لأن تتشكّل قوّة معارضة متماسكة أكثر ما يدقّق في المضمون. الأمر الذي يوضّح إشكالية تاريخية في الحركة السياسية تتمثّل في «الإندفاعة السريعة خلف العموميات»، وتغلّب فِعل الحركة (أي النشاط) على فِعل التفكير والدرس والتدقيق قبل الإقدام على العمل، ما يجعل العمل ذاته مبهماً، لأنه يتأسّس على «عموميات الوعي»، ولا يستند إلى دراسة الأفكار (المبادئ والأسس)، من أجل دراسة الآليات والخطوات العملية الضرورية لتحويل هذه الأفكار إلى ممارسة، وهو الأمر الذي يوضّح مسألة الهروب من الفكر، والاكتفاء بالتعليق

على الحدث. وتحديد الأهداف انطلاقاً من «المحسوس» (أو المباشر)، أي الذي يشكّل «إشكالية خاصة»، وليس من وعي الواقع، ووعي مكوّناته الاجتماعية من أجل تحديد آليات تفعيل الحراك المجتمعي، لكي يكون ممكناً تحديد «الهدف» الذي يجب تحقيقه في لحظة محدّدة.

الاندفاعة وراء التأييد، والزخم الذي يتشكّل، سرعان ما يتلاشيان، لأنهما انفعاليان، ومن دون خطوات عملية تحوّله إلى عمل منظّم وفاعل. وهذه نقطة ضعف أساسية في كلّ الحراك السياسي منذ زمن بعيد. حيث إن الانتقال من التأييد إلى الفعل يصطدم بأن «الجامع» (الذي هو الإعلان) لا يمكن ترجمته عملياً. فهو لا يحدِّد قوى الفعل، ولا يدرس ممكنات القوى الموقّعة ذاتها. ليبدو كدعوة عامة «للشعب» لكي يلتحق بركب «القيادة» التي صاغت الإعلان وأعلنت ضرورة التغيير. أي أنه لا ينتقل من إنتظار «الجموع» إلى الفعل من أجل تنشيط حراك تلك الجموع من خلال العمل بينها وعلى أهداف تخصّها أولاً. الأمر الذي يجعل تحويله إلى فعل واقعي مرتبط بالمضمون، حيث ستقرأ الطبقات موقفها منه انطلاقاً من واقعها هي. وبالتالي فإن المضمون هو الذي يؤسّس لـ «خطوات عملية» تهدف الوصول إلى الشعب.

لهذا لابدّ من التفاتة إلى المضمون من أجل توضيح المسافة بين الإندفاعة المحقّة لبلورة تحالف واسع يعطي الأمل بإمكانية التغيير، وبين عدم التدقيق الذي يصاحبها. ويمكن تلخيصها في نقطتين، الأولى: ما هو غائب في الإعلان، خصوصاً الوضع الاجتماعي المأزوم (أو الذي يسير نحو التأزّم)، والخطر الإمبريالي الأميركي. الوضع الاجتماعي هو أساس

العلاقة مع الشعب وتأسيس قاعدة اجتماعية، والتحوّل إلى قوّة تستطيع فرض الديموقراطية، خصوصاً وأن وضع الطبقات الشعبية لم يعد مريحاً، وأصبح الوضع المعيشي عنصراً ضاغطاً ومحدّداً لموقف هذه الطبقات من الحراك السياسي.

والخطر الأميركي الذي بات يقترب، وليس من الممكن تجاهله في اللحظة هذه بالذات، خصوصاً وأنه ينعكس على «الشعب»عبر استرجاع «المثال العراقي» و ما آل إليه من فوضى وإنعدام الأمن والقتل والدمار والفقر وغياب البنية التحتية، خصوصاً وأن وضع العراق المزري ينعكس في وعي الشعب خوفاً وخشية من الدور الأميركي ومن إحتمال تدخّل مشابه في سوريا. وأيضاً إنعكاس نجاح الدور الأميركي على وضع الشعب المعيشي عبر فرض نظام ليبرالي مفرط، وخصخصة وانفتاح سريعين، يقودان حتماً إلى إفقار متسارع وبطالة كبيرة، وبالتالي إلى تفجّر اجتماعي. وهذه مسائل لا تضعف الإعلان فحسب، بل تثير إلتباسات كبيرة حوله لأنها تشير إلى أن القوى الموقعة عليه ليست معنية بوضع الطبقات الشعبية من جهة، وبأنها ليست جادة في مواجهة الخطر الأميركي، وربما كانت متساوقة معه من جهة أخرى.

وعدم قراءة هاتين المسألتين، يشير إلى غياب الوعي بالواقع وباللحظة الراهنة، وغياب المعرفة بوضع الشعب. الأمر الذي يؤدي إلى إستثارة تخوّفاته وحساساته، وتشكّكه بالإعلان (خصوصاً إذا ما خضع لحملة إعلامية سلطوية). والذي يمكن أن يثير ذلك هو أن في الإعلان تكيّف من حيث التعابير المستخدمة والتصوّرات السياسية قابل لأن

يفتح على تلك الحساسيات، ويزيد من ذلك التشكّك. مثل الإشارة إلى «الخارج» الذي يبدو تعبيراً ملتبساً ومضللاً، ومثل «مكوّنات الشعب» التي باتت تستخدم في العراق للتعبير عن تحويل التنوّع الديني الطائفي إلى فعل سياسي وميل للتفكّك (تحت مسمى الفدرالية)، وأيضاً مثل تعبير «المنظومة العربية». وعدم الإشارة إلى المقاومة في فلسطين والعراق. وكذلك حقّ العمل السياسي للأديان والمذاهب. ومن ثم الإشارة إلى الأكثرية بالمعنى الديني وليس السياسي.

هذه الملاحظات تشير إلى أن الإعلان لم يعبّر عن الهواجس العامة ولم يقدّم الحلول، على العكس من ذلك كان مجال استثارتها. ولم يلتقط «اللحظة الراهنة» بل إنطلق من رؤية أحادية حكمت الموقعين منذ عقود، ويبدا أن اللحظة الراهنة هي التي فرضت هذا التوافق لشعور بأن تغيراً ما قادم. بمعنى أنه ليس الظرف الراهن وشروطه هما اللذين فرضا تأسيس تحالف، بل أن الظرف أسهم في توافق قوى على مسائل جرى التوصّل إليها قبل ذلك خارج إطار الظرف الجديد، لكن الظرف الجديد سهّل إعلان التوافق.

وعلى الرغم من أهمية الديموقراطية وضرورتها وأولويتها، إلا أنها تخضع لظرف محدّد. حيث بات دور الدولة الأميركية أساسياً في التغير تحت شعار «نشر الديموقراطية والحرية»، وهو الأمر الذي يفرض التميز والمواجهة نتيجة الأهداف التي تسعى إليها. وكذلك تتحقّق الديموقراطية في صيرورة تفرض دور القوى المجتمعية، وبالتالي تفرض لمس مشكلاتها، والدفاع عن مصالحها لتحسين ظروفها المعيشية. الأمر الذي يفرض طرح الديموقراطية في سياق متفارق مع المشروع الأميركي، ومتساوق مع متطلبات الطبقات

الشعبية. وهما عنصران ضروريان لتحقيق الديموقراطية، وبالتالي لتحقيق الاستقلال والتطوّر المجتمعي.

النقطة الثانية: تتعلّق بمضمون الإعلان، فإذا كانت الديموقراطية هي المحور الأساس في النصّ، انطلاقاً من أن الهدف كما يحدّده الإعلان هو الانتقال من الدولة الأمنية إلى الدولة السياسية، سيكون علينا قراءة النصّ استناداً إلى ذلك؛ فهل أسّس الإعلان لبرنامج ديموقراطي؟

لاشكّ في أن العديد من النقاط الواردة تعبّر عن برنامج ديموقراطي، وهو الوجه الإيجابي في الإعلان، مثل مبدأ المواطنة وفصل السلطات والحريات العامة والانتخاب وتداول السلطة. وهي مبادئ أساسية مستقاة من التراث الديموقراطي العالمي الذي كان يتسرّب إلى الوطن العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر. كما إنها مبادئ ضرورية، وهي مجال توافق عام في إطار الحراك السياسي الراهن.

لكنها ليست كلّ الإعلان، حيث يخترقه ميل مناقض يُسقط كلّ تلك المبادئ الجوهرية في العملية الديموقراطية. فمبدأ المواطنة لا يعود ذا معنى حينما تجري الإشارة إلى «مكوّنات الشعب السوري»، وهي المكوّنات المتعلّقة بالأديان والمذاهب والإثنيات. وتسقط الدولة المدنية لمصلحة دولة دينية تمثّل الأغلبية الإسلامية المنحصرة في «الإسلام السنّي» من دون المذاهب الأخرى التي لها حقّ الاحترام، هي والأديان الأخرى (و كذلك الاتجاهات الفكرية الأخرى). ويقود ذلك إلى إقرار حقّ العمل السياسي للأديان والمذاهب، وليس للمواطنين كما هو معهود في النظام الديموقراطي. وبالتالي تسقط إرادة الشعب التي هي أساس الديموقراطية

لمصلحة إرادة فوق الشعب مقدسة، تمثلها الأغلبية الإسلامية. وبالتالي يُطرح هنا بديل الدولة الأمنية دولة دينية تحكم من قِبل الأغلبية الطائفية.

ولكي يكون حوارنا واضحاً، سوف أعود للإشارة إلى النصّ المتعلّق بالإسلام، الذي يمكن التعامل معه من خلال عدد من المستويات، المستوى الأول: هو أن الإسلام هو دين الأغلبية، وهذا تقرير لحقيقة موضوعية ليس لها علاقة بالسياسة. لكن النصّ يضيف أنه عقيدتها كذلك، حيث يتحدّد الإسلام هنا ليس كدين فحسب بل كعقيدة، أي أيديولوجيا تتناول السياسة، خصوصاً وأن النصّ يشير بعد بضع كلمات إلى الشريعة التي هي «دستور الإسلام». وبالتالي يتحوّل الإسلام هنا من دين إلى سياسة هي مسبقاً سياسة الأغلبية، الأمر الذي يلغي الفارق بين تديّن قطاعات كبيرة من المجتمع، وبين اعتبار أنها منحازة مسبقاً سياسياً وأيديولوجياً لتصوّر يقوم على أساس الدين. وهذا هو خطاب جماعة الإخوان المسلمين، الذين يعتبرون أن المسألة ليست مسألة دينية فحسب، بل مسألة عقيدية تتعلّق بالدين والدنيا، أي بالنظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي الأخلاقي الذي يجب أن يسود. وأن هذه العقيدة تمثّل الأغلبية الإسلامية (أي أنها تساوي عقيدتها هذه بين الأغلبية الإسلامية السنية).

وبالتالي فإن النصّ ألزم الموقعين بتبني رؤية محدّدة تطرحها جماعة الإخوان المسلمين. الأمر الذي لا يشير إلى توافقات بل إلى التزام تلك الرؤية التي تهيمن على مجمل الإعلان. حيث يجري «تزيين»هذا «الإسلام» الذي يُطرح بتعابير تشير إلى أن له مقاصد سامية وشريعة سمحاء (و هي التي ستطبّق)، وبأنه يتسم بالاعتدال والتسامح بعيداً عن التعصّب والعنف

والاقصاء. وهذه صفات جيلة لكنها تخفي الأساس الذي لم يقله الإعلان صراحة، وهو الانطلاق من أرضية أيديولوجية أصولية، ما يسمح بالقول إن الإعلان ينطلق من هذه الرؤية الإسلامية بسماتها المشار إليها في مجمل الرؤية السياسية التي تجري الدعوة لها. وبهذا فإن الموقعين يتبنون «ميثاق الشرف»الذي طرحه الإخوان المسلمون قبل أربع سنوات، ولا يؤسسون لتوافقات بين قوى يُعترف بأنها متعارضة في العديد من القضايا، وبالتالي فقد إنحكم الإعلان لسقف أيديولوجيّ أصوليّ.

المستوى الثاني: يتعلّق بأن النصّ ينطلق من تلك الرؤية ليشير إلى «الحرص الشديد على احترام عقائد الآخرين، وثقافتهم وخصوصيتهم أياً كانت إنتماءاتهم الدينية والمذهبية والفكرية». حيث يظهر هنا النظر الديني (بغضّ النظر عن تلطيفاته) إلى الأديان والطوائف الأخرى، الذين هم الآخرون، والذين بحسب الإعلان لهم حقّ العمل السياسي مثل الأغلبية، على أساس عقائدهم، أو انطلاقاً من كونهم أديان ومذاهب (طوائف). وإذا كان ذلك يُسقط مبدأ المواطنة الذي هو أساس السياسة والعمل السياسي، فإنه يؤسّس لعمل «سياسيّ» يقوم على أساس ديني-طوائفي، ويفرض حكم الأغلبية الدينية/ الطائفية مسبقاً، ويؤسّس بالتالي لديموقراطية مخترقة طائفياً (أي يكرّر تجربة لبنان الفاشلة، ويتساوق مع التجربة التي تُفرض على العراق أميركياً).

تتعلّق المسألة هنا، ليس بموقف من الإسلام، بل بموقف من الانطلاق من نظرة أيديولوجية دينية (نظرة عقيدية)، تقرّر السماح للأديان والطوائف الأخرى الانطلاق من أيديولوجيتها (عقيدتها) في النشاط السياسي. لتبدو

السياسة كفتاوى فقهية، يمكن أن تسمح في لحظة للتعايش لكنها يمكن أيضاً أن تقرّر الصراع الطائفي انطلاقاً من فتاوى.

المستوى الثالث: ولأن المسألة تتعلّق بالنظرة الأيديولوجية التي يلزم موقعي الإعلان ذواتهم بها، يقرّرون الحرص الشديد على، والاحترام للإنتماءات الفكرية الأخرى، الأمر الذي يؤكد ما أشرت إليه للتو والمتعلّق بأن الإسلام لم يعد ديناً فحسب، بل أصبح عقيدة وبالتالي إتجاهاً فكرياً محدّداً، مقابلاً للاتجاهات الفكرية الأخرى ومتسيّداً عليها، كونه يستند إلى دين الأغلبية. وهو ينطلق وفق النصّ ذاته من سيادة الأغلبية الدينية التي، وهي تحكم، تحترم وتحرص على عقائد الآخرين.

وهو الأمر الذي يفضي إلى الاستنتاج أن الدعوة في الإعلان هي لنقل سوريا من الدولة الأمنية إلى الدولة الدينية، وليس إلى الدولة السياسية التي تقوم على مبدأ المواطنة، وبالتالي ترفض التميز بين المواطنين على أساس الدين أو العرق، وتؤسّس السياسة على التساوي بين المواطنين، وبالتالي على التأسيس لأغلبية سياسية عبر الانتخابات.

إذاً، أين موقع مبادئ الحرية وسيادة الشعب ودولة المؤسسات وتداول السلطة، والإنتخابات الحرّة الدورية؟ وأين العقد الاجتماعي الجديد، الذي يقوم على أساس دستور ديموقراطيّ عصريّ يجعل المواطنة معياراً للإنتماء، والتعددية وتداول السلطة سلمياً، وسيادة القانون؟

وبالتالي، في أبسط تحديد يمكن القول إن الإعلان متناقض، لأنه يدعو إلى دولة سياسية يتضمّن الإعلان مبادئ تشكيلها من جهة، وإلى دولة دينية

مرجعها عقيدة الإسلام وشريعتها من جهة أخرى. لكنه في التحليل العام يميل إلى الخيار الثاني، أي إلى تشكيل دولة دينية، خصوصاً إذا انطلقنا من أن جماعة الإخوان المسلمين هي القوّة الأكبر والأكثر تأثيراً، وهي المرتكز الذي يراهن عليه طيف واسع، وهي المراهنة التي فرضت هذا النصّ بالتحديد. الأمر الذي يشير إلى تشكيل دولة دينية لها مظاهر ديموقراطية، وتقوم على أساس طائفي أكثر ما هي دولة ديموقراطية.

المستوى الرابع: يتعلّق بأن النصّ محكوم لتلك الرؤية «العقيدية»، وهي التي استدعت استخدام مفهوم «مكوّنات الشعب السوري» الدينية والمذهبية، وفرضت تقرير حقّ العمل السياسي لها.

هل نريد دولة دينية بديلاً عن الدولة الأمنية؟ البعض سوف يقول «الشيطان» أفضل من الدولة الأمنية (و هذا التهويل هو الذي فرض التحالف مع الاحتلال الأميركي في العراق). لكن «الشيطان» سوف يجلب استبداداً معماً وليس في المستوى السياسي فحسب. كما إنه يجب ألا تكون الأهداف الديموقراطية ستاراً لخيار الشيطان هذا. وإذا كان سبب هذا الخلط هو «الرفض الغريزي»للدولة الأمنية (وهو رفض محقّ في مستوى أول، لكنه مدمر حين يتحوّل إلى سياسة)، فإن إختلاط الوعي، وعدم تملّك الوعي الحديث (الديموقراطي الليبرالي) يجعل قبول نصّ كهذا أمراً ممكناً، لأن هذا الوعي سوف يجعل الكثير ممن تبنى فكراً حديثاً (شيوعياً أو قومياً) يتأسلم لحظة تحوّل الإسلام السياسي إلى قوّة فاعلة.

إذاً، هناك من لم يدقق في الإعلان، وهناك من يتوافق في الوعي مع ما هو مطروح، كما إن هناك من «يتكتك» تكتيكاً مهلكاً.

٢- لكن ما المطلوب من الإعلان؟

يشير الإعلان إلى أن المطلوب هو «مهمة تغيير إنقاذية»، لكنها يجب أن تكون سلمية ومتدرجة ومبنية على التوافق، وقائمة على الحوار والاعتراف بالآخر، لتأسيس النظام الوطني الديموقراطي.

لاشكّ في أن المهمة الإنقاذية سريعة، بينما يشير الإعلان إلى تغيير سلميّ ومتدرّج. لكن ما يهمنا هنا هو أن نشير إلى أن الإعلان كُتب تحت وطأة الشعور بالتغيير السريع، ولهذا أتى «توافقياً» وفق الصيغة التي كُتب فيها. وبالتالي هل تستطيع القوى الموقعة، والتي يمكن أن توقّع على الإعلان، تحقيق التغيير؟ وكيف؟ طبعاً يشير التوضيح اللاحق للإعلان إلى الوسائل السلمية والديموقراطية، مثل التظاهرات والإعتصامات والاحتجاجات وأشكال العصيان المدني الأخرى. أي الحراك الشعبي الذي ينطلق من الإعلان، والهادف إلى التغيير، والذي يكون الإعلان والتحالف الذي يتشكّل حوله، هما أساس بدئه وحراكه، من خلال الأشكال التي يشار إليها.

ربما كان مثال إنهيار بعض النظم الاشتراكية في خلفية الذين صاغوا الإعلان، لكن هل أن وضع سوريا مشابه لوضع النظم إشتراكية السابقة؟ أظنّ أن الوضع مختلف جذرياً، لأن طبيعة التناقضات الداخلية، كما طبيعة دور الدولة الأميركية، مختلفين إلى حدٍّ بعيد، وإن كان توهّم البعض بأن شعار الديموقراطية ضد نظم شمولية هو أساس كافٍ لتشابه المآلات، حيث ستبدو هذه المقاربة شكلية إلى أبعد الحدود.

لقد تحدّت فئة مثقفة في بعض تلك النظم السلطات الشمولية، فأوجدت حراكاً مجتمعياً كبيراً، قاد إلى إسقاط النظم الإشتراكية؛ فهل أن الظرف الموضوعي يمكن أن يؤسّس لحراك مجتمعي يستطيع أن يفرض ما هدف إليه إعلان دمشق؟ ليس من مؤشّرات على ذلك، ولقد أدى القمع الطويل دوراً في الخشية من التحرّك المطلبي أو السياسي. لكن لابدّ من أن نلحظ بأن مطالب القطاعات الشعبية (التي يتوجه إليها الإعلان في مَنْ يتوجه) تتمركز في وضعها المعيشي أساساً. وهو الأمر الذي بدأ يؤسّس لحراك محدود في الإطار المطلبي. وبالتالي فإن العمل لتحقيق الإعلان يرتبط بقوّة الأحزاب والشخصيات التي وقعت عليه، فهل أن ميزان القوى يسمح بتحقيق التغيير في إطار «مهمة إنقاذية»، وبالتالي سريعة؟

في التقدير العام هذا ليس ممكناً. وبالتالي لا يمكن تحقيق مهمة إنقاذية الآن، بل يجب العمل على تطوير القوى خلال السنوات القادمة. من هذه الزاوية يبدو الإعلان ناقصاً لأنه لم يتطرّق إلى مشكلات الشعب الذي يدعوه إلى التغيير،كما يبدو مشوّشاً لأنه يطرح تصوّراً أيديولوجياً أصولياً وفق ما أشرت قبل قليل، انطلاقاً من تبنيه عقيدة إسلامية ينظر من خلالها إلى الأديان والمذاهب والإتجاهات الفكرية الأخرى. وبالتالي فهو يسهم في تغذية نزعة أصولية بدل أن يكبحها، خصوصاً وأن هذه النزعة سوف تؤسّس لتبلورات طائفية مضادة تتخذ شكلاً سياسياً، يشرعنها الإعلان مسبقاً عبر إعطائها حقّ العمل السياسي. الأمر الذي يخفض السياسة إلى مستوى من دون مدني، ويفضي إلى إستثارة كلّ التناقضات القديمة (القروسطية) بدل الصراع السياسي في المسائل الراهنة. أو إعطاء الصراع السياسي الراهن أشكالاً طائفية مدمرة (أي تغطية المصالح البشرية بالدين،

أو تلويث الدين بالمصالح البشرية).

أشرت إلى كلّ ذلك لأتوصّل إلى أن التلفيق في الرؤى والمواقف من أجل الوصول إلى بناء تحالف يمكن أن يؤدي إلى التغيير، ربما يكون من الناحية البراغماتية- مبرّراً. على الرغم من أن الإعلان يتضمّن «سقطات» كبيرة جعلته برنامجاً أصولياً يتحكم لسقف أيديولوجيّ أصوليّ. لكن حينما لا يكون التغيير ممكناً في الراهن، يكون التلفيق عملاً شنيعاً، لأنه يحوّل البرنامج الذي يخصّ لحظة راهنة رؤية لكلّ النشاط القادم، والذي يمكن أن يستمرّ سنوات. وبهذا تتحوّل القوى من قوى قومية ويسارية وديموقراطية، إلى قوى أصولية وإنْ ظلّت تحمل أسماءها القديمة.

وبالتالي ففي وضع لا يكون التغير هو الخطوة العملية المباشرة (و إنْ كان هو الهدف المباشر) يكون من الضروري تشكيل تحالف يعبّر عن الطبقات الشعبية في سعيها إلى تحقيق الديموقراطية، وتحسين وضعها، ورفض الدور الأميركي وتوضيح أخطاره وكذلك الاستعداد لمواجهته حينما يصبح مباشراً. وعلى ضوء ذلك يمكن إقامة صلات تنسيق مع قوى أخرى تطرح الديموقراطية، مع نقد توجهاتها التي قد تُحدث مشكلات أكثر ما تسهم في طرح الحلول.

وهذا هو التكتيك الضروري في الوضع الذي نعيشه. أما التحالف على أساس الديموقراطية، وفي إطار برنامج يتبنى وجهة نظر طرف أصوليّ، ويهدف إلى النشاط لسنوات، فلن يفضي إلا إلى تهميش القوى الديموقراطية وتعزيز مواقع الأصولية بما تجلبه من أخطار أشرت إليها للتو. خصوصاً وأن القوى التي تعتبر ذاتها يسارية وديموقراطية، تخلّت

عن قيمها اليسارية، التي تتعلّق بالطبقات الشعبية عبر الميل الليبرالي المهيمن. وعن قيمها الديموقراطية التي تتعلّق بالعلمانية التي هي جزء مكوّن للديموقراطية والترجمة السياسية لمبدأ المواطنة، والتي تفرض الإبتعاد عن النظر إلى الشعب كونه يتشكّل من أديان وطوائف وإثنيات، لتكريس تساويه في المستوى السياسي. وهذا هو أسّ الديموقراطية. بمعنى أن المهمة التي تتعلّق بوضع ملحّ وإنقاذي لا تصلح لنشاط مستقبلي. لأن المهمة الإنقاذية هي نتاج نشاط متعدّد المهمات سابق، وهي التتويج لذاك النشاط وليست بدايته. وأعتقد بأن رؤى القوى المشاركة منحصرة كذلك في هذه «المهمة الإنقاذية»فحسب، وبالتالي فهي لا تمتلك برامج تطرح فيها المشكلات المجتمعية (في ما عدا الاستبداد) أو مشكلات الطبقات الشعبية. وهو ما قلت أنه أسّس للون «ديموقراطي»موحّد، بغضّ النظر عن الخلفيات والأسماء.

وهنا يمكن القول أنه إذا اعتبرنا أن الديموقراطية هي «القضية المركزية»، فإنها ليست هي التي تخدم تطوّر الحراك المجتمعي من أجل التغيير، لأن الوضع القائم يشير إلى أن الديموقراطية هي ليست مطلباً شعبياً عاماً (على الرغم من أن تحقّقها يفيد الشعب عموماً)، بل هي مطلب النخبة (و أتمنى أن تعي النخبة ذلك). بينما تتحدّد «القضية المركزية»للطبقات الشعبية في وضعها المعيشي (وهذا وضع عام، لأن هذه الطبقات تفكر بالعيش وليس بالسياسة). ولهذا فإن تشكيل قوّة مجتمعية فاعلة (الذي هو أساس أيّ تفكير بتحويل التغيير من فكرة إلى فعل) لن يستقيم من دون الإنخراط في مشكلاتها، والعمل على تنشيط فِعلها. وهو الأمر الذي يفرض تبني مطاليبها، وبالتالي ربطها بالديموقراطية، ليؤسسا مع جملة أهداف أخرى

رؤية متماسكة، وبرنامجاً ناضجاً لنشاط فعليّ في مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأيضاً المحلية والعالمية. حيث أن المطلوب أوّلاً وجود قوّة فاعلة، حيث ليس من الممكن أن تتحوّل فكرة التغيير إلى مارسة إلا عبر ذلك.

وإذا كان الهدف هو التغيير السلمي التدرجي، فإن تطرح «القضية المركزية» لدى تلك الطبقات مسألة جوهرية من أجل تطوير القوى، وتشكيل قطب فاعل. وفي هذه اللحظة التي يكون فيها التغيير تدرجياً لا يستطيع التلفيق توحيد القوى التي يجب أن تتوحّد، بل يصبّ لدى القوّة الأقوى، وهي هنا الأصولية. حيث في سياق النضال «السلمي التدرّجي» للتغيير يجب تقوية التيار الديموقراطي العلماني كقوّة موازنة وتقدّم البديل المجتمعي. كما يجب تدعيم دور اليسار الذي هو الأفعل في التعبير عن مطامح الطبقات الشعبية. ففي سياق السعي من أجل التغيير تسعى كلّ قوّة إلى تطوير فاعليتها، وتوضيح رؤاها، والعمل من أجل أن تصبح هي القوّة الأكثر فاعلية.

وفي هذا الوضع ينفرض إبراز الاختلاف، ونقد أيديولوجيا الاتجاهات الأخرى. وليس التماهي في لون واحد موحّد (مقابل زي موحّد وخطاب موحّد تفرضهما السلطة الشمولية)، عبر تقديم تنازلات (و لا أدري إن كانت تنازلات فعلاً، أو هي تكيّف مع مفاهيم وأيديولوجيا تسود) مهمة من القوى القومية والديموقراطية واليسارية الماركسية، وحتى من القوى الليبرالية (التي ترفض أن تكون علمانية على الرغم من أن أساس نشوئها هو الفرد والحرية الفردية).

و بالتالي، فإذا كان الهدف من الإعلان هو التغيير الانقاذي الراهن، فهو لن يكون أكثر من وهم على ضوء ميزان القوى القائم. خصوصاً وأنه ينطلق من وضع الأحزاب المشاركة والتي يمكن أن تشارك، التي لا تترابط مع حراك اجتماعيّ. كما لن يقود الإعلان إلى اندفاعة شعبية تفرض التغيير، نتيجة ما أشرت إليه من قبل (و لن يكون مثال أوروبا الشرقية مفيداً هنا). وبهذا يقود الإعلان إلى يأس لدى قطاعات اندفعت لتأييده، حيث سيبقى النشاط العملي منحصراً في الحدود الضيّقة التي شهدها طيلة السنوات الخمس الماضية، وليبدو أنه لم يضفْ شيئاً جديداً على الحراك المجتمعي.

أما إذا كان الهدف منه هو تفعيل القوى في سياق نشاط طويل المدى، فإن أخطاره سوف تكون كبيرة، لأنه سوف يفرض تهميش القوى الديموقراطية والعلمانية واليسارية، وتدعيم القوى الأصولية. لأن خطاب تلك القوى بات متوافقاً مع خطابها، من دون تميّز يذكر، حتى في المجال الديموقراطي الذي بات جزءاً من خطاب جماعة الإخوان المسلمين.

وهنا يجب أن أشير إلى أن مفهوم «الحلقة المركزية» أو «القضية المركزية»، التي يجب التركيز عليها وعدم تشويشها أو تمييعها عبر دمجها بقضايا أخرى، كانت مشكلة الحركة الشيوعية السورية (و العربية)، ويبدو أنها لازالت مشكلة الشيوعيين القدامى، حتى وهم يتحوّلون إلى الطرح الديموقراطي، وإلى الليبرالية. وهي مشكلة مزمنة تحتاج إلى نقد فعليّ، لأنها تشكّل عقلية قادت إلى دمار العمل السياسي (بالترافق مع القمع والاستبداد)، وإلى تكتيكات خاطئة ومضللة كانت تنعكس سلباً على الحركة السياسية اليسارية. فـ «الحلقة المركزية» لا تلغي الأيديولوجيا، ولا

الأهداف المجتمعية التي تطال كلّ قطاعات المجتمع، والدولة، والمسألة الوطنية. بل تحدِّد ضمن كلّ ذلك الهدف المحدَّد في كلّ لحظة. ولهذا فهو هدف متغيّر وفق تغيّر حركة الواقع وصيرورته. وفي هذا الإطار لا يتحوّل الهدف المحدَّد (المسمى الحلقة المركزية) إلى هدف وحيد، ولا يتمركز النشاط حوله وحده إلا لحظة توافر ظرف تحقيقه. ومن هذا المنطلق لا يمكن تحديد الأهداف انطلاقاً من ترتيب عدديّ بسيط، حيث إن العمل أكثر تعقيداً من ذلك.

وللأسف كان نزع الثقافة/ الفكر عن السياسة هو أساس الحطّ من السياسة إلى مستوى التكتيك الضحل (أي التكتكة في المباشر). ولهذا عادة ما تغيب الرؤية الشاملة، ويتمركز كلّ «الوعي» و الكتابة والنشاط حول قضية واحدة، ويعجز العقل عن رؤية غيرها، أو يصاب بالرعب من التفكير بقضية غيرها. الأمر الذي يجعله لا يرى من الواقع سوى «المكشوف» و«الملموس»، أي ذاك الذي يخصّ «السياسة» بصفتها «الطبقة العليا»أو «السطح» (أي الدولة/ السلطة، والنشاط السياسي). لكن الواقع يشير إلى أن كلّ فئة اجتماعية، وكلّ طبقة، وكلّ مجموعة، لها حلقتها المركزية، تتعلّق بما يخصّها (أي ما هو مباشر لها). لهذا فإن بلورة القوى وتفعيلها يفرض العمل في كلّ الحلقات، بربط السياسي بالاقتصادي والاجتماعي وبالديموقراطي والوطني، في إطار نشاط سياسيّ يوميّ لكنه طويل المدى، من أجل تأسيس قوّة فعل تستطيع أن تؤثّر في ميزان القوى، وتؤثّر في قوّة هيمنة السلطة.

والحلقة المركزية هي تلك التي تبدو ممكنة التحقيق في لحظة محدَّدة.

بمعنى أن الحلقة المركزية هي ما يرتبط بتحقيق مهمة عملية على ضوء الرؤية العامة والأولويات السياسية. إذ يمكن أن تتحدَّد الحلقة المركزية في تطوير القوى وليس في حسم الصراع، حيث ليس من الممكن تحقيق مهمة عملية أو حسم الصراع من دون تحضير القوى اللازمة لذلك، بغضّ النظر عن ممكنات الواقع التي يمكن أن تشير إلى ضرورة حسم الصراع، أو إلى ضرورة التحضير وتطوير القوى وتفعيل الحراك المجتمعي، لأن غياب القوى لا يؤهّل لتحقيق هذا الحسم. وهنا لا تتساوى بالضرورة الحلقة المركزية مع التناقض الرئيسي، حيث إن مواجهة التناقض الرئيسي تفرض وجود حلقات مركزية متعددة متحوّلة. بمعنى آخر، أن فارقاً مهماً يقوم بين تحديد التناقض الرئيسي وبين حسم هذا التناقض، يتمثّل في صيرورة حلقات مركزية تؤسّس لبلورة القوى، وتفعيل الصراع من أجل إيصاله إلى لحظة يمكن الحسم فيها.

الفارق هنا، هو بين التحليل النظري وبين القدرة العملية، وبالتالي بين تحديد التناقضات العامة، ومنها التناقض الرئيسي، وبين الآليات الضرورية للوصول إلى حسم هذا التناقض الرئيسي. والفارق هنا هو بين تحقيق التراكم على ضوء تحديد التناقض الرئيسي، وبين حسم هذا التناقض وتحقيق التغيير. وإذا كان التناقض مع السلطة هو التناقض الرئيسيّ، فإن تحقيق التغيير يفرض النظر إلى الإمكانات العملية لتحقيق ذلك. وهنا يصبح هدف بناء القوى هو الحلقة المركزية، خصوصاً وأن الوضع السابق (سواء بسبب التحوّلات المجتمعية أو بسبب قمع السلطة)، أدى إلى تدمير الحركة السياسية وتهميشها.

ولهذا فإن آليات العمل ستكون مختلفة على ضوء تحديد الضرورة العملية. أي ستكون مختلفة حينما يكون الهدف هو تطوير القوى عنه حينما يجري الانطلاق من أن «التغير قد بدأ». ولقد قرّر الإعلان التغيير من دون قوى فاعلة. إلا إذا كان طرح مسألة التغير كـ «مسألة معنوية» أكثر ما هي مهمة للتنفيذ. وهنا يكون قد إرتكب خطأً حقيقياً، لأنه أعطى الأمل من دون ممكنات تحقيقه.

لقد دعا الإعلان الشعب لأن يأخذ «مصيره بيديه» من خلال تشكيل خط ثالث. لكنه عاد فأشار إلى أن الهدف من الإعلان هو إعلام المواطنين السوريين «بأن قوّة جديدة قد ولدت للعمل من أجل التغير»، ودعوتهم إلى الإنخراط في عملية التغير هذه عبر الدعم والتأيد واستمرار الأمل. كما تشير التوضيحات اللاحقة. وبالتالي فهو هنا يضع المسألة في إطار متناقض، مرّة من أجل التغير ومرّة أخرى من أجل الإعلام والدعوة والتحضير. ولهذا فهو ينطلق من ضبابية لا تساعد على فهم اللحظة الراهنة، ومن دعوة مرتبكة للعمل لا تميّز بين التغير الذي «قد بدأ» والتحضير من أجل بلورة القوى القادرة على التغيير، وكأن الدعوة بذاتها كافية من أجل خلق القوى القادرة على التغيير، بينما يشير الواقع إلى أنه لا القوى قادرة ولا الوضع مهيأ لذلك.

وبالتالي، هل أن الهدف من الإعلان هو التأكيد «أن سوريا ليست قوقعة فارغة سياسياً» فحسب؟

٢٠٠٥/١٢/١٠

توضيح -إعلان دمشق-

التوضيح الذي صدر عن هيئة إعلان دمشق أعطى روحاً أخرى، تختلف عن تلك الواردة في الإعلان. ليبدو أنه يطرح صيغة بديلة. فقد حدّد التوضيح موقفاً واضحاً من الخطر الإمبريالي الأميركي، ومن مجمل المشروع الإمبريالي وتجسيداته في فلسطين والعراق وأخطاره على سوريا. كما أشار إلى أن اعتبار التغيير الديموقراطي هو المهمة المركزية لا يعني إهمال المهمات الأخرى المتعلّقة بالمسألة الوطنية والفساد والتنمية والبطالة والقضايا المعيشية وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية. وهي القضايا التي كانت غائبة عن نصّ الإعلان.

كذلك حاول التوضيح أن يركز على مسألة المواطنة في المستوى الديموقراطي، بالتأكيد على أن الديموقراطية التي يطرحها تنطلق من مفهوم المواطنة والحقوق والواجبات المتساوية والدولة المدنية، وأنها

بعيدة كلّ البعد عن المفاهيم المتخلّفة والمغلقة للعصبيات ما قبل وطنية، مشيراً إلى فقرات الإعلان التي تتناول هذا الجانب، ومنتقلاً إلى تفسير النصّ المتعلّق بالإسلام انطلاقاً من أن هدفه كان التأكيد على قيم الإسلام التحررية والإنسانية، من دون أن يوضح الخطأ الذي وقع فيه النصّ، والمتعلّق بتبني أيديولوجيا أصولية عبر التأكيد أن الإسلام عقيدة كذلك، وبالتالي النظر إلى الأديان والمذاهب والأفكار الأخرى انطلاقاً منه كعقيدة (أي كأيديولوجيا). وهو كذلك يلحظ القضايا الشعبية من دون أن يتخذ موقفاً واضحاً من مسببات إفقار الشعب وزيادة البطالة، وأساسها النهب المنظّم لـ«قطاع الدولة»، ومن ثمّ التخلي عنه بعد إفلاسه. وبالتالي عدم لحظ ضرورة دور الدولة الاقتصادي.

وأمام كلّ هذه التعديلات والتوضيحات كان أجدر أن يصدر هذا التوضيح كنصّ جديد يتجاوز نصّ إعلان دمشق. وهو ما كان يعطي الحوار الذي جرى حول نصّ الإعلان الأهمية التي تستحقها. حيث يعاد بناء النصّ انطلاقاً من إضافة ما كان ناقصاً فيه، وشطب ما جرى الاختلاف حوله، أو شكّل نقيصة في النصّ ذاته. الأمر الذي يحوّله إلى نصّ توافقيّ يمكن أن يكون أساس حوار من أجل تأسيس تحالف واسع يمكن أن يفعّل قوّة المعارضة ويفتح لها مجال النشاط في كلّ القطاعات المجتمعية.

ولاشكّ في أن إصدار توضيح فحسب من دون اللجوء إلى إعادة صياغة النصّ، يطرح العديد من الأسئلة؛ فهو يطرح التساؤل حول السبب الذي منع تغيير النصّ الأساسي بدل إصدار توضيح؟ وبالتالي يطرح التساؤل حول قيمة التوضيح ذاته، فإذا كان نصّ إعلان دمشق يتضمّن كلّ هذه النواقص

والالتباسات، فلماذا لا يُعدّل بدل الاقتصار على توضيح يثير التباساً جديداً؟

إذاً، ما هي القيمة القانونية للتوضيح؟ هل يجب ما يتناقض معه في نصّ الإعلان؟ وهل ما يضيفه يساوي في القيمة نصّ الإعلان ذاته؟ لهذا يمكن أن نقول إنه شطب الفقرة المتعلّقة بـ «حرية العمل السياسي لمكوّنات الشعب السوري الدينية والمذهبية»؟ وشطب الفقرة المتعلّقة بالإسلام مِحِلاً محلها التوضيح المذكور؟ وهل أصبح الدفاع عن المطالب الشعبية جزءاً من الإعلان؟ هل نستطيع قول ذلك؟

إن التوضيح بالتالي يثير التباساً جدياً، حيث ليس من الواضح لمن الأولوية، للنصّ أم للتوضيح؟ وفي العادة يكون النصّ هو الأساس والتوضيح مجرّد رأي تفسيري، خصوصاً وأن التوضيح لم يتضمّن نصاً يقول إن ما ورد فيه يجبّ ما يتناقض معه في نصّ الإعلان، وبالتالي يتحوّل هو إلى نصّ أصليّ.

إن التمسّك بأن يُردّ على الملاحظات التي تناولت نصّ الإعلان، على شكل توضيح فحسب يشير إلى مدى «القداسة» التي بات يتمتع النصّ ذاته بها. وبالتالي بات من غير الممكن تغيير أيٍّ من بنوده، على الرغم من أن نصّ الإعلان يتضمّن الإشارة إلى إمكانية تعديله. وهي «قداسة» تشكّك في التوضيح ذاته، لأنه سيخضع للنصّ الأصلي وليس العكس، وسيفسر استناداً إلى النصّ الأصلي بدل أن يُفسَّر النصّ الأصلي به كما يوحي.

إن التمسّك بالنصّ الأصلي يوحي بالتمترس خلف ما ورد فيه، ورفض كلّ ميل إلى تعديل أيٍّ من نصوصه. وبالتالي التأكيد أنه بات يمثّل «مبادئ أساسية» تحكم التحالف المتشكّل على ضوئها، وأنها أساس هذا التحالف

وليس التوضيح التالي. فقد تشكّل التحالف أصلاً على أساسها، قبل صدور التوضيح. والموافقة عليها هو أساس الانضمام إلى التحالف وليس الموافقة على التوضيح، أو هما معاً. لكن من دون التطرّق إلى التناقض العميق الذي بات يحكم روحية الإعلان وروحية التوضيح؛ فكيف يمكن أن يتأسّس العمل السياسي على أساس مفهوم المواطنة من جهة، وعلى أساس حقّ العمل السياسي لمكوّنات الشعب السوري من جهة أخرى؟

وبالتالي، فإذا كان النصّ يعاني من إزدواجية في هذا المجال (حيث إنه ينصّ على مفهوم المواطنة من الأصل)، فإن التوضيح يكرّسها ولا يزيلها كما هدف مصدروه، وربما يزيده تعقيداً. الأمر الذي يجعله يوحّد المتناقضين. ما يؤدي لأن تكون فاعليته محدودة، أو مشلولة، أكثر ما بدا في النصّ الأصلي، الذي بات يُعتبر مقدّساً إلى حدّ الرفض المطلق لتعديله، والتشبّث به وكأنه بات أقنوماً.

هذا الميل هو الذي يزيد في إرباك ممارسة المعارضة، ويقود إلى عدم توحيدها. لأنه بات يعتبر نصاً كُتب «خلسة» كنصّ غير قابل للتعديل. الأمر الذي يشكّك في التوضيح ذاته ويقلّل من أهميته.

أعتقد أن المسألة الأساسية الآن تتعلّق بتعديل النصّ على ضوء التوضيح، وبالتالي صياغة نصّ جديد أساسه «روح» التوضيح، مستفيداً من بعض فقرات النصّ الأصلي. وهذه هي الخطوة الضرورية والمفيدة بعد كلّ الحوار الذي استثاره نصّ إعلان دمشق.

٢٠٠٦/٢/١٧

إعلان دمشق في منعطف جديد

انعقاد المجلس الوطني لإعلان دمشق شكّل انعطافة جديدة من الضروري التوقف عندها؛ فقد نجحت السياسة التي قامت على توسيع المجلس الوطني عبر ضم قطاع كبير من «المستقلين»، لتجاوز ما اعتبر مشكلة في الإعلان، ألا وهو الأحزاب (خصوصاً حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب العمل الشيوعي). وجرى التعامل مع المجلس وكأنه مؤتمر حزب له صلاحيات انتخاب مكتب الأمانة، من دون التفات إلى أن الإعلان هو تحالف أحزاب ومستقلين. وكان هذان العنصران يشيان بما يمكن أن يحدث في المجلس، لأن الصراعات التي تلت نشوء الإعلان كانت تشير إلى تناقض منطقين، وبالتالي سياستين. منطق/ سياسة تتمركز حول مقولة: استبداد/ ديموقراطية، أو كما تصاغ «الهدف الجامع الموحّد، الذي يتمثّل بالانتقال بالبلاد من حالة الاستبداد إلى نظام وطني ديموقراطي». وهو المنطق/ السياسة الذي يؤسس لتيار ليبرالي على العموم، لا يلتفت إلى الأخطار الخارجية بقدر تركيزه على

الداخل، ويطرح تصوراً لبنية الدولة كدولة ديموقراطية من دون التطرق لطبيعة اختياراتها الاقتصادية الاجتماعية، على الرغم من أن ميول كتلته الأساسية تتحدَّد في الاقتناع بضرورة، بل وحتمية سيادة اقتصاد السوق، والاندماج بالعولمة. لهذا كان يرفض أي تلمس لمشكلات السياسات الإمبريالية، والأميركية خصوصاً في المنطقة، ويصر على حصر المسألة في نقطة وحيدة هي الديموقراطية. وهذا ما يظهر في برامج الأحزاب والتجمعات الممثلة لهذا الاتجاه (حزب الشعب الديموقراطي مثلاً).

والمنطق الآخر/ السياسة الأخرى التي تحاول أن يتمحور التحالف حول أكثر من قضية على الرغم من ميلها إلى اعتبار أن الانتقال من الاستبداد إلى الديموقراطية هو الأولوية. وهذه القضايا هي التي ظهرت في التوضيح الذي صدر بعد تشكل الإعلان لامتصاص موجة النقد له من داخل بعض الأحزاب المشاركة (حزب العمل والاتحاد الاشتراكي)، ومن طيف من اليساريين المستقلين. حيث جرت المطالبة بموقف واضح من المشروع الإمبريالي الأميركي، ومن مطالب الطبقات الشعبية، وكذلك من المسألة العربية، إضافة إلى مسألة الديموقراطية.

لهذا كان التوسيع وبهذه الصيغة هو المدخل لحسم هذا التناقض الذي كان يُحمّل مسؤولية شلل الإعلان، وعجزه عن التحرك والنشاط. الأمر الذي فرض إسقاط مرشحي كل من الاتحاد الاشتراكي وحزب العمل لمكتب الأمانة. وبالتالي بات الحزبان من دون تمثيل في الهيئة القيادية الأهم، الأمر الذي يجعلهما بعيدين عن المساهمة في رسم سياسات الإعلان. وهو الأمر الذي لا يستقيم مع كون الإعلان هو عبارة عن تحالف. حيث بات يتحكم

تيار واحد في تلك السياسة، هو ما يمكن أن نطلق عليه «التيار الليبرالي». بمعنى أن الإعلان بات يمثل هذا التيار بالتحديد ولم يعد تحالفاً بين تيارات. ولقد كانت الملاحظة حين تأسيسه أنه كذلك، وأن مشاركة الاتحاد الاشتراكي ثم حزب العمل كانت في غير موضعها، لأن الوثيقة الأساسية كانت تمثل هذا التيار الليبرالي (كأحزاب مثل حزب الشعب وحزب العمال، ولجان المجتمع المدني، والمستقلين، وحتى الإسلاميين).

وإذا كان هذان الحزبان (العمل والاتحاد الاشتراكي) قد ضغطا من أجل تعديل مسار الإعلان، عبر إصدار التوضيح الذي تناول مسائل أخرى تتعلق بالمطالب الشعبية وبالمشروع الإمبريالي وبالوطن العربي، فقد جرى اعتبار (من قبل أساسيين في الإعلان) أن التوضيح «خطوة إلى الوراء» يجب أن تزال. وبالتالي أن يزال كل المصرين عليها. وهو ما حدث في اجتماع المجلس الوطني. وما من شك في أن أخطاء هذين الحزبين في إدارة الصراع هو الذي أسهم في الوصول إلى هذه النتيجة، حيث سمحا بأن يضم المجلس أغلبية ساحقة من المستقلين من تيار محدد، كما وافقا على صيغة الانتخاب على الرغم من أن التحالف لا يقوم على الانتخاب لأن كل الأحزاب المشاركة يجب أن تكون ممثلة في هيئة القيادة، لأن السياسة التي ترسم في أي تحالف هي توافق بين آراء مختلف الأحزاب، هي الحد الممكن التوافق عليه، وحين لا يكون ممكناً ذلك ينتفي التحالف. ولقد كان واضحاً أن المنطقين/ السياسيين ليس من الممكن أن يتحالفا، وكانت أوهام البعض هي التي تغذي إمكانية أن يتحقق التوافق.

حيث إن المتابع لوضع المعارضة في سورية يتلمس بأنها باتت تتخندق في

سياستين مختلفتين (طبعاً ربما أكثر من ذلك أيضاً)، سياسة تعبّر عن تيار ليبرالي «ديموقراطي» (ولقد وضعت كلمة ديموقراطي بين مزدوجين لأن كتلته الأساسية ليست ديموقراطية على الرغم من أن شعارها الأساسي هو الديموقراطية)، يعتقد بأن الهدف الوحيد الضروري هو «الانتقال من الاستبداد إلى الديموقراطية» في إطار سيادة حرية السوق، وفي إطار علاقات دولية طبيعية مع «الغرب». وبالتالي إذا كان يطرح هدف الديموقراطية كهدف وحيد، إلا أنه يحمل مشروعاً متكاملاً، هو المشروع الليبرالي. وربما كان بعض من في هذا التيار يعتقدون بأن الانتقال إلى الديموقراطية هي خطوة أولى تفتح الأفق لإمكانية طرح الخيارات الأخرى التي تمثل الطبقات الشعبية. وهذه هي المحاججة التي طرحت منذ تفتق العقل المعارض عن هذا الشعار (أي الانتقال من الاستبداد إلى الديموقراطية). لكن هذا الوهم سيسقط حين تحقق الانتقال، لأن كل آليات الانتقال (أي سواء وافقت السلطة التي باتت تمارس الخيار الليبرالي في الاقتصاد، أو تحقق التغيير وأصبح إعلان دمشق هو السلطة، أو جرى التغيير بفعل أميركي) سوف تفضي إلى فرض الليبرالية الاقتصادية على الضد من مطالب الطبقات الشعبية وعلى حسابها. ولاشك في أن الليبرالية الاقتصادية تتحقق في الواقع الآن، على الرغم من أنها من دون ديموقراطية. الأمر الذي يجعل طرح هدف الديموقراطية من دون سياسة اقتصادية تمثل مصالح الطبقات الشعبية يصبّ في مشروع التيار الليبرالي. وبالتالي الديموقراطية وحدها ليست هدفاً كافياً، ولا يمكنها أن تشكل رافعة للتغيير، ما دامت الطبقات الشعبية تعتبر بأن الأولوية هي لوضعها المعيشي بعد أن أصبحت تحت خط الفقر بدرجات، وليس من الممكن تحقيق التغيير بمن دونها، إلا في إطار مراهنات مرَضية على الخارج، أو على السلطة ذاتها.

السياسة الأخرى، وهي لازالت مشوشة ومتعثرة، نتيجة اختلاط المفاهيم وإرث الماضي، وربما مسائل أخرى، تقوم على تلمس ضرورة أن يجري التركيز على ثلاثة مستويات: الديموقراطية، المشروع الإمبريالي، مطالب الطبقات الشعبية. إضافة إلى الدور العربي لسورية وحل مشكلة الأقليات. على الرغم من أن الخلافات في الإعلان تركزت على الموقف من «المشاريع الأميركية»، وكان وضع الطبقات الشعبية مهمشاً في هذه السياسة الأخرى.

لهذا يمكن اعتبار أن صيرورة الإعلان، والنتيجة التي وصل إليها في اجتماع المجلس الوطني، هي صيرورة تشكل التيار الليبرالي. والملفت هو أن هذه الصيرورة هي التي طردت الاتجاه الآخر، وليس وعي ذاك الاتجاه لاختلافاته مع التيار الليبرالي. أو توهمه على أنه قادر على لجمه، وفرض سياسة أخرى. ولقد ساعدت هذه الأوهام التيار الليبرالي، لأنها عززت من «قوته» نتيجة عدم انطلاقها من ضرورة الفرز منذ البدء، حيث كان من الطبيعي أن يتبلور هذا التيار في إطار المعارضة، وكان يمكن إيجاد سبل للتنسيق معه على قضايا هي مجال توافق، لكن الأوهام غيّبت إمكانية تبلور تيار آخر، هو التيار الوطني الديموقراطي الذي يمثل الطبقات الشعبية (وهو ما كنا قد حاولناه حين تأسيس «التيار الوطني الديموقراطي الاجتماعي»، ولم تحقق الفرز الذي كان ضرورياً لكي يستقيم وضع المعارضة، ولا تغرق في تناحرات مقيتة كما جرى داخل إعلان دمشق. ومن أجل توفير أشكال أخرى للتنسيق في ما بين التيارات. ولكي يبحث هذا التيار عن مرتكزاته بين الطبقات الشعبية التي بدا واضحاً أنها باتت تتململ نتيجة وضعها المعيشي الصعب.

إذاً، أقرّ المجلس الوطني لإعلان دمشق وثيقة جديدة، وانتخب قيادة استبعدت

قوى أساسية، وتشكّل في صيغة هي أقرب إلى الحزب منها إلى الجبهة، ربما كانت تكراراً للكتلة الوطنية، التي شكلت في حينها تياراً. وإذا كانت الوثيقة قد خضعت للمساومة بين التيارين المشار إليهما، ما أدخل فيها ما لا يُعتبر من سياسات التيار الليبرالي، فقد حرصت على أن تكون «شلبنة» (إعادة صياغة محسنة) للوثيقة الأولى من دون أن تحمل من التوضيح الذي صدر بعد ذلك سوى ظلال فقرتين هما: أن عملية التغيير التي يدعو إليها «تحصّن البلاد من خطر العدوان الصهيوني المدعوم من الإدارات الأمريكية والتدخّل العسكري الخارجي وتقف حاجزاً مانعاً أمام مشاريع الهيمنة والاحتلال وسياسات الحصار الاقتصادي وما تفرزه من تأثير على حياة المواطنين ومن توترات وانقسامات خطير»، و«سورية جزء من الوطن العربي». وربما بعض الإشارات إلى الوضع المعيشي في المقدمة من دون أن يتحدد أي هدف يخصها. ما يجعل هذه المساومة غير مفهومة بعد أن أُبعد التيار الذي دفع باتجاه تضمينها الوثيقة. وبالتالي ربما يكونا من دون معنى، سوى ما يدخل في باب «المماحكات».

وإذا كانت هذه الخلافات في المعارضة واضحة منذ زمن، وكانت تفرض تشكيل تحالف آخر، فإن هذه النتيجة تفرض أن تدفع إلى تأسيس هذا التحالف. فقد نشأ وضع جديد في المعارضة يفرض أن يتشكل تحالف يضم القوى والشخصيات التي تسعى إلى تحقيق التغيير وفق برنامج ينطلق من مصالح الطبقات الشعبية، ويسعى لتأسيس نظام ديموقراطي علماني، ويتأسس على رفض هذه الطبقات للمشروع الإمبريالي الصهيوني وعلى سيطرة الليبرالية الجديدة، وكذلك على دور سورية في الإطار العربي.

٢٠٠٧/١٢/١١

حول آفاق المعارضة السورية في الوضع الراهن

بعد الآمال التي راجت بعد عام ٢٠٠٠، بأن يتحقق الانفراج أو التغيير، عاد الوضع ليشير إلى أن المسألة أعقد ما كان يوحي الوضع آنئذ. ولهذا تراجع النشاط المعارض، واستحكم الميل للتأمل والتساؤل أكثر من الفعل، على الرغم من أن كل النشاط السابق تمحور حول الديموقراطية.

وعلى الرغم من أساسية الديموقراطية إلا أن الوضع كان يستلزم مجهوداً أكبر في فهم الظروف القائمة، حيث إن الديموقراطية لم تكن في لحظة من اللحظات معطى «طبيعياً»، بل كانت نتاج تحولات متعددة الأوجه تفرض تأسيس السلطة على أسس ديموقراطية، وبالتالي يمكن القول إن مختلف القوى انساقت وراء هدف كان يحتاج إلى حامل اجتماعي وليس إلى دعوات «نخبة» من المثقفين والسياسيين، بمعزل عن تقديرنا للدور الذي قاموا به.

وإذا كان توهم «التغير السريع»، سواء في شكل السلطة لكي تحوّل ذاتها إلى سلطة ديموقراطية، أو عبر الضغوط والسياسات الدولية والإقليمية، قد انقلبت إلى تشاؤم، وربما يأس، فإن المسألة التي تقف أمام المعارضة هي التحديد الصحيح لطبيعة الوضع، من حيث وضعها وسياساتها وفاعليتها من جهة، ومن حيث الوضع الذي تمرّ به الطبقات الشعبية من جهة أخرى، ومن ثم الوضع الاقتصادي العام وأثره على السلطة ذاتها من جهة ثالثة.

إن افتقاد كل ذلك هو الذي جعل النشاط المعارض يبدو كرد فعل على وضع الاستبداد الذي عاشته سورية منذ عقود، وليس ناتجاً عن معرفة بالظروف الواقعية، وتحديد صحيح لوضع المعارضة، وبالتالي لمقدرتها، وما يمكن أن تحققه. لهذا حدث التراجع، وعاد يستحكم في الوعي تصور أن السلطة «مطلقة القوة»، خصوصاً بعد الانفتاح الخارجي عليها، وتعزز وضعها الإقليمي.

وهو الأمر الذي يفرض أن تطرح المعارضة الأسئلة على ذاتها، أن تتلمس بنيتها قبل أن تعتقد بأنها في طريق التغير؛ فلاشك في أن القمع الطويل قد أضعف قواها، وعزلها عن حواملها الطبقية، وأيضاً لاشك في أن أجيال عديدة ابتعدت عن الفعل السياسي و«الشأن العام» نتيجة ذلك لكن أيضاً نتيجة مجمل الوضع الاقتصادي الذي كان يبعد الحاجة للفعل السياسي، وبالتالي انوجدت في «جزيرة منعزلة» هم الأعضاء القدامى، أي من دون رفد من قطاعات جديدة وشابة (مع استثناءات معدودة ومفهومة). لكن لابد من أن تتلمس صحة رؤيتها وفهمها للوضع، وهو الأمر الذي كان يشير إلى أن «الميل السياسوي» والشعارات العمومية، وبالتالي الحماس

والعفوية هي التي كانت تستحكم بها.

أسرد ذلك من أجل القول إن هذا الوضع يفترض أن تكون المهمات الأولية الضرورية هي تلك التي تتعلق بالبناء الذاتي قبل القفز إلى توهم إمكانية التغيير، وكأن التغيير ممكن من دون قوى فاعلة. لكن الإشارة إلى البناء الذاتي لا تعني الانغلاق على الذات، حيث ليس من الممكن بناء قوى تهدف إلى التغيير إلا عبر التفاعل مع ظروف الطبقات الشعبية، لأن الصراع من الأساس هو صراع طبقات وليس صراع أحزاب، وللأحزاب دور «إدخال الوعي» وتنظيم فعل ونشاط الطبقات، ورسم هدف سياسي واضح من أجل أن يصب التراكم في النضالات اليومية في الوصول إليه.

لهذا يكون السؤال حول الذات هو السؤال الأول، وهنا سنلمس مشكلات عويصة يجب أن تحظى بالجهد والوقت والأولوية، لأن فعل الأحزاب يتوقف على طبيعة بنيتها، إلا إذا صممنا على استمرار العمل العفوي الانفعالي، واكتفينا بالتناول «السياسي» الذي يركز فحسب على الحراك السياسي (وهنا تصبح السلطة هي المركز، لكن من زاوية شكلية جداً، ومن ثم تتلخص الديموقراطية في حق النشاط السياسي والانتخاب)، والمواقف السياسية عبر متابعة الأحداث السياسية والتصريحات السياسية للسلطة. وهو الذي يعني البعد الشديد عن الطبقات الشعبية، لأنها -وفق ذلك- لا تكون في «ذهن» الناشطين السياسيين، وبالتالي لا يحظى وضعها بأي اهتمام. وهنا يتلخص النشاط السياسي في علاقة: سلطة-معارضة. وهذا بالتحديد الوضع الذي حكم النشاط منذ سنة ٢٠٠٠.

لكن إعادة بناء الوعي والرؤية لا ينفصل عن وعي الواقع، وبالتالي

عن فهم الظروف الاقتصادية والطبقية القائمة. وإذا كان ذلك ممكناً عبر الدراسات لكنه ضروري عبر التواصل مع الطبقات، وهنا يبدأ تأسيس أي فعل سياسي. ولاشك في أن الظروف الاقتصادية هي التي باتت تطحن الطبقات الشعبية، فقد ارتفعت الأسعار بشكل متسارع وصل إلى حد التفارق العميق مع الأجور والمداخيل لقطاعات واسعة من الشعب. كما إن الوضع الاقتصادي بات يعاني من أزمة عميقة، سواء في ما يتعلق بالريف أو في ما يتعلق بالصناعة، حيث إننا على أبواب انهيار اقتصادي. وحيث بات التمايز الطبقي فاقعاً، وليس واضحاً فحسب، وباتت إمكانية العيش صعبة على قطاع كبير من العمال والفلاحين والموظفين، من يعملون في الدولة ومن يعملون في القطاع الخاص.

إذاً، لابد من توضيح الرؤية، ليس بالمعنى الجزئي السائد بل بمعنى رؤية كل الواقع، وهي الخطوة الضرورية من أجل بلورة السياسة الممكنة للوصول إلى التغيير. كما لابد من إنهاء النظرة «المتعالية» التي تعبر عن نرجسية البورجوازية الصغيرة، التي تنطلق من رؤية الذات فحسب، وليس رؤية المجتمع والصراعات فيه، وبالتالي ظروف الطبقات الشعبية التي من المفترض أن كثير من أحزاب المعارضة تقول إنها تعبّر عنها. وهنا يجب أن تكون مطالب هذه الطبقات في أولويات أي برنامج معارض، قبل الديموقراطية (ولكن ليس على حسابها)، فماذا تفيد كل المطالبات بالديموقراطية وأغلبية المجتمع تندفع نحو الفقر المدقع، وكيف تأسس ديموقراطية لا تحقق وضعاً أفضل لهذه الطبقات؟ وأساساً كيف يمكن أن تتحقق الديموقراطية بمن دون هؤلاء؟

وإذا كان ما أطرح «نقوصاً» عما حكم السنوات السابقة، فلأن تجربة هذه السنوات أوضحت هشاشة القوى المعارضة، وانعزالها عن الطبقات الشعبية (أو عزلها ذاتها عن هذه الطبقات بعد أن عزلها الاستبداد). وهو الأمر الذي يفرض العودة إلى الذات من أجل التقيم ودراسة المشكلات التي انكشفت، من أجل إعادة صياغة الاستراتيجية. وهذا لا يعني تجاهل الديموقراطية وأهميتها، ولا القفز عن مطالب عديدة كانت هي الأهداف التي ألهمت الحراك السابق، ومنها العلمنة وحقوق الأقليات، وقانون مدني للأحوال الشخصية (كونه يطرح من قبل السلطة في صيغة رثة)، والحريات، لكنه يعني أن الفعل المعارض عليه أن يشتمل مجمل مطالب الطبقات الشعبية، وليس في ما يتعلق بالديموقراطية فحسب، ولأن الوضع الاقتصادي الراهن يجعل الوضع المعيشي ذا أولوية لأنه أصبح ضاغطاً على معظم الشعب، وهو هاجسها اليومي، كما لأن الاقتصاد يعاني من أزمة تشير إلى انهيار قطاعاته المنتجة، وتعميم النشاطات الطفيلية والتجارة.

لكن أيضاً لأن مهمة الأحزاب التي تسعى إلى التغيير أن تكون جزءاً من الطبقات المفقرة، وأن تعبّر عنها، وأن تعمل -كما اشرنا- إلى تطوير نشاطها، وإلا أصبح كل برنامجها الديموقراطي من دون معنى.

ليس ما هو ممكن وفق القوى الراهنة، وليس من ممكن سوى عبر الاندماج بالطبقات الشعبية وفق رؤية واضحة تلمس كل المشكلات وتقدم البديل المجتمعي. وإذا كانت المسألة لا تتعلق بالانسحاب من الصراع، فإن الأولوية هي لإعادة بناء الذات في خضم الصراع ذاته. وهذه الصيغة تجعل آليات الصراع مختلفة لكنها قائمة. فإذا كنت هزمت في الحرب يجب أن تعيد

بناء الجيش لكي تكون قادراً على خوض حرب ناجحة.

لهذا أراني لا أدعو إلى «وقف» أي نشاط، لكنني أدعو إلى التأمل في البنية، وتوفير كل الأسس التي تسمح بتجديدها، في خضم الصراع ذاته.

خاتمة

الواقع الراهن والتحوّل الثوري

انحكم الوضع السوري منذ تسعينيات القرن العشرين لمتغيّر عالميّ، تمثّل في انهيار المنظومة الاشتراكية ونهاية الحرب الباردة، وبالتالي تحوّل الولايات المتّحدة إلى «القطب الأوحد» وميلها للتفرّد في تقرير مصير العالم مستندة إلى تفوّقها العسكري المطلق. بعد أن كان قد انبنى الوضع منذ الخمسينيات على أساس التناقض بين الرأسمالية والاشتراكية، أو بين الولايات المتّحدة والاتحاد السوفياتي، في إطار ما أُسمي بـ الحرب الباردة، التي سمحت بنشوء ميزان قوى عالمي ساعد البلدان المتخلّفة على أن تستقلّ وأن تطمح بتحقيق أهداف كانت السيطرة الإمبريالية تمنعها بالقوّة في الغالب، من هذه الأهداف: التطوّر الاقتصادي وبناء الصناعة، الطموح لتحقيق التوحيد القومي، تطوير القدرات العسكرية، واستقلالية دور الدول في العلاقات الدولية.

بمعنى أن هذه البلدان تمتّعت بحرية المناورة إلى أبعد مدى، كما بالأدى على التناقضات. وهذا ما سمح بتحقيق تطوّر معيّن، حيث جرى تدمير البنى الاقتصادية الاجتماعية القديمة (الإقطاعية)، وبُدِء ببناء الصناعة وتطوير الاقتصاد. لكن طبيعة الفئات التي حكمت، أسّست لنشوء سلطة استبدادية عِبْرها كان يتمّ تحقيق مصالح تلك الفئات، من خلال نهب الرأسمال المتراكم في يد الدولة، والذي نتج من التأميم والمصادرات، وبالتالي توظيفها في «البناء»الذي بات مشوّهاً نتيجة ذلك. ولكن كانت الحركة السياسية بمجملها تتدمّر، ونشأت أجيال لم تولِ اهتماماً للشأن العام، وبالتالي لم تدخل ميدان النشاط السياسي.

هذا الوضع فرض إعادة البحث من جديد عن أفق للتغيير، حيث تتفاقم الأزمة الاجتماعية نتيجة الوضع المعيشي الصعب الذي باتت تعيشه الطبقات الشعبية، بعد التسارع الذي حكم عملية الخصخصة وتعميم الاقتصاد «الحر»، لكن المهيمن عليه من قبل الرأسمالية الجديدة (مع حصة للرأسمالية القديمة). وتقف استبدادية السلطة في وجه كل محاولات تفعيل الحراك المجتمعي، وهي تدافع عن هذه الرأسمالية التي لها طابع مافيوي واضح، وتسعى إلى التشبيك مع الرأسمال الإمبريالي من أجل تحقيق مصالحها. على الرغم من «التناقض» الذي يحكم علاقتها مع ذلك الرأسمال، وخصوصاً مع الإمبريالية الأميركية. والذي يبدو كـ «تناقض» شكلي لأن الخلاف فيه هو حول شكل السلطة أكثر منه خلاف حول سياسات وأهداف.

وبالتالي فإذا كانت التناقضات الطبقية تتصاعد نتيجة الوضع الاقتصادي، فإنها تتصاعد في إطار وضع عالمي مقلق، وأخطار تعصف في كل المنطقة،

انطلاقاً من الميل الإمبريالي الأميركي، والأوروبي إلى الهيمنة وفرض تغييرات عميقة في الجغرافيا السياسية لها. لهذا تعيش سورية وضعاً مربكاً، ومنذراً بتغيّرات عميقة نتيجة تراكب أخطار متعددة، في وضع تبدو فيه قوى التغيير هامشية ومشتتة، وبعضها يتشابك مع الضغوط الإمبريالية.

حدود التغيير وإمكانات مختلف القوى

أ- إذا بدأنا بعزل الوضع العالمي والدور الأميركي في الضغط والتغيير، يمكن أن نطرح السؤال: هل هناك إمكانية لتحقيق التغيير من الداخل؟ أي بقوى داخلية؟ سواء هدف التغيير إلى تغيير السلطة أو تغيير آلياتها فحسب؟

من الضروري هنا أن نلمس ميزان القوى الداخلي، وطبيعة التوازن بين السلطة كقوّة حاكمة والحركة السياسية المعارضة. ولكن من الضروري أن نلمس كذلك حدود الحراك الاجتماعي؛ لأن أيّ تغيير، أو أيّ ضغط، لن يكون ممكناً من دون قوّة اجتماعية. فقد استندت السلطة في فِعْلها التدميري إلى الحركة السياسية (سواء بدمجها بالسلطة عبر الجبهة، أو بوضعها في السجون وشلّ حركتها المجتمعية)، إلى التكوين الطبقي الذي أسهمت في تشكيله، من خلال الإصلاح الزراعي الذي وسّع من الفئات الوسطى في الريف (صغار ملاّك الأرض)، وأيضاً ربط مصلحة الفلاّحين بالدولة عبر الدور التسويقي الذي أدته، وكذلك دورها في توفير المواد الضرورية للزراعة (البذور والأسمدة واللقاحات والمبيدات). كما من خلال التأميم والتوسّع في التصنيع، الأمر الذي سمح بإيجاد فرص عمل لجيش العمل الاحتياطي الذي تحرّر من الريف بعد قانون الإصلاح الزراعي والقضاء

على الإقطاع. ولقد كانت الدولة المجال الأكبر للتوظيف، في الجيش والأمن والإدارات، ما وسّع كذلك من قاعدة الفئات الوسطى المدينية. وفي إطار كلّ ذلك حقّقت الدولة العديد من المطالب العمالية، فأقرّت تحديد ساعات العمل بثماني ساعات، وحقّقت الضمان الاجتماعي والصحّي، وحقّ العمل ذاته. إضافة إلى تحقيق التوازن بين الأجور والأسعار عبر ضبط الأسعار والتحكم بالتجارتين الخارجية والداخلية؛ في الوقت ذاته الذي انفرض فيه التعليم المجاني الذي لامس أحلام فئات واسعة خصوصاً في الريف الذي كان يشكّل الكتلة الأساسية من السكان، والكتلة الأساسية التي كانت تعاني أقسى أشكال الاضطهاد الإقطاعي.

وبالتالي تشكّل تكوين طبقي تغلب عليه سيطرة الفئات الوسطى الريفية والمدينية، وتحقّق فيه وضع أفضل للطبقات الفقيرة (العمال والفلاحون الفقراء). وأصبحت الدولة تستحوذ على كتلة أساسية من قوّة العمل، سواء كان عملها في الإدارات أو في المشاريع المملوكة للدولة، أو لها مصلحة في العلاقة مع الدولة (خصوصاً هنا الفلاّحون، وحتى فئة التجار والصناعيين). هذا الوضع كان يقود حُكماً إلى حالة من «الاستقرار الطبقي»، ودعم اجتماعي من كلّ هذه الفئات للسلطة. وبالتالي توفير المقدرة للسيطرة على اتحادات العمال والفلاّحين والطلبة خصوصاً، قبل السيطرة العنيفة على باقي الاتحادات المهنية، التي مثّلت الفئات الوسطى المدينية المطالبة بالديموقراطية خلال أزمة سنوات ١٩٧٩ - ١٩٨٠.

هذه الملاحظة الأخيرة يمكن أن تلقي الضوء على مشكلة سوريا نهاية سبعينيات القرن الماضي، حيث نشأت المعارضة من طرفين، **الأوّل**: هو

الفئات الوسطى المدينية التي بدأت تحلم بتحقيق الديموقراطية. ولقد سار في هذا المسار أحزاب متعدّدة هي التي شكّلت «التجمّع الوطني الديموقراطي»، لكنها شملت فئات مهنية عملت في اتحادات المهندسين والمحامين والأطباء بدرجة أقلّ. والثاني: جماعة الإخوان المسلمين التي عبّرت عن فئات وسطى مدينية كان التطوّر الاقتصادي يهمّشها، وأقصد بالأساس الحرفيين وصغار التجّار، أو البنية التجارية الحرفية التقليدية التي كانت تشكّل عَماد المدن. ولقد جمعت بعض الفئات الريفية في مناطق كانت لازالت مغرقة في التخلّف (حوران وريف حلب خصوصاً). وبين هذا وذاك كان صراع البعث العراقي ضد السلطة من موقع الحلم بالوصول إليها من دون أن يكون له أيّ برنامج مختلف، أو رابطة العمل الشيوعي (ثم حزب العمل الشيوعي) التي انطلقت من أن الرأسمالية استنفدت ضرورتها، فاعتقدت بأن الواقع يفرض الانتقال إلى الاشتراكية، وإنْ من أجل تحقيق «البرنامج الانتقالي» أولاً. وبالتالي تضادّت مع الحركة الأصولية ولم تقبل برنامج «التغير الوطني الديموقراطي» الذي طرحه التجمّع.

وفي ما عدا تلك الفئات الوسطى التقليدية والمهنية، كان التكوين الاجتماعي خارج الصراع القائم. حيث كان إما داعماً للسلطة نتيجة مكاسبه، أو محايداً نتيجة وضعه المستقرّ. حتى أن قطاعات أساسية من البورجوازية التقليدية كانت متحالفة مع السلطة، وكيّفت مصالحها معها عبر تحالف «موضوعي»، على الرغم من «تدخّلات القوّة» التي قامت بها فئات من السلطة لـ «الشراكة» الاقتصادية مع هذه الفئات، والتي بدت كـ «خوّة».

لكن البورجوازية في المقابل استفادت من نهب الدولة بطرق شتّى (المشاركة في مشاريع عبر القطاع المشترك، والتهريب والتسويق للدولة).

وبالتالي كان الصراع (خارج صراع الإخوان المسلمين) يتّخذ شكلاً «سياسياً» فحسب، من دون قاعدة اجتماعية، وفي إطار مطالب ديموقراطية عامة كانت تعبّر عن ميول فئات وسطى مدينية (على الرغم من وجود بعض المطالب الأخرى المحدودة)، في مواجهة سلطة امتلكت قوّة هائلة نتيجة استنادها إلى قاعدة اجتماعية واسعة. الأمر الذي مكّنها من بناء أجهزة أمنية قوية على الرغم من ضعف فاعليتها، ومستفيدة من الإطار الطائفي في ذلك لضمان الولاء المطلق. ما أسّس لنشوء سلطة مستبدّة فائقة القوّة ومتمكّنة. وبالتالي كانت قادرة على فرض هيمنتها على النقابات والاتحادات والمنظمات التي أنشأت معظمها، وكذلك على المدارس والجامعات، وفي الغالب على المؤسسات الدينية والنوادي الرياضية والمنتديات. أيّ على كلّ أركان المجتمع المدني وعلى معظم أركان الحياة الاقتصادية والتعليم. وعلى الجيش بكلّ تأكيد. وكذلك على الحياة السياسية بالطبع، خصوصاً بعد دمج أحزاب لها تاريخ مثل الحزب الشيوعي السوري في الجبهة الوطنية التقدمية التي كانت الغطاء السياسي لمارسات السلطة، وفي الوقت نفسه «الدليل» على تعدديتها! لتبدو السلطة وكأنها تبتلع المجتمع، حيث السياسة المحكومة من قِبل الأجهزة الأمنية تهيمن على الاقتصاد والتكوين الاجتماعي وعلى «الحياة العاديّة»، أيّ على تفاصيل حياة المواطنين «من المهد إلى اللحد»، وهو الأمر الذي أسّس لنشوء السلطة الشمولية.

وكان هذا الوضع يفرض تهميش الحركة السياسية: الملتحقة بالسلطة،

والتي أصبحت آلياتها متوافقة مع آليات السلطة، ومحدَّدة بها، وبالتالي لم تكن قادرة على الخروج عنها. والمعارضة التي تعرّضت لضربات أمنيّة قوية، دمّرت قواها، وحوّلتها إلى هوامش، حيث عانت من كون معظم كادرها قد دخل السجون، ومنْ بقي عاش متخفّياً وفي وضع صعب. لكن الأهمّ هنا أن ذاك التكوين الاجتماعي الذي وُجد (والذي كان يعبّر عن مرحلة انتقال من نمط قديم/ إقطاعي جرى تدميره، إلى آخر جديد كان يتشكّل من دون أن يعني ذلك أنه سيتصر) أسّس لنشوء أجيال لم تدخل المجال السياسي، وظلّت بعيدة عن التفكير والعمل السياسيين، على الرغم من تفتّحها على آفاق من الوعي كبيرة نتيجة التطوّر العام العالمي وتقنيات التواصل والتطوّر المعرفي (بعكس الواقع الريفي السابق الذي جعل المعارف محدودة وإمكانيات التواصل شبه معدومة، مع استمرار الثقافة التقليدية، وهو ما حكم الحركة السياسية السابقة). الأمر الذي فرض إحداث قطيعة بين الحركة السياسية بمختلف أطيافها (في ما عدا حزب السلطة الذي استقطب كل منْ يسعى إلى امتياز مادي أو معنوي، على الرغم من أن هؤلاء ظلّوا من دون معرفة سياسية)، وبين المجتمع الذي كان يتشكّل من أبناء هؤلاء الذين حصلوا على الأرض، أو الذين أصبحوا عمالاً أو موظّفين، في دولة باتت هي ربّ العمل الكبير. وإذا كان قد تهمّش وضع الريف السياسي، وكذلك وضع العمال السياسي نتيجة هيمنة السلطة، وبات هؤلاء «يعيشون الحياة» فحسب، وما دام كلّ ذلك قد أوجد استقراراً اجتماعياً، فإن «أبناءهم» الذين أصبحوا طلاباً باتوا غير معنيين بالنشاط السياسي، خصوصاً وأن قوة السلطة القمعية أشارت إلى الخطر الذي يلاحق كلّ منْ يمارس هذا النشاط، إضافة إلى أن «مصالحهم

المباشرة» لم تَعُدْ تؤسّس الدافع للانخراط.في العمل السياسي.

وهذا الأمر كان يهمّش الحركة السياسية من جهة، لكنه كان يحوّلها إلى حركة هرمة من جهة أخرى. لأنها لم تَعُدْ تُرفد بناشطين جدد، ما قلّص من مقدرتها وفاعليتها وامتدادها. وحيث باتت متشرنقة في وعيها «القديم»من دون رفد جديد، وبالتالي من دون المقدرة على رؤية المتحوّلات. مع ملاحظة أن وعيها وتصوّراتها كانت إشكالية، وهذا ما يحتاج إلى بحث جادّ، لكنه كان ينعكس على مقدرتها على وعي التحوّلات التي جرت منذ الوحدة المصرية -السورية سنة ١٩٥٨، وخصوصاً منذ انقلاب آذار/ مارس سنة ١٩٦٣ وبالتالي تقديرها للدور الذي يمكن أن تؤديه في الوضع الجديد. وكان ذلك سبباً في أزمتها وتهميشها، حيث إن معظم المهام التي نادت بها لم تخرج عمّا تحقّق، وبعضها كان طموحه أقلّ ما تحقّق، مثل الحزب الشيوعي مثلاً.

ولاشكّ في أن السلطة تسير نحو الضعف والهزال منذ بدء الأزمة الاقتصادية سنوات ١٩٨٥-١٩٨٦، نتيجة تناقص المساعدات القادمة من الدول النفطية، ووضوح ارتباك البناء الاقتصادي الذي تحقّق خلال عقدين، ومن ثَمّ تصاعد النهب الذي بات قانوناً عاماً، وفرض نشوء تمايز طبقيّ واضح خلال العقود الأربعة السابقة، حيث قلّة باتت تمتلك مليارات الدولارات هي تلك التي تبوأت مناصب كبيرة في الدولة، وأكثرية مفقرة. وإلى تأزّم وضع «القطاع العام» وإفلاس شركات عديدة كانت تموّل من ميزانية الدولة، الأمر الذي أوقعها في وضع حرج. وبالتالي تشكّل «طبقة» تميل إلى التخلّص من دور الدولة الاقتصادي، وإلى احتكار السوق لمصلحتها المباشرة. وهو ما فتح الأفق لحراك اجتماعي بدأ في بعض

الإضرابات العمالية، وبعض التحرّكات الاحتجاجية. وكذلك فإن الوضع الراهن يتّسم بوجود أزمة اقتصادية طالت الدولة نتيجة تراكم النهب وسوء التخطيط الاقتصادي وقلّة كفاءة المدراء والمسؤولين، تنذر بانهيار اقتصادي، في الوقت الذي تتزايد فيه إمكانية تصاعد الحراك الاجتماعي. وفي وضع عالميّ ينذر بالخطر على السلطة التي باتت محاصرة ومهدّدة، وبالأساس على الوطن كله.

بمعنى أن الاستقرار الذي أفادت منه السلطة طيلة عقود بات في مهبّ الريح، وأن قوّتها باتت تتآكل بعد أن انفضت قاعدتها الاجتماعية عنها، وباتت تشكّل خطراً نتيجة أزمتها التي يمكن أن تدفعها إلى «التمرّد» والعصيان.

لكن على الرغم من ذلك، لازالت الحركة السياسية تعيش وضع العقدين الأوّلين من سلطة البعث، وتعتقد أن قوّة السلطة لازالت كما كانت، وأن الوضع الشعبي لازال كما هو، أو أنها لم تفكّر في النظر إلى واقع الطبقات الشعبية، وكذلك لم تلمس تآكل السلطة وانحدار قوّتها. وإذا كان قد أصبح بمقدورها الجهر بآرائها، فهي لازالت تعتقد بأن هذه السلطة مؤبّدة. ونتيجة الوضع الذي حاولتُ توصيفه للتو، حيث هيمنت السلطة على المجتمع (بالتالي بدا أن ليس هناك مجتمع أصلاً)، وحيث بدت السلطة هي الجبروت، فقد تمركز الخطاب المعارض حول الديموقراطية التي بدت أنها المطلب الوحيد، وتغلّب الميل لمطالبة السلطة لتغيير ذاتها، أو الحلم بدور «خارجي» لتغييرها. ولقد باتت تتشكّل المعارضة من نخبة من السياسيين القدامى في الغالب، ومن مثقفين، منغلقة ومعزولة عن الواقع الاجتماعي، وبعيدة عن الحراك الاجتماعي الذي بدأ يتشكّل. ولاشكّ في أن التوترات

الاجتماعية وحالات الإفقار التي باتت تطال قطاعاً واسعاً من الطبقات الوسطى والدنيا، أصبحت تشكّل الأساس لميل تديّنيّ لدى قطاعات اجتماعية، باتت تشكّل بيئة لحركات أصولية، مثل الإخوان المسلمين و«القاعدة» (أو التيار الوهابي عموماً الذي يبدو أنه هو الذي يقاوم أميركا)، وبالتالي أصبحت قاعدة أساسية لإمكانية تحوّل هذه الجماعات إلى قوّة فعلية. لكن لازال قمع السلطة وإمساكها الوضع الداخلي يمنع تلك الجماعات من الوجود القوي، على الرغم من أن أيّ تحوّل في السلطة باتجاه «انفراج ديموقراطي»، أو نهاية السلطة، سوف يجعلها قوّة فاعلة، بعكس كل الأحزاب الأخرى التي ستبقى تمثّل النخبة السياسية الثقافية. وهذا لا يعني «تخويف» من طرح مسألة التغيير، بل يعني رؤية الوقائع كمقدمة للوصول إلى استنتاجات ضرورية لفعل اليسار الماركسي. وبالتالي يجب أن نلحظ بأن تقوقع النخبة ضمن خطاب «موحّد» من دون تمايزات واختلافات هي في صميم الواقع، ويركّز على المستوى السياسي فحسب، لن يسهم في أن تتقاطع مع الوضع الاجتماعي المتأزّم والذي يطرح أسئلة أخرى ويطمح إلى مطالب تتعلّق بعيشه قبل أن تطال الديموقراطية. وميزة الأصولية، والتي تجعل منها قوّة قادرة على التغلغل في النسيج الاجتماعي، هي في عنصرين، الأوّل، الدين الذي يشكّل جسراً ما وإنْ كان غير كافٍ، حيث يمكن أن يعبّر كذلك عن توترات اجتماعية محدودة، والثاني، الصراع العالمي للإسلام الجهادي ضد «الغرب»، وبالتالي تقاطعه مع الميل الشعبي الرافض للسيطرة الأميركية الصهيونية. وسنلمس بأن الموقف من التوترات الاجتماعية غائب لدى النخبة المعارضة، كما إن الموقف من الحرب الإمبريالية الأميركية ملتبس لدى قطاع منها، وهو غائب في فِعلها السياسي كذلك.

و إذا كانت الأزمة الاجتماعية قد بدأت عبر التفارق بين الأجور والأسعار، كما عبر نسبة الفقر التي بلغت وفق إحصاءات رسمية ما يقارب ثلث السكان (٥،٣ مليون شخص)، هم الذين يعيشون تحت خط الفقر (الذي يساوي دولاراً واحداً في اليوم)، على الرغم من أن نسبة الفقر أعلى من ذلك إذا علمنا أن متوسط دخل الفرد لا يزيد على مئة دولار، بينما تشير دراسات رسمية أجريت قبل أربع سنوات إلى أن متوسط الدخل الضروري للعيش يجب أن يقارب الـ ٤٠٠ دولار (١٨ ألف ليرة سورية)، وهو مبلغ يساوي أضعاف متوسط الأجور الحالي. وهذا ما يدفع إلى الحراك الاجتماعي. وبالتالي فإذا كانت الأزمة الاجتماعية قد بدأت، فإن الوضع «الموروث» يشير إلى بطء الفاعلية الاجتماعية نتيجة «الخوف» الذي رافق المرحلة السابقة، على الرغم من أن بعض الاحتجاجات قد بدأت، وأن التململ قد أصبح بادياً للعيان. وبالتالي فإن انفجار الوضع ليس قريباً، أو ليس الآن، على الرغم من أنه بات يرفد السياسة بفاعلين جدد ليس من مؤشر إلى قدرة الأحزاب القائمة على استقطابهم.

وعلى الرغم من أن قوّة السلطة قد تراجعت، وباتت «مفككة» وهشّة ومأزومة، نتيجة الوضع الاقتصادي الداخلي وخطر تفجّر أزمات متعدّدة، وحدوث اضطرابات اجتماعية، كما نتيجة الوضع الدولي الضاغط، فإن ميزان القوى الداخلي لازال يميل لمصلحتها، حيث - وكما أشرنا - أن القوى المعارضة منحصرة في نخبة سياسية ثقافية «هرمة»، وهذا الانعزال هو الذي جعلها تضخّم من الحاجة إلى الديموقراطية كما نوّهنا قبل قليل، لأنها تعتقد بأن الانفراج الديموقراطي هو الذي سوف يسهّل لها التفاعل مع المجتمع، ويفتح لها أفق التحوّل إلى قوّة سياسية فاعلة. بينما تكمن

المشكلة في مسائل أبعد من الاستبداد الذي يفرض المطالبة بالديموقراطية، على الرغم من أهمية ذلك، تتعلّق بوعيها وبنيتها وأهدافها، وخصوصاً تحويل «الحلقة المركزية» التي هي الديموقراطية، إلى حلقة وحيدة، حيث يجري «اللعب» في فضائها من دون لمس أسس الاستبداد وبالتالي مشكلات الطبقات الشعبية الناتجة من النهب الذي كان الاستبداد غطاؤه السميك. لهذا يجري تضخيم المطلب الديموقراطي واعتبار أنه هو «الحلّ السحريّ» لكلّ المشكلات، على الرغم من أن الديموقراطية هي - في الوضعية التي نناقشها - آليات سلطة تنظّم الصراع بين قوى اجتماعية سياسية، وتحدّد كيفية استلام السلطة وتنظيم الحكم. بمعنى أن رؤية الأحزاب للعمل السياسي، النابعة من وعي «بسيط»، هي التي تشكّل مبدأ تقوقعها، وهذا ما لن تحلّه الديموقراطية.

ب- لاشكّ في أن انهيار المنظومة الاشتراكية ونهاية الحرب الباردة، قد وضعتا السلطة السورية في مأزق، حيث انتهت الظروف التي كانت تسمح بالمناورة، وبالتالي تحدّد الخيار في الخضوع للقطب الأوحد أو مقاومته، ولأن خيارات السلطة انبنت على التوازن الدولي، فقد باتت تميل إلى التكيّف منذ الاشتراك في الحرب الأميركية الأولى على العراق سنة ١٩٩٠-١٩٩١، على الرغم من أن السياسة الأميركية ظلّت تضعها في موقع ملتبس.

لكن المتحوّل العالمي كان عنصراً واحداً، حيث يمكن أن نلمس المتحوّل الداخلي. فقد قادت التجربة ذاتها إلى مشكلات حقيقية، وإلى وضع غير مستقرّ، أو يميل إلى التأزّم. وبات الوضع هشّاً وقابلاً للتحرك.

فإذا كانت الإجراءات التي قامت بها السلطة في المرحلة الأولى قد

أوجدت قاعدة اجتماعية عريضة تستند إليها، بفعل قانوني الإصلاح الزراعي والتأميم، وكلّ الإجراءات التي تتعلّق بحقّ العمل والضمان الاجتماعي ومجانية التعليم. وحيث بدا أنها تحقّق تطوّراً في المجتمع. فقد بدأت الأمور تتوضّح بعدئذٍ، حيث سنلمس ثلاثة مسائل أساسية حكمت صيرورتها: (١) فقد تبلورت كسلطة فردية دكتاتورية تعتمد على حكم الأجهزة الأمنية، وتأسّست في شكل شموليّ هيمن على كلّ مفاصل المجتمع، من الإدارات البيروقراطية واحتياجات المواطن العادية إلى النقابات والاتحادات، إلى الحياة العادية للمواطنين (الولادة والزواج والوفاة والحصول على الهوية والمشروع التجاري.....)، بحيث تغلغلت في مسام المجتمع وأصبحت حاضرة في كلّ مكان. وإذا كانت قد سمحت بكلّ نشاط شخصيّ، بما في ذلك السرقة والرشوة، فقد حرّمت النشاط السياسي حتى على القوى التي شكّلت «الجبهة الوطنية التقدمية». وبهذا فقد كانت تتعامل بعنف مع كلّ المعارضين، وتنهي المجال السياسي بشكل تامّ، في الوقت الذي كانت تلغي دورها كدولة لها مهمات تتعلّق بخدمة المواطن وتسهيل نشاطه العادي وتطبيق القانون.

ومن هنا نبع الميل للتأكيد على الحريات الأساسية، وحقّ النشاط السياسي والديموقراطية، حيث إن نمط السلطة هذا كان تدخّلياً في المستوى السياسي والإداري إلى أبعد مدى، الأمر الذي قاد إلى توجيه ضربات عنيفة إلى أحزاب المعارضة أنهت بعضها، وهمّشت الآخر. كما قاد إلى حصر نشاط أحزاب الجبهة في إطارات محدودة أضعفتها إلى حدٍّ كبير. بحيث باتت الحركة السياسية تشكّل هامشاً في الصورة العامة.

(٢) وإذا كانت قد تحسّنت أوضاع فئات اجتماعية واسعة في المرحلة الأولى، حيث حصلت على أرض أو على عمل وعلى حقوق، وبالتالي أحسّت بتحسّن كبير في وضعها، تحسّن يوازي النقلة، فإن السنوات الماضية أعادت فرز الوضع الاجتماعي بحيث لم يعد تطوّر الأجور يوازي تصاعد أسعار السلع والاحتياجات الأساسية للحياة، لأن توزيع الثروة أصبح مختلاً لمصلحة فئة محدودة عملت على نهب موارد الدولة، وكانت تستفيد من المشاريع التي تمتلكها الدولة لتحقيق مصالحها الخاصة عبر طرق مختلفة كانت تودي بالمشاريع ذاتها وتنعكس خسارة على الدولة وبالتالي على المجتمع، وهو الأمر الذي يؤسّس الآن للحديث عن تراكم ديون تلك الشركات، وعن ضرورة خصخصتها لأنها أصبحت عبئاً على الدولة من دون الإشارة إلى السبب الجوهريّ في ذلك، ألا وهو النهب، ومن دون التأكيد على أن هناك خياراً آخر غير الخصخصة يمكن أن يُتّبع ويجب أن يُتّبع. وبالتالي فقد كان نشاط الدولة الاقتصادي، الذي أفاد قطاعات واسعة من مختلف الطبقات، مجالاً لنهب هذه الفئة للتراكم الرأسمالي الذي من المفترض أنه ملك للمجتمع، وتحويله إلى ثروة خاصة وُضعت غالباً في البنوك الأجنبية، الأمر الذي دمّر صيرورة التطوّر ذاتها وأوصلها إلى مأزق حتميّ.

ولقد أصبح واضحاً أن فئة قليلة باتت تمتلك ثروة هائلة، بينما أفقرت قطاعات شعبية كبيرة، وتضعضع وضع الفئات الوسطى، ما بدأ يشكّل قطيعة بين هذه القطاعات (التي كانت تشكّل قاعدة السلطة) والسلطة ذاتها. وباتت أوضاعها سيئة، وهي في مرحلة يمكن أن يزداد السوء فيها نتيجة ارتفاع الأسعار من دون ارتفاع موازٍ للأجور، ونتيجة الخصخصة والانفتاح على العولمة والتعميم الفظ لليبرالية الجديدة. كما سيقود ذلك إلى

ازدياد هائل في عدد العاطلين عن العمل، وفي الحاجة إلى التعليم. وسيقود كذلك إلى انهيار الضمان الاجتماعي وتردّي الوضع الصحّي. وهذه كلها تفرض طرح مطالب جدّية وضرورية، وهي كلها ستكون أساساً لنشوء أزمات اجتماعية حقيقية، خصوصاً بعد تسارع تخلّي الدولة عن دورها عبر خصخصة سريعة، وانفتاح متسارع على «العالم الرأسمالي» كما حدث خلال سنوات ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

(٣) والوضع الآن يشير إلى توقّف «التنمية»، حيث إن الميل الليبرالي فرض تراجع دور الدولة الاستثماري، من دون أن يكون ممكناً أن يأدى القطاع الخاص الدور الضروري لتشغيل قوّة العمل الفائضة، ولتحقيق «التنمية» عبر التوظيف الضروري في القطاعات المنتجة. وسوف يؤدي الاندماج بالعولمة إلى انهيار ما بُنيَ وقطْع الطريق على أيّ ميل لبناء القوى المنتجة.

وبالتالي فإن القوّة التي إمتلكتها السلطة خلال مراحلها الأولى آخذة في التآكل، وأصبحت أضعف بعد أن انحسرت قاعدتها الاجتماعية. لكن وضع الحركة السياسية ضعيف، وفاعليتها محدودة، وتميل في الغالب نحو موقف ديموقراطيّ ليبراليّ، وبالتالي تبدو أنها تتكيّف مع الميل «الموضوعي» نحو «انتصار الليبرالية» والتبعية للنمط الرأسمالي.

إن تناقضات الوضع الداخلي تتصاعد نتيجة تمركز الثروة وإفقار الطبقات الشعبية، وهو الأمر الذي فرض بدء حراك بطيء لكنه متصاعد. كما إن ضعف السلطة يفرض أن يتحوّل الحراك إلى فعل، وأن يتصاعد كلما تنامى ضعف السلطة. الأمر الذي يشير إلى انفتاح أفق الصراع الداخلي. لكن كلّ ذلك يحدث لحظة الدور الأميركي من أجل التغيير، وبالتالي تحدث

كل هذه التحولات وتنامي الصراعات في وضع دولي تدخلي، يعمل من أجل فرض مصالح الطغم الإمبريالية. وهو الأمر الذي يفرض مواقف واضحة من هذا الدور لأنه يشكل أخطاراً حقيقية راهنة ومستقبلية، ولأنه سوف يجلب مشكلات أعمق في كلّ الأحوال. ولقد قاد استبداد السلطة إلى ضعف الحراك السياسي إلى الحدّ الذي يجعل مواجهة الفعل الأميركي محدودة بعد أن دمّرت السلطة الفعل السياسي، وهي أيضاً ضعفت إلى حدٍّ بعيد.

طبيعة التناقضات ووضع القوى

وهذا التحديد للسلطة يعني أننا لا نشير إلى السلطة بالمعنى السياسي فحسب، بل نشير إلى الفئات التي نهبتها والتي أفقرت المجتمع ودمّرت «القطاع العام»، والتي بدأت مصالحها تتشابك مع الرأسمال العالمي. لهذا كانت تميل إلى التفاهم مع الدولة الأميركية والتكيّف مع سياساتها، على الرغم من أن قصر النظر السياسي لديها جعلها (أو جعل قطاعات متنفّذة منها) لا تفهم حدود القوّة الأميركية ولا طبيعة سياساتها، وقرارها في ما يتعلّق بالسلطة ذاتها. الأمر الذي دفعها إلى ممارسة تكتيكات خاطئة أسهمت في تورّطها، عبر محاولتها توهّم دور لم يعد ممكناً، ووجود لم يعد متاحاً، واستمرار بات موضع شك.

وكان تناقضها المجتمعي، وليس السياسي الذي تمثّل في استمرار السياسة الأمنية ومنع السياسة في المجتمع فحسب، بل تناقضها الطبقي كذلك الذي بات واضحاً عبر تحوّل الفئات الحاكمة إلى «طبقة» بالغة الثراء، نتيجة

النهب الذي مورس طيلة العقود الأربعة، قد أوجد «بؤر تفجّر» اجتماعيّ ذات خطورة. بمعنى أن المسألة لم تعد مسألة سلطة تسلّطية فحسب، حيث يمكن تغيير آلياتها باتجاه ديموقراطي، بل غدت مسألة صراع طبقيّ يتخذ أشكالاً طائفية أو قومية أو طبقية صريحة، يمكن أن تتطوّر بتسارع بالتوازي مع خطوات تلك الفئات الحاكمة إلى تسريع النهب، أو التحوّل نحو اقتصاد السوق وإنهاء دور الدولة الرعائي كما حدث في السنة الأخيرة.

هذا الوضع يجعل التناقض بين تلك الفئات والطبقات الشعبية متفاقماً، من دون مقدرة على تمويهه أو تحييده. ويجعل تلك الفئات، وبالتالي السلطة، غير قادرة على تخفيضه، لأن ذلك يعني وقف النهب وتوظيف أموال طائلة لتحسين وضع الطبقات الشعبية ذاتها، هي غير موجودة لأنها هُرّبت إلى البنوك الأجنبية، إضافةً إلى أن هذه الفئات لم تعد تفكّر أو تمتلك المقدرة على ذلك. وهو الأمر الذي يجعلها لا تميل إلى تقديم تنازلات جدّية داخلية لإعادة ترتيب التناقضات، حيث إن ذلك يفترض تقديم تنازلات جوهرية في المستوى الاقتصادي عبر رفع سريع للأجور بما يحقّق مستوى معيشيّ أفضل، وضبط العلاقات الاقتصادية من أجل التحكّم بالأسعار (وهي تفعل العكس من ذلك)، كما إلى التوظيف الاستثماري بما يسمح بامتصاص البطالة الحالية واستيعاب العمالة الوافدة سنوياً، وبتحريك عجلة التطوّر من جديد. وتنازلات في المستوى السياسي تفرض إنهاء كلّ ما هو استثنائي، وإلغاء الطابع الاستبدادي التدخّلي الشمولي للسلطة، وتحقيق الحرّيات العامة، والاتجاه نحو تأسيس نظام برلماني ينطلق من إلغاء الدستور الحالي وصياغة دستور جديد ديموقراطي ويكرّس العلمانية. وتنازلات أخرى في المستوى الاجتماعي تتعلّق بالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي (أي

بدور الدولة الرعائي). لكي يؤسّس كلّ ذلك لتحييد التناقض الكامن بين السلطة والطبقات الشعبية، من أجل توافق على مواجهة المشروع الإمبريالي الأميركي. وهذا الوضع هو الذي جعل السلطة تفكّر في التكيّف مع السياسات الأميركية وليس «التنازل» للطبقات الاجتماعية، حيث باتت مصالح المافيات الحاكمة تترابط مع الرأسمال الإمبريالي وليس مع المجتمع.

وإذا كانت الدولة الأميركية تسعى إلى تغيير السلطة، وتهديد البلد في إطار رؤيتها للوضع الجيوسياسي في المنطقة، فإن المقدرة على التفاهم بين السلطة والطبقات الشعبية لا تبدو ممكنة، حيث إن التناقض العميق في المستويين السياسي (الاستبداد) والاقتصادي (الوضع المعيشي)، يفرض تنازلات كبيرة من السلطة وهو ما لا تميل إلى تحقيقه، على الرغم من أن الميل العام لتلك الفئات الحاكمة هو التفاهم مع الولايات المتحدة والتكيّف مع مشروعها، وهو خيارها الوحيد لأن مصالحها باتت تفرض ذلك.

إذاً، سيكون التناقض قائماً في مستوى أوّل بين الطبقات الشعبية والسلطة بصفتها تمثّل فئات مافياوية نهبت «القطاع العام»، وأفقرت تلك الطبقات، وأيضاً بصفتها دكتاتورية انطلاقاً من أن الدكتاتورية هي الغطاء الذي سمح بتحقيق كلّ ذلك النهب، وبالتالي أوجد التمايز الطبقي (التفارق الطبقي). لكن التناقض في مستوى ثانٍ هو بين الطبقات الشعبية والمشروع الإمبريالي الأميركي (أو الإمبريالي بقيادة أميركية)، نتيجة «الطابع العام» للرأسمالية كونها تنهب المجتمعات والطبقات، وتفقر الشعوب وتمنع تطوّرها. وكونها تنزع نحو الحروب البربرية وتميل لاحتلال دول. ونتيجة كونها (بالتالي) تحتلّ العراق وفي ترابط لا ينفصم مع الدولة الصهيونية

التي تحتلّ فلسطين، وكذلك مجمل سياساتها العامة تجاه الوطن العربي وكسر طموحه نحو الاستقلال والتحرّر والتوحّد (وهذا هو نتاج الشعور القومي العام لديها، والذي هو نتاج الشعور بأن تطورها مرتبط بذلك). وثالثاً، نتيجة استهدافها سوريا وسعيها إلى صياغة النظام السياسي الاقتصادي بما يتوافق مع مشروعها الإمبريالي الصهيوني. ولاشكّ في أن الإحساس بالخطر الأميركي حقيقة واضحة لدى تلك الطبقات.

وفي مستوى ثالث، فإن «التناقض» بين الفئات الحاكمة والإمبريالية نتج، في لحظة، من رؤية كلّ طرف لدوره، وبالتالي لدور الآخر، إقليمياً وعربياً. وعن عدم التطابق بين ميل الرأسمالية الإمبريالية لفرض الليبرالية الجديدة المتوحّشة، وبالتالي إطلاق هيمنتها على البنى الاقتصادية (بما في ذلك تدمير بنى قائمة - الصناعة مثلاً - وإعادة صياغتها) هذا من جهة، وميل الفئات الحاكمة إلى «الهدوء» في تكييف انفتاحها وخضوعها (الذي أُسمي بـ التباطؤ في الإصلاح) من جهة أخرى. لكن يبدو أن الرؤية الأميركية لوضع السلطة لا يقف عند حدّ تغيير السياسات، الأمر الذي جعل «التفاهم» غير مطروح مع السلطة. لكن في وضع السلطة القائمة، فإن مصالح كتلة الفئات التي أثرت تميل إلى التكيّف، وبالتالي التخلّي عن كلّ العناصر «المعاندة»(أو المرفوضة)، سواء في المستوى السياسي أو في المستوى الاقتصادي، وهو الأمر الذي يشير إلى هشاشة بنية السلطة وعدم تماسكها أمام الضغوط الأميركية.

وإذا ما نشأ ميل لتخفيض التناقض مع الطبقات الشعبية، إنْ تبلور لدى طرف، فسوف يشقّ الفئات الحاكمة ذاتها، لأن مصالحها لم تعد تتوافق مع

ذلك، على الرغم من أنها يمكن أن تميل إلى قبول الشق السياسي (وإنْ في صيغة مشوّهة، على الرغم من أنه لازال كاحتمال ضعيف)، لكن يمكن أن يتحقّق ذلك في إطار سعيها للتكيّف مع «الإرادة الأميركية»، في سياق تطبيق «التصوّر الديموقراطي الأميركي» القائم على تأسيس نظام برلمانيّ فدرالي طوائفي، يُضعف الدولة ويؤسّس لتفككها، ويؤسّس سلطة هزيلة ملحقة.

لهذا فإن تحالف الطبقات الشعبية مع الفئات الحاكمة لمواجهة «الخطر الأميركي»، أو حتى التركيز فحسب على ذاك الخطر، يبدو صعباً. وفي كلّ الأحوال فإن قدرات وقف التكيّف مع السيطرة الإمبريالية الأميركية (بغضّ النظر عن شكل هذا التكيّف) يبدو صعباً كذلك، لأن السلطة ليست متماسكة وتميل في الغالب إلى التكيّف. ولهذا فهي لازالت تقمع الحراك السياسي عموماً بما فيه الحراك المناهض للإمبريالية الأميركية، ولازالت تشلّ كلّ إمكانية لتنظيم القوى الهادفة إلى مواجهة المشروع الإمبريالي الأميركي.

في هذا الوضع تنطرح مسألة صياغة التحالفات، والتكتيك الضروري الآن؛ فالتناقض مع المشروع الإمبريالي الأميركي غير قابلٍ للحلّ إلا عبر الصراع، وبالتالي من المنطقي التفكير الجدّي بالمقاومة، وبرؤية عربية للمقاومة مادام المشروع الإمبريالي يطال كلّ الوطن العربي (إضافة إلى آسيا الوسطى وأيضاً العالم). وهذه مسألة تعزّز الإطار القومي الديموقراطي للعمل.

لكن، وأمام هذا التناقض، لا يبدو ممكناً تشكيل تحالف مع السلطة نتيجة ما سبق، لهذا يمكن الانطلاق الآن (وكلمة الآن مهمة هنا) من التالي:

أ- التأكيد على مواجهة المشروع الإمبريالي الأميركي، والتأكيد على رفض تدخّله وصيغته لتكوين الدولة والمجتمع في سوريا والوطن العربي (والعالم). وهذا المستوى يتخذ شكلاً دعاوياً تحضيرياً، لأن «التلامس» لم يحصل بعد. وسيصبح ملموساً لحظة التدخّل سواء في شكل عسكريّ أو في شكل إقامة سلطة خاضعة.

ب- إن الصراع من أجل انتزاع الديموقراطية وحقوق الطبقات الشعبية يظلّ أساسياً في الممارسة العملية مادامت السلطة مستمرّة، ولهذا يكون الهدف هو تحقيق التغيير الديموقراطي العلماني الذي يحقّق مطالب الطبقات الشعبية.

ج- لكن وجود الخطر الأميركي يفرض ضمن ما ورد في الفقرة السابقة، التحشيد لمواجهته. والعمل لتفعيل الحراك الاجتماعي هو المدخل لتحقيق التغيير الوطني الديموقراطي العلماني، وتحضير القوى لمواجهة المشروع الإمبريالي الأميركي.

إشكالات رؤية المعارضة

انطلاقاً من ذلك يمكن أن نلمس إشكالين يحكمان المستوى السياسي المعارض، ينتجان من «عقل أحاديّ» يضع المسائل في إطار مبسّط يقوم على ثنائية السلطة أو أميركا، الاستبداد الداخلي أو الخطر الأميركي. الإشكال الأوّل يتمثّل في الميل لاعتبار «الخطر الأميركي» هو التناقض الرئيسي، وبالتالي السعي إلى «الالتفاف» حول السلطة وتمتين «الوحدة الوطنية» من أجل مواجهة «المخططات الإمبريالية». وربما كان هذا الميل هو استمرار

للمنطق الذي ساد في الحزب الشيوعي السوري، الذي كان يغلّب التناقض الخارجي على التناقضات الداخلية، ويعتبر أن مواجهة الإمبريالية هي التي تحظى بالأولوية بغضّ النظر عن كل «الملاحظات» على الوضع الداخلي، حتى إذا تناقضت الوقائع مع كلّ التوافقات التي تحدَّدت في «ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية».

هذا الميل الذي كان في السابق وينشأ الآن، يقوم على تبخيس المشكلات الداخلية التي تكوّنت خلال العقود السابقة، والتمايز الطبقي الذي تبلور خلال ذلك، على عكس الوضع حينما تحقّق التحالف مع السلطة، حيث كان الاختلاف الجوهري يتمثّل في مسألة طبيعة السلطة فحسب، لأن السياسات الاقتصادية التي كانت تنفذ آنئذ لم تكن تخدم المعارضة الديموقراطية، لأنها كانت توسع من القاعدة الاجتماعية للسلطة كما أوضحنا، وبالتالي كانت تهيىء لتحالف قوى تحت شعار «مواجهة الإمبريالية والصهيونية». لكن الظرف الراهن يؤشّر إلى تناقض داخلي عميق لا إمكانية لجسره من أجل تحالف يواجه الخطر الأميركي، خصوصاً أن السلطة مستمرّة في آليات مارساتها في المستوى السياسي وفي المستوى الاجتماعي الاقتصادي، ولا يبدو أن مصالح الفئات الحاكمة تسمح بذلك كما أشرنا للتو. الأمر الذي يجعل التحالف التحاقاً بسلطة هشّة، وعلى أبواب تغير بفعل دولي وأميركي خصوصاً؛ في وضع لا تضيف القوى السياسية شيئاً في ميزان القوى بعد أن دُمّرت بفعل القمع المديد، وبفعل التحوّلات المجتمعية المشار إليها سابقاً، كما بفعل مشكلاتها الذاتية. وأيّ فعل يفترض فتح السلطة لحرّية الحراك السياسي الاجتماعي من أجل تهيئة القوى لمواجهة الخطر الأميركي.

كما إن «التحالف» الآن، والسلطة هي التي تمارس القمع والنهب، والخطر الأميركي لازال غير ملموس ولا أمر واقع وغير محدَّد الشكل (أي الاحتلال أو التغيير الداخلي)، يجعله التحاقاً من جديد كما كان سنة ١٩٧٢، حين تأسست الجبهة الوطنية التقدمية، لكن من دون جدوى، ومن دون قبول عام ليس من الأحزاب فحسب بل من الطبقات الشعبية كذلك. لهذا سيبدو أن مواجهة الخطر الأميركي سوف تتحقّق فحسب بعد أن يكون قد أصبح أمراً واقعاً، وليس قبل ذلك، حيث إن شروط التحالف القادر على المواجهة الآن ليست قائمة، وهي تتعلّق بتنازلات عميقة تقوم بها السلطة بالتحديد.

وربما نتج هذا الميل من موقف «غريزيّ» تبلور نتيجة النظر الأحادي الذي تحدَّد في «التناقض الرئيسي» مع الإمبريالية. وهو الخطاب الذي ولّد معكوسه نتيجة هشاشته وتبسيطه الفظّة، والتي بدت واضحة أمام تطوّرات الوضع الداخلي، وتفاقم الاستبداد والنهب وبالتالي التمايز الطبقي. ولأن المسألة باتت «غريزية» فقد جرى غضّ النظر عن التحوّلات الداخلية (التي كانت تترافق بامتيازات لأحزاب معيّنة). وظلّ الشعار العام هو: مواجهة الإمبريالية.

والآن ماذا يمكن أن يضيف أيّ تحالف بعد أن بدت كلّ القوى هشّة، والوضع الداخلي غير قادر على الفعل؟ يمكن أن يضيف فحسب اتخاذ موقف يضعف إمكانات المستقبل عبر وضع تلك القوى الداعية إلى ذلك في موقع الالتباس، وربما الشكّ نتيجة تقاربها من السلطة التي أصبحت تمثل فئة مافياوية. وبالتالي فإذا كانت مواجهة «الخطر الأميركي» ضرورة، لكنها

لا تفرض التحالف مع السلطة، بل تفرض التعبئة وتحضير القوى المجتمعية للمواجهة حين تصبح قائمة. ومن أجل ذلك ستبرز أهمية الديموقراطية، لأن السعي إلى مواجهة ذاك الخطر مترابط مع العمل لتحقيقها، كما إن تحقيقها مترابط مع التحضير لمواجهة ذاك الخطر كما أشرت سابقاً.

في المقابل، ينشأ الإشكال الثاني الذي يتمثّل، على العكس، في «الاتكاء» على «الخارج»، وتصوّر أن إنهاء الاستبداد و«نشر الحرّية» لن يكونا إلا بفعل خارجيّ، أميركيّ تحديداً. ولاشكّ في أن القمع العنيف الذي مارسته السلطة والسجون، وأيضاً الهيمنة الأمنية على المجتمع، كلّها مسائل أسّست لـ «وعي» يقوم على أن التغيير الداخلي مستحيل، حتى أن شعار «إلى الأبد» إنغرس في وعي كلّ الذين باتوا يراهنون على «الخارج»، ويتوهمون بأنه يحمل «منّ وسلوى» الديموقراطية. وإذا كانت طبيعة السلطة الاستبدادية الشمولية مؤذية ومدمّرة، لاشكّ في ذلك، إلا أن الوضع يحتاج إلى أبعد من رؤية هذه «النقطة»، سواء في ما يتعلّق بفهم الوضع الداخلي الآن (وليس في العقدين السابع والثامن خصوصاً)، وكذلك في ما يتعلّق بفهم طبيعة «الخطاب الديموقراطي الأميركي»، وبالتالي الأهداف الأميركية المبنية على المصالح وليس على القيم.

لقد أنتج الشعور بـ «العجز» والميل لـ «الرد»، الميل إلى رفض كلّ ما قالت به السلطة (الخطاب الأيديولوجي، حتى بكلماته)، وكلّ ما بتته. وبدت أنها «الشرّ المطلق» الذي ليس من خيار لهزيمته سوى عبر «مخلّص»، وهو ذاك الذي تكون له مخططات لتغيير السلطة ومناصبتها العداء، بغضّ النظر عن كلّ أهدافه أو مصالحه وممارساته. كما قاد رفض الشعارات التي أطلقتها

السلطة إلى قبول الشعارات المعاكسة، حيث بدل الاشتراكية (التي كانت توسم بها السلطة، وحتى لدى الذين لم يقرّوا سابقاً أنها كذلك، باتت لديهم الآن هي كذلك) كانت الليبرالية، وبدل القومية كانت «الدولة الوطنية» و«المتحد الوطني». وبدل مواجهة الإمبريالية النوم في حضنها... الخ.

هذا الخطاب ينطلق من الغريزة في وعي الواقع، وبالتالي ينطلق من ردود الفعل، الأمر الذي يحوّلها إلى «عملية انتقام شخصي» أكثر منها عملية صراع سياسيّ، وربما مسألة مصالح كذلك لدى فئات منها تحاول أن تركب التغيير من أجل تحقيق «التحول الطبقي». ما يخفض السياسة إلى مسألة «ذاتية»، و«وعي غريزيّ». وهو الأمر الذي يقود إلى وعي الدور الأميركي كـ «إله منتقم»، وإلى بوش كـ «مخلّص» يحمل رسالة أخلاقية تتمثّل في «نشر الحرّية والديموقراطية» على دبابة. من دون الحاجة إلى النظر إلى ما يجري في العراق، وكيف أن وعود الديموقراطية والحرّية تحوّلت إلى فوضى، و«ديموقراطية طوائف» تقوم على المحاصصة، والليبرالية تحوّلت إلى دمار طال البنى التحتية والصناعة... الخ. إن الغريزة التي ترفض ما هو قائم تقود إلى قبول الآخر من دون وعي بماهيته؛ فالرفض هو الأساس من دون الحاجة لتحديد البديل أو التدقيق في المشاريع المطروحة.

وهنا تقود مواجهة خطر الاستبداد إلى أخطار كبيرة كذلك، من دون التأسيس لدور ذاتيّ مستقلّ، يعي ما يريد، ويعمل من أجل تحقيقه. إنه ينتظر المخلّص لتحقيق «الحلم» الذي بدا كـ «الحلم الاشتراكي» السابق والمحمول على الدبابة السوفياتية، لكن بشكل معكوس هذه المرة.

هذان الإشكالان يعبّران عن نزعات من الضروري أن تُكشف وأن تُنقد في

سياق السعي إلى بلورة رؤية جدية. لكن سنلمس أنه في المستوى النظري/ السياسي يمكن أن نلمس إشكالين كذلك، يحتاجان إلى خوض صراع فكريّ معهما، على الرغم من الالتقاء في بعض النقاط، لكنهما يمثّلان اتجاهين لا يسمحان بتحقيق التطوّر، بل يكرّسان التخلّف والتبعية. واحد في المستوى الاقتصادي (التيار الليبرالي) والآخر في المستوى المجتمعي (التيار الأصولي الإسلامي)، وبالتالي فهما يتوافقان في نقاط أساسية. وربما كانا يهيمنان على وعي النخب (في السلطة والمعارضة). ولاشكّ في أن التحوّلات القادمة سوف تجعل منهما تيارين قويين، وينشئ «الصدام» معهما، بسبب النتائج الواقعية لدورهما.

فالليبرالية، التي بدأت تصبح خيار النخبة الحاكمة وخيار قوى أساسية في المعارضة، باتت تشكّل تياراً سوف يطبع المرحلة القادمة، ليس على المستوى الفكري فحسب، فهو أهزل من أن يقدّم فكراً، بل في المستوى العملي عبر تعميم اقتصاد السوق المنفلت، أي من دون حساب للواقع ومن دون ملاحظة انعكاس تعميمه على الطبقات الاجتماعية، وعلى مجمل الاقتصاد الوطني، كما على القرار السياسي ودور سوريا العربي والعالمي. الأمر الذي سوف يقود إلى إعادة ربط سوريا بالنمط الرأسمالي العالمي من موقع التبعية، وبالتالي تدمير كلّ القطاعات الاقتصادية التي تشكّلت خلال العقود الماضية، من دون بناء قطاعات منتجة جديدة، وبالتالي تعميم الاقتصاد الطفيلي. وهو الأمر الذي سوف يفرض تعميم البطالة والفقر، وإنهاء عملية التطوّر المتوقّفة منذ زمن.

وإذا كانت الفئات الحاكمة قد مالت إلى الليبرالية بعد أن نهبت وأصبحت

ذات مصالح خاصة، فإن أزمة الصراع مع السلطة أنتجت الاتجاه ذاته في الحركة السياسية؛ فقد فرض «العقل الأحادي» الذي اعتبر أن السلطة هي سلطة اشتراكية، فرض أن تصبح الليبرالية هي البديل الوحيد (البديل المقدّس، فهو نهاية التاريخ). كما إن الانتماء للماركسية (وأساساً للمنظومة الاشتراكية) فرض التحوّل إلى الليبرالية لحظة انهيار تلك المنظومة، حيث بدت الاشتراكية كوهم والليبرالية كواقع راسخ.

ولاشكّ في أن هذا التيار يتقاطع مع الميول التي تراهن على «الخارج»، وربما كانت تلك الميول تعبّر عن الحدّ المتطرّف في التيار الليبرالي، على الرغم من أن هذا التيار يتكيّف في إطار العولمة، ولا يرى إمكانية غير ذلك، من دون أن يتوافق بكليته تماماً مع السياسات الإمبريالية الأميركية.

نحن هنا إزاء تيار يسعى إلى فرض التكيّف مع السيطرة الرأسمالية والاندماج في العولمة، وبالتالي الالتزام بكل السياسات العولمية، خصوصاً تعميم الليبرالية الجديدة وتهزيل دور الدولة، وتميع مفهوم السيادة الوطنية والاستقلال الوطني. الأمر الذي سوف يفرض تفاقم الأزمات الاجتماعية على ضوء انهيار البنى الاقتصادية القائمة. انهيارها بفعل المنافسة القوية من قِبل الشركات الاحتكارية الإمبريالية التي باتت تفرض شروطها، وتصيغ الظروف التي تخدم احتكارها.

ونحن هنا إزاء صراع على تحديد اختيارات تمسّ عملية التطوّر أو تنفيها، وبالتالي تمسّ كلّية المجتمع. وتتمحور هذه الاختيارات حول دور الدولة الاقتصادي الرعائي بالأساس، أو السعي إلى فرض حرّية مطلقة للسوق وللنشاط الرأسمالي يؤسّس لتنافس غير متكافئ مع احتكارات عالمية قادرة

على أن تفرض منطقها على شعوب العالم. ونحن هنا ننطلق من الدفاع عن ضرورة التطوّر الذي لن يتحقّق إلا عبر دور الدولة الاقتصادي (مع كلّ الملاحظات التي يمكن أن تُقال عن دورها الماضي والراهن، والإشكاليات التي أنتجتها، والسعي إلى تجاوز هذه الإشكاليات)، ودورها الرعائي لمصلحة الطبقات الشعبية. من دون أن يعني ذلك رفض كلّ دور للرأسمال الخاص، أو فرض «التخطيط المركزي» كما كان يُطبّق في البلدان الاشتراكية، حيث يجب أن يمارس الرأسمال الخاص نشاطه في إطار آليات سوق تقوم على شكل من أشكال التخطيط (الذي يسمّى بـ التخطيط التأشيري)، الذي هو أمر ضروري من أجل عملية التطوّر، وفي إطار دور حمائيّ تمارسه الدولة لتخفيف انعكاس اللاتكافؤ على الاقتصاد الوطني. ولكي يكون الرأسمال الخاص جزءاً من عملية التطوّر ذاتها بدل أن ينشط في القطاع الهامشي أو الطفيلي، أو في الخدمات والتجارة فحسب.

لهذا، ولأن هذا التيار يدفع الوضع في هذا المسار، لابدّ من مواجهة فكرية معه، لأنه يقود في حال انتصاره إلى انهيار اقتصادي اجتماعي شامل. وإذا كان هذا التيار يتناقض الآن مع السلطة، فهو يتناقض في المستوى الاقتصادي مع الزوايا التي يجب الحفاظ عليها ومحاسبة المسؤولين عن فشلها، كما يتناقض مع عملية التطوّر المجتمعيّ ذاتها (والمسألة هنا تتعلّق بـ «القطاع العام»، وبدور الدولة الاقتصادي)، وإذا كان يتبنّى الديموقراطية (وهو ما يمكن التوافق عليه)، لكنه يطرحها في إطار مشوّش ينفي الديموقراطية ذاتها، نتيجة أنه يطرحها منطلقاً من رفض الاستبداد فحسب وليس من وعي ماهية الديموقراطية. وهذا ما يجعل هدف الليبرالية الأساسيّ هو تعميم اقتصاد السوق المنفلت، وإنهاء دور الدولة الاقتصادي الرعائي

والحمائي. أما الديموقراطية فتتبلور في النهاية في شكل مشوّه، وتختزل في ممارسة شكلية (على الرغم من أهمية بعض جوانبها) التي تتمثّل في حرّية الأحزاب والصحافة وحقّ الانتخاب وتداول السلطة، حتى وإنْ إنبنت على أساس «مكوّنات» المجتمع التقليدية، وعلى تهميش الطبقات الشعبية. حيث إن حدود الديموقراطية الممكنة في إطار سيطرة الليبرالية لا تتجاوز تداول السلطة بين الفئات من النمط ذاته، لتعيد إنتاج السلطة ذاتها، مع كبح نشاط كلّ التيارات التي تسعى إلى تجاوزها، وكبح الحراك المجتمعي.

وإذا كان من تقاطع حول الديموقراطية مع هذا التيار، فهو لا يسمح بتأسيس تحالف، بل قد يفرض التنسيق في حدود النشاط الديموقراطي فحسب. ويجب أن نلاحظ أن هذا التيار يتوافق من حيث التوجّه مع قسم هام من الفئة الحاكمة التي نهبت في تحوّلها الليبرالي. ويمكن أن يكونا، وبالترابط مع الفئات البورجوازية التقليدية التي استفادت أيضاً من السلطة طيلة العقود السابقة، هم النخب الحاكمة القادمة. وبالتالي فإن التناقض مع هذا التيار يتوسّع، وسيكون ذا طابع فكريّ وسياسي وطبقي حالما يتحوّل إلى سلطة.

أما التيار الأصولي، أي جماعة الإخوان المسلمين، فهو يحمل مشروعاً متكاملاً، يقوم على أسلمة المجتمع. وإذا كان يتبنى الديموقراطية كخيار في الوقت الراهن، فإن مشروعه لا يقف عند هذا الحدّ، ولا يمكن تلخيصه أو اختزاله في هذه النقطة فحسب، لأنه يحمل مشروعاً ليبرالياً على المستوى الاقتصادي (وكان ضد الإصلاح الزراعي وضد التأميم من منطلق الحقّ المطلق في الملكية التي لا يجوز بالتالي مصادرتها)، ومحافظاً على المستوى الاجتماعي (حيث

يميل إلى فرض قيم تسمّى بـ إسلامية على الرغم من أنها متخلّفة وباتت من الماضي)، واستبدادياً على المستوى الشخصي (عبر التدخّل في تفاصيل حياة البشر)، وبراغماتياً على المستوى السياسي والوطني (وقبوله الديموقراطية نابع من ذلك)، وأيضاً مثيراً لتعصّب ديني وطائفيّ على المستوى العملي (نتيجة انطلاقه من تمثيل فئة إسلامية من دون غيرها)، حتى وإنْ أشار إلى التسامح واحترام الآخرين، وتأكيده على قبول الطوائف والأديان الأخرى. حيث أنه ينطلق من فرض «الشريعة» وليس من أيٍّ من القيم الحديثة.

وبهذا فإن الاختلاف معه لا يقف عند مستوى، ومجالات التناقض معه أعلى لأنها تطال مستويات متعدّدة، أو بالتحديد لأنها تطال مشروع شموليّ يطال كلّ التكوين المجتمعي، من الدولة إلى الاقتصاد إلى البنية المجتمعية، ومن التدخّل في السياسة إلى التدخّل في كلّ مكوّنات الشخص/ الإنسان.

وبالتالي فإن التوافق على المطلب الديموقراطي الآن (مع كل الملاحظات التي يمكن أن تُطرح على صيغة الديموقراطية التي يتضمّنها مشروعه)، أو حتى ما يبدو تناقضاً مع «الغرب»، يترابط مع التناقض العميق الآن وفي الفترة اللاحقة، في ما يتعلّق بمجمل المشروع الذي يطرحه. الأمر الذي يؤسّس لتقاطع محدود في إطار النشاط الديموقراطي، وتناقض أعلى في إطار التوجهات؛ فالحقوق الشخصية وحقوق المرأة مسألة صراعية جدّية، والموقف من الليبرالية مسألة أخرى، وفرض الاستبداد الديني مسألة ثالثة، والتدخّل في التعليم ورسم السياسات التعليمية مسألة رابعة، ومسائل كثيرة أخرى يمكن أن تكون مجال صراع جدّي؛ فالمسألة هنا تتعلّق بالصراع بين مشروعين: مشروع تقليديّ يسعى إلى إعادة سيطرة البنى التقليدية (بما

فيها المؤسسات الدينية، والشريعة)، ومشروع آخر يهدف إلى تحقيق الحداثة والتطوّر. وغالباً ما يكون التقاطع بين المتناقضين محدوداً. وإن كان الصراع هنا لا يعني الحرب والعنف، بل يعني الصراع في المستوى الفكري السياسي.

في المقابل، هناك قوى أصولية بدت وكأنها تحمل لواء الحرب ضد الإمبريالية الأميركية (الغرب المسيحي وفق مصطلحاتها)، وهي واقعياً تقول إنها تشتبك مع الولايات المتحدة. ولقد أصبحت لها قاعدة ما في سوريا. وهي بلا شكّ أشدّ سلفية من الإخوان المسلمين على الرغم من اعتمادهما على المراجع الفقهية ذاتها (الغزالي وابن تيمية، وابن عبد الوهاب وحسن البنا، وسيد قطب خصوصاً). وأقلّ ثقافة ووعياً ومعرفة بالسياسة. وتطرح علناً مسألة السلطة الدينية (الخلافة). كما أنها تخوض «الحرب» ضد الولايات المتحدة من منطلق ديني وعلى أساس ديني، على الرغم من أنها كانت في تحالف وثيق معها في إطار المعركة العالمية ضد الإلحاد كما كانت تُسمّى، وكانت صنيعة الولايات المتحدة والنظم العربية معاً في مواجهة الإتحاد السوفياتي، وهي نتاج الثقافة الوهابية التي تعممها السعودية منذ عقود. كما تنطلق من موقع طائفيّ واضح معادٍ للطوائف الأخرى، وبالتالي تميل إلى إثارة الصراعات الطائفية كون تناقضها الأساس هو تناقض ديني.

وإذا كانت لم تدخل بعد في النسيج السياسي السوري، فإنها مرشّحة لذلك في المرحلة القادمة، خصوصاً وأن السلطة عملت على فتح الخطوط معها سواء بحجة الحرب في العراق أو الوضع في لبنان، الأمر الذي يفرض تفكيك خطابها، حتى وهي تحارب الولايات المتحدة، لأن هذا الخطاب وتلك الممارسة يفكّكان المجتمع ويدمّرانه، وبالتالي فهي الوجه الآخر

للتدمير الإمبريالي الأميركي نتيجة مشروعها التفكيكي التدميري، على الرغم من «صراعها» الراهن مع الولايات المتحدة. مع ملاحظة أنها تحوي أفراداً معنيين بالحرب ضد أميركا، ينتمون إليها نتيجة غياب التيارات الأخرى المصممة على قتال الجيوش الأميركية المحتلّة. ولهذا يجب العمل على استقطابهم لأنهم جزء من القوى التي باتت تقاتل من أجل هزيمة المشروع الإمبريالي.

يبقى أن نتناول المسألة الكردية التي باتت عنصراً فاعلاً في الواقع السياسي الراهن، ومجال تجاذب وأساس أوهام. والمسألة تأخذ أهميتها نتيجة وجودها أولاً، لكن أيضاً نتيجة التقوّلات الناتجة من كبت التعبير عنها طيلة عقود، ونشوء مشكلة المجرّدين من الجنسية التي أخذت تتفاقم من دون حلّ طيلة تلك العقود.

وإذا كانت بعض الميول تربط وضع الأكراد في سوريا بكلّ مناطق كردستان (في العراق وتركيا وإيران)، كونهم شعب واحد، وكونها أرض واحدة، فإن العرب يعتبرون أن هذه الأرض من سوريا (و أخرى تمتدّ جنوب تركيا من حدود العراق إلى البحر المتوسط، بما فيها الإسكندرون) هي جزء من الوطن العربي، كما إن السريان يعتبرونها أرضهم على مرّ التاريخ. وإذا كانت العلاقة بين السريان (الآرامين عموماً) والعرب تحتاج إلى بحث كون رابط عميق يربطهما، ليبدو العرب كأبناء للآرامين -و كلّ ما يطلق عليه: الساميون-، وتبدو الحضارة العربية كوريثة لكلّ الحضارات الأسبق (ومنها الآرامية)، فإن وضع الأكراد يحتاج إلى تدقيق، كما إلى بحث تاريخيّ، ومن ثمّ إلى عقلانية عالية كيلا تكون أساس تناقض يقود إلى صراعات عبثية.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن وضع الأكراد في العراق واضح، حيث إنهم يقيمون ضمن حدود أرضهم التاريخية، وكذلك في إيران وتركيا. لكنهم في سوريا يقيمون على أرض جديدة، هي تاريخياً أرض عربية. ولقد قادت الإضطهادات في تركيا إلى رحيل معظمهم إليها في عقود متأخرة (و هذا ما يمكن أن يظهر في أيّ بحث في الوثائق)، الأمر الذي يفرض السؤال عن وضعهم، وبالتالي عن حقوقهم؟

وإذا كانت الأحزاب الكردية تطرح الحقوق الديموقراطية في براجها، وتطالب بإعادة الجنسية إلى المجرّدين منها، فإن ميولاً تظهر لربط المنطقة التي يتواجدن دون عليها بكردستان «التاريخية»، لتصبح القضية الكردية في سوريا هي قضية «أرض وشعب». ولاشكّ في أن ذلك يؤسّس لأزمة قابلة للانفجار، ويعزّز الميول المتعصّبة المقابلة، حيث لم تكن منطقة الجزيرة السورية جزءاً من كردستان التاريخية في أيّ وقت من الأوقات. لهذا كان الوجود الكردي فيها حديثاً. على الرغم من وجود أقليات كردية في مناطق أخرى من سوريا منذ عقود طويلة (في دمشق والجولان وريف حلب).

وبالتالي فهم، كما التركمان والأرمن والشركس، أقلية تسكن ضمن حدود الأرض العربية. وهذا يجعل لهم، بخلاف حقوق الأكراد في العراق وتركيا وإيران، التي تتمثّل في حقهم في الاستقلال والتوحّد في دولة كردية واحدة، يجعل لهم حقوق أقلية: أي حق المواطنة، ومجمل الحقوق الثقافية واللغوية. أي حق التعبير عن ثقافتهم وعاداتهم والتكلّم بلغتهم. ويمكن كذلك أن يحصلوا على حق التمثيل السياسي ضمن حدود المناطق التي تشهد كثافة في التواجد، لكن ضمن إطار الدولة السورية.

وبهذا فإن مطالب الأكراد تندرج ضمن المطالب الديموقراطية العامة. وبالتالي فهي مطالب في صلب البرنامج الديموقراطي، كما كلّ الأقليات الأخرى.

إمكانات التغيير الديموقراطي

على ضوء كلّ ما سبق يمكن التأكيد أن توازن القوى القائم لا يسمح بتحقيق التغيير الداخلي الآن، وإنْ كان يسمح بفتح الأفق لبدء فاعلية سياسية جديدة، نتيجة ضعف السلطة وأزماتها من جهة، ونتيجة بدء الحراك الاجتماعي من جهة أخرى. وبالتالي فإن استنتاجات قطاعات من المعارضين بـ «استحالة» تغيير السلطة من الداخل، صحيحة جزئياً، أي حينما ننظر إلى الوضع الآن، لكنها خاطئة على المدى الأبعد لأنها تنطلق من تأبيد السلطة القائمة، انطلاقاً من رؤية قوّتها المفرطة التي ظهرت بها قبل عقدين، والتي تعتقد بأنها مستمرّة وأيضاً غير قابلة للتآكل. وهي هنا تعجز عن أن ترى متحوّلات الواقع، حيث بات «انعزالها» ستاراً يمنعها من رؤية الواقع وتحوّلاته خلال العقد الأخير على الأقلّ، وخصوصاً في السنوات الخمس السالفة. ولاشكّ في أن طبيعة وعيها المتشكّل يسهم في الوصول إلى هذه النتيجة، لأنها تنطلق من رؤية الشكل/ السياسة، على الرغم من أنه التعبير المكثّف عن الاقتصاد، وبالتالي فهي لا تهتمّ بوعي الواقع في العمق، لأنها لا تمتلك الأساس النظري الذي يؤهلها لذلك. لهذا رأت الاستبداد الذي هو مباشر وواضح، ولم ترَ الأساس الذي يقوم عليه، ولا الهدف منه، وأقصد مصالح الفئات الاجتماعية التي وصلت إلى السلطة وميلها إلى تحقيق «التحوّل الطبقي» عبر الإفادة من الموارد الضخمة التي أصبحت بيد الدولة، والمشاريع التي تقيمها، وكذلك تحكّمها بالاقتصاد، وهي العملية التي أُسميت بـ الفساد، على الرغم من أنها أكبر من

ذلك، ويجب أن تحدَّد بشكل واضح بأنها عملية نهب منظّم على مدى أربعة عقود. ولهذا لم يكن الاستبداد «ميلاً شخصياً»، ولا كان «هبة من السماء»، بل كان الغطاء لعملية النهب تلك، ولا يمكن أن نراه خارجها، أو بمعزل عنها، وبالتالي أن نرى مفاعيله بمعزل عن مفاعيل النهب ذاك.

و هذا الوعي «الشكلي» جعل المعارضة، بالتالي، لا ترى متحوّلات الواقع في مستواه الاقتصادي-الاجتماعي، وأيضاً لا ترى المشكلات التي باتت تعيشها الطبقات الشعبية، ولا أزمة الاقتصاد ككلّ، ولا كذلك أزمة السلطة ذاتها التي باتت مهلهلة وضعيفة، وكذلك لا ترى وضع الفئات الحاكمة وتحوّلات وضعها وميل قطاعها الأهمّ (أيّ ذاك الذي راكم المليارات) إلى الخصخصة لوراثة الدولة والتحكّم بالاقتصاد بطرق جديدة/ قديمة (أي التحكّم المباشر بالاقتصاد من دون وساطة الدولة).

و لهذا انحصر نشاطها في «المستوى السياسي»، أي في مسألة السلطة بما هي سلطة، وبآلياتها وطرق عملها فحسب، من دون النظر إلى أساسها الاجتماعي وآلياتها الاقتصادية، وبالتالي من دون النظر إلى الواقع الاقتصادي الاجتماعي ومنعكساته السياسية. ولقد تبلورت أهدافها في هذا المستوى بالذات، حيث ظلّت منحصرة في حدود الهدف الديموقراطي على الرغم من أهميته وأولويته إلى الآن، الذي أصبح خطاباً موحّداً بين جميع قوى المعارضة على الرغم من افتراض تباين الرؤى الفكرية والمصالح بينها. ويمكن أن نؤكّد بأنه أصبح الهدف الوحيد، وتبلور في خطاب واحد يجمع كلّ الطيف. ليغيب الخطاب الذي يلامس مشكلات المجتمع الأخرى، أو يتهمّش إلى أضيق حدّ، وليصبح البحث في المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وفي مشكلة الوطن وموقعه

العالمي، منعدماً، وأحياناً منبوذاً كونه يشوّش على الخطاب الديموقراطي، ويوجِد الحساسيات لدى «حلفاء» الطيف الديموقراطي، ويقود إلى شقّ ذلك الطيف. الأمر الذي أوجد شقاقاً بين المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي الاجتماعي، وأظهر وكأن المشكلة هي مشكلة سياسية فحسب، أو أن حلّ المشكلات الأخرى يلحق بحلّ المشكلة السياسية «موضوعياً»، أو لنبدأ بالمشكل الديموقراطي وحينها يُحَلّ عبر تحقيق الديموقراطية يمكن أن يُتاح لنا التفكير بالقضايا الأخرى، أو أن الديموقراطية هي أوّلاً، ثم نبحث عن ثانياً، بعد أن تتحقّق في آلية ذهنية ميكانيكية واضحة.

وهو الوضع الذي يكرّس الفاصل بين هذه القوى والحراك الاجتماعي الآخذ في التبلور خصوصاً بعد إنهاء دور الدولة الرعائي الاقتصادي. ويُبقي على «انعزالها»، و«شيخوختها». لكنه يؤسّس لنشوء قوى جديدة هي نتاج تأزّم الوضع الاجتماعي، الذي يفرض البحث عن مخارج سياسية. ولاشكّ في أن سياسة السلطة (الراهنة أو القادمة) نحو الخصخصة وإنهاء دور الدولة الاقتصادي الرعائي من جهة، ونحو إعادة الأرض المصادرة بقانون الإصلاح الزراعي إلى ملاّكها السابقين من جهة أخرى، والتخلّي عن سياسة التوظيف انطلاقاً من مبدأ حقّ العمل، والذي يفرض التزايد المضطرد لعدد العاطلين عن العمل. والتخلّي عن التعليم المجاني عبر تضيق إمكانات القبول في الجامعات، وعن الضمان الصحّي والاجتماعي من جهة ثالثة، وإطلاق آليات السوق من دون رادع، ومن دون أيّ قدر من الضبط الضروري من جهة رابعة. إن كلّ ذلك سوف يعمّق من أزمة الطبقات الشعبية، ويزيد من مشكلة البطالة، وبالتالي يجعل إمكانات العمل السياسي أكبر نتيجة الاحتجاجات الشعبية والحراك الاجتماعي الحاصل.

حيث أن هذه المشكلات هي التي تؤسّس القاعدة الاجتماعية لأيّ حراك سياسي، وهي مترابطة مع تغيير السلطة وبناء سلطة ديموقراطية، أيضاً في بناء تكوين داخلي متماسك في مواجهة الخطر الإمبريالي الأميركي خصوصاً. وبالتالي فإن الخلاف هنا ليس على ضرورة الديموقراطية كما أشرت للتو، بل على ترابطها مع مشكلات أخرى ترتبط بوضع الطبقات الشعبية التي هي أساس تحوّل الحراك السياسي إلى قوّة حقيقية يمكن أن تفرض بناء نظام ديموقراطي، وأيضاً يحقّق مصالح تلك الطبقات. وهنا تكون الديموقراطية مفصل في برنامج وتكون لها الأولوية الآن، وبالتالي لا تكون «وحيدة»، ولا يتأسّس رهاب الخوف من ربطها بأهداف أخرى، وهو الرهاب الذي يستحكم بالطيف الديموقراطي.

بمعنى أن الهدف الأساس الآن هو البدء ببلورة القوى عبر إعادة بناء الحركة السياسية، وفتح الآفاق للترابط مع الحراك الاجتماعي الناشئ، في ظلّ الوضع القمعي القائم أو في ظلّ أيّ انفراج ممكن. والضغط من أجل تطوير الحراك الاجتماعي وتفعيله وتحديد المطالب الضرورية له. من دون أن يتراجع هدف الديموقراطية، على العكس فإن اصطدام الحراك الاجتماعي بقوى السلطة المانعة يجعلها تخترق وعي كلّ الفئات الاجتماعية المطالبة بمستوى معيشيّ يتيح لها العيش.

التحولات الممكنة على ضوء الظروف الدولية والوضع الداخلي

لكن من الضروري النظر إلى «الفعل الخارجي»، حيث إنه من الواضح أن الميل الإمبريالي الأميركي للسيطرة على العالم يتمثّل هنا في تغيير السلطة لمصلحة سلطة دمية. وهذا لا يعني أن السلطة القائمة لم توافق

مع السياسات الأميركية، ولم تعمل ضمن أجندتها في أحيان كثيرة، لكن كلّ ذلك انطلق من مصلحة الفئات الحاكمة، ومن مناوراتها للحفاظ على السلطة التي باتت وسيلة نهب كما أشرنا. وكانت الحرب الباردة ووجود الإتحاد السوفياتي يساعدان على ذلك، انطلاقاً من الدعم السوفياتي لكلّ ميل «استقلالي» عن الرأسمالية، هذا الدعم الذي ساعد في البناء الداخلي، وفي بناء القوّة العسكرية، وساعد في الحماية الخارجية. لكنه ساعد هذه السلطة على المناورة والضغط وتحقيق المكاسب التي كانت تصبّ في مصلحة الفئة الحاكمة أكثر ما تصبّ في خدمة المجتمع. وهذا الوضع كان يفيد في استقلالية نسبية وتطوّر محدود، تحت شعارات كبيرة كانت تعتبرها الرأسمالية خطراً عليها (وخصوصاً هنا مسألة القومية والتصنيع).

هذا الوضع كان يجعل السلطة توظّف التناقضات العالمية لمصلحتها، وتحصل على تنازلات أميركية مقابل تنازلاتها. لكن المتغيّر الأساس بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الإتحاد السوفياتي، تمثّل في نشوء «القطب الأوحد»فائق القوّة، الذي بات يسعى إلى السيطرة على العالم. وبالتالي أصبح المطلوب هو نمط آخر من النظم، هشّة وتابعة، ومنفّذة لسياسات تُقرَّر في واشنطن. حيث تعمل الإدارة الأميركية على تصفية إرث الحرب الباردة، وتكسير «الميول الاستقلالية» مهما بلغت حدودها، وتدمير «الشعور القومي» ومطامح تحقيق التطوّر وبناء الصناعة. وهذه مسائل نظّر لها رموز المحافظين الجدد قبل احتلال العراق، وباتت على أجندتهم.

و إذا كانت السلطة قد حاولت أن تحافظ على ذاتها عبر التكيّف مع الرؤية الأميركية الجديدة، ومع الدور الذي تفرضه، فإن الرؤية الأميركية باتت

تنطلق ليس من توافق النظم مع سياساتها وقبولهم أجندتها، بل من شكل النظم ذاتها الذي يحقّق رؤيتها، والذي بات يقوم على أساس حكم «الأغلبية الإسلامية المعتدلة»، في إطار فسيفساء طائفية دينية يكون لها حقّ الحكم في إطار فدرالي من خلال تأسيس نظام برلماني.

وبغضّ النظر عن الطريقة التي سيجري التغيير وفقها، وهل سيجري تغيير سياسات النظام أم سيجري تغيير النظام (وأنا أرجّح الثانية)، وهل تم من خارج النظام أم من داخله (وأرجح هنا التغيير من داخله بما يتوافق مع مصالح المافيات ذاتها)، فإن وضعاً جديداً سيتشكّل، بقوّة الضغط الأميركي خصوصاً (والعالمي عموماً)، ونتيجة المتحولات الطبقية للسلطة بما يتوافق مع ذلك بالأساس، يمكن تلمّس آفاقه انطلاقاً من الواقع القائم، وفي سياق الميل الأميركي لإعادة بناء «الشرق الأوسط الموسّع». حيث باتت الدولة الأميركية تمتلك المقدرة على ذلك ما دامت أصبحت «مطلقة التفوّق»، وتحتاج إلى عالم يخدم مصالح شركاتها. وهنا نشير إلى أن الدولة الأميركية باتت قادرة على تغيير سياسات النظم أو تغيير النظم ذاتها وفق ما ترتئي. وإذا كانت مفاهيم الحرّية والديموقراطية أساسية في الخطاب الأميركي الراهن، وإنْ كانت ليست ضرورية في المارسة العملية، فإن الترجمة العملية لهذا الخطاب هي تشكيل نظم «ديموقراطية» شكلاً، ترتكز على الطائفية والإثنية وليس على مبدأ المواطنة. وتتمثّل في حرّية الصحافة (ولكن ليس من دون رقيب) وحرّية الأحزاب (ولكن ليس من دون ضبط ما)، وتداول السلطة التي تقوم على أساس حكم الأغلبية الطائفية وأخيراً الفدرالية التي تبني على التقسيم الطائفي (وحقّ الطوائف في تقرير مصيرها). ما يحوّلها إلى «ديموقراطية طوائف»، وبالتالي يلغي عنها الطابع الديموقراطي. مبقياً على

حراك سياسيّ موافق في الغالب، وهامشيّ معارض، أو يوصم بالإرهاب.

وإذا كان أيّ تحوّل تفرضه الدولة الأميركية سينطلق من توافق «النظام الجديد» مع السياسات الأميركية، أو مع السياسات الإمبريالية عموماً، والعمل وفق أجندتها، والتحوّل إلى سلطة دمية، سلطة كومبرادور ليس أكثر. وأيضاً سينطلق من الاعتراف بالدولة الصهيونية والتخلّي عن المطالبة بكلّ الجولان، أو القبول بحلّ تفرضه الدولة الصهيونية. ودعم السياسة الأميركية ضد «الإرهاب» في لبنان وفلسطين والعراق، فإن تكوين السلطة الجديدة يجب أن يتوافق مع «الأجواء العالمية الراهنة»، وكذلك مع «الدمقرطة» الأميركية. الأمر الذي يفرض تعميم اقتصاد السوق بشكل كامل، وإنهاء دور الدولة التدخّلي الاستثماري الرعائي (وهنا تأتي هذه الخطوة كاستمرار لما يجري الآن، ولكن ربما بوتيرة أسرع تنطلق من اقتصاد الصدمة كما جرى واقعياً خلال سنة -٢٠٠٨)، وتحقيق الانفتاح الكامل على الاقتصاد العالمي. كما يفرض تشكيل نظام برلمانيّ فدرالي ليبرالي طوائفي، وتجاوز الطابع العربي لسوريا.

وعلى ضوء نجاح ذاك التغيير سنلمس تحقّق ثلاثة متحوّلات «موضوعية»، المتحوّل الأوّل: يتمثّل في الميل الديموقراطي والأوهام التي ستُبنى عليه، خصوصاً وأن «النقطة الوحيدة» التي استأثرت بنشاط المعارضة خلال السنوات الخمس الماضية هي الديموقراطية. وبالتالي فإن تحقّق شكل ديموقراطيّ ما سوف يقود إلى مسألتين، الأولى: تتعلّق بتضخيم ما تحقّق، وبالتالي التلاصق معه، والتكيّف وفق أسسه، والميل لاعتباره «منجزاً مهماً يجب الحفاظ عليه» ويجب العمل من ضمنه لتطويره و«فرض» ديموقراطية

حقيقية، ومن ثَمّ الانغلاق أكثر فأكثر في إطاره. بغضّ النظر عن الزوايا الأخرى للتحوّل الجديد، التي تتعلّق بالواقع الاقتصادي السياسي المتوافق مع السياسات الإمبريالية الأميركية. ومن ثَمّ الغرق في وهم أن هذا الشكل «الديموقراطي» هو الشكل الأوّلي الذي سوف (ويجب أن نعمل على أن) يتطوّر، لكن بالتدريج وبالوسائل السلمية وبالحدود الممكنة، لكي نصل إلى «ديموقراطية المثال» التي باتت ممكنة، وحيث ليس من الممكن تحقيق ذلك من دون المشاركة في «العملية الديموقراطية».

الأمر الذي يُبقي «الخطاب الديموقراطي» هو المهيمن على الرغم من الحديث عن تحقّق الديموقراطية، وهنا تضيع الحدود بين التحقّق وضرورة التحقّق. وكذلك تضيع كلّ الإشارات الراهنة التي تقول إنه بعد تحقيق الديموقراطية يجب أن نطرح المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والمجتمعية عموماً، لأن إشكالية الديموقراطية المتشكّلة سوف تُبقي التوتّر قائماً حول الديموقراطية ذاتها، أي بين التحقّق وضرورة التحقّق. والثانية: تتعلّق بنشوء مشكلات اقتصادية اجتماعية كبيرة، ستبقى خارج «وعي» أو اهتمام هذه القوى، الأمر الذي يسهم في استمرار تهميشها وهامشيتها. وبالتالي سوف تبقى «معلّقة» في «المستوى السياسي»، وسوف تبني سياساتها انطلاقاً من ذلك، ما يبقيها ملحقة بالسلطة الجديدة أو على هامشها.

إذاً، ستتصاعد الأوهام حول الديموقراطية، معزّزة هذه المرّة بـ «الممارسة». الأمر الذي سيخلق شرخاً أعمق في العلاقة مع الحراك المجتمعي. وبالتالي سوف تبقى محدودة القوّة ومحدودة التأثير، وتائهة في إطار «اللعبة السياسية».

المتحوّل الثاني: يتعلّق بأن نهاية «الانسداد» والضبط الذي يعيشه المجتمع وتحقيق انفراج ما (وهذه مسائل إيجابية على كلّ حال)، سوف يُطلق «مكنونات» المجتمع، وبالتالي سوف يقود إلى تبلورات سياسية جديدة، يمكن أن نحدّدها على ضوء تحليل الواقع القائم سابق الذكر، حيث سوف تعود القوى التقليدية والأصولية لكي تستحوذ على فضاء أساسيّ في المشهد السياسي المتشكّل، فالقوى البورجوازية التقليدية والوجاهات وشيوخ العشائر، التي تلاشت خلال العقود الماضية، وكذلك البورجوازية الجديدة التي نبتت طيلة العقود السابقة، سوف تطفو على المشهد السياسي وتتصدّر النشاط السياسي. وأيضاً ستعود الحركة الأصولية: جماعة الإخوان المسلمين والحركة الوهابية (القاعدة)، مستفيدة من جوّ التديّن الشعبي، ولاعبة عليه. وسوف يلاقي ذلك تجاوباً نتيجة «الوعي الديني» ذاته، وكذلك نتيجة الأوهام حول ما تطرح الجماعة بسبب غيابها الطويل. وسوف يتزايد التجاوب في حال غابت القوى السياسية التي تمثّل وجهات نظر مختلفة، ديموقراطية وعلمانية. وأشير هنا إلى أن المرحلة الأولى من الانفراج سوف تُبنى على الوضع الذي تشكّل طيلة العقود الأربعة السالفة، وبالتالي سوف يُبنى على أوهام، وعلى رفض لقوى ولممارسات باتت من الماضي. وهنا يجب أن نشير إلى أن توضّع الأصولية «السنّية» سوف يؤدي إلى تموضعات طائفية تتخذ أشكالاً سياسية كذلك، أو سوف يطور التموضعات الراهنة، وربما يفضي إلى حساسيات واحتكاكات خطرة. كما إن الدور «المعادي» للغرب، وأميركا خصوصاً الذي يلعبه تنظيم القاعدة، سوف يؤسّس لقبول له، وتعاطف معه، يجعل منه مشكلة سورية كما بات مشكلة في العراق. وإذا كان وضع العراق يؤسّس لوعي لدى الشعب السوري بالأخطار التي

يوجدها الصراع الطائفي، فإن ذلك لن يتحوّل إلى قيمة إيجابية إلا عبر فِعل قوى ديموقراطية وعلمانية.

المتحوّل الثالث: هو متحوّل اقتصادي اجتماعي، حيث إن التكيّف التام مع سياسات العولمة، والذي هو نتيجة الانخراط في المشروع الأميركي، سوف يقود إلى اتّباع «اقتصاد الصدمة» (الذي بُدِأت الدعوة إلى البدء بتطبيقه، وبدء في تطبيقه كما جرت الإشارة)، الذي يعني الميل لتسريع الخصخصة وإعادة الشركات المؤممة لأصحابها السابقين، وأيضاً إعادة الأرض لملاّكها الإقطاعيين. وكذلك الانفتاح السريع على السوق العالمي، وتخلّي الدولة عن أدوارها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، الأمر الذي سوف يقود إلى حدوث انهيارات اجتماعية كبيرة، خصوصاً في الريف بين الفلاّحين الذين سوف يفقمن دون أراضيهم ودعم الدولة لهم. والعمال الذين سيسرّح جزء كبير منهم، وتنخفض أجور من بقي (سوى بعض التقنيين الذين سوف ترتفع أجورهم بشكل كبير، وأيضاً بعض المهنيين). كما سيقود الانفتاح إلى ارتفاع هائل في الأسعار من دون ارتفاع الأجور بشكل موازٍ (على الرغم من ارتفاع الأجور اسمياً، لكن في مقابل انخفاض قيمة الليرة كما هو متوقّع)، وهذا ما شهدناه خلال عام ٢٠٠٨.

وهذا الوضع سوف يزيد من وتيرة الحراك الاجتماعي، ويؤسّس لتوتّرات اجتماعية جدّية، في الريف والمدينة، وسيصبح للمطالب المعاشية أهمية كبيرة في الصراع السياسي. وأيضاً سوف يتوسّع التناقض بين الفئات-الحاكمة الجديدة (وإنْ حكمت بشكل ديموقراطي) والطبقات الشعبية، وسيتخذ الصراع طابعاً سياسياً من زاوية توافق سياسات تلك الفئات الحاكمة مع

السياسات الإمبريالية الأميركية والإمبريالية عموماً. وهو الوضع الذي سيشكّل مرتعاً لجماعات «القاعدة» بالتحديد، التي باتت متوضّعة في بعض المناطق، وتتغذى من دورها في مقاومة الاحتلال الأميركي في العراق (رغم الشكوك حول هذا الدور، والذي يمكن أن يغذي الصراعات الطائفية هنا)، أو صراعها ضد العائلة المالكة في الجزيرة العربية، أو صراعها ضد الاحتلال الصهيوني في فلسطين. على الرغم من الدعم، والمالي خصوصاً، الذي يأتيها من السلطة السعودية خصوصاً.

إذاً، يمكن توصيف الوضع القادم بأنه يمكن أن يشهد التحاق جزء، ربما يكون كبيراً، من القوى السياسية الديموقراطية بآليات نظام يتشكّل على أساس «ديموقراطي»، من دون انتباه لإشكالية هذا النظام وإلى لاديموقراطيته في الجوهر (أي خارج إطار التعددية السياسية والإعلامية والانتخابات)، وترابطها طبقياً مع المافيات التي تشكلت في حضن هذه السلطة. وإعادة تشكيل القوى التقليدية والأصولية وتحوّلها، من خلال الانتخابات «الديموقراطية»، إلى قوّة أساسية في المشهد السياسي. وحساسيات طائفية تطفو على السطح، وانقسامات تقوم على أساس ما تقدّمه الديموقراطية الوليدة، وأقصد السعي إلى تطبيق الفدرالية، وبالتالي احتمال نشوء احتكاكات دموية. وفي الوقت ذاته حصول إفقار كبير وبطالة واسعة، وحراك اجتماعي قويّ، يمكن أن يوجّه في سياقات طائفية. هذا هو الوضع المحتمل القادم، والمبني على فهم للواقع القائم، حيث إن التدمير الذي مارسته السلطة طيلة عقود يترك الواقع من دون قوى سياسية فعلية سوى الأصولية والوجاهات والتجار وأحزاب تعيش في الماضي. ويترك وطناً يعاني من التشقّق، ومجتمعاً يُفقر.

من أجل تصوّر برنامجي

في ظل الوضع المعقّد الذي دخلته سوريا، وكذلك الوضع المربك الذي يعيشه اليسار السوري. حيث تتفاقم الأزمة المجتمعية على ضوء أزمة الاقتصاد الذي يعاني من نهبٍ طويل وثقيل خصوصاً في العقد الأخير، والذي بات إنهياره ممكناً، وقطاعاته التي تملكها الدولة تسير نحو الإفلاس أو أنها تباع في إطار سياسة الخصخصة التي باتت تتبعها السلطة، والتي تُحوّل إلى فئة محدّدة من القطاعات المسيطرة. وعلى ضوء انحطاط الوضع المعيشي لمختلف الطبقات الاجتماعية بإستثناء المافيا الحاكمة، حيث باتت تعاني من مساوئ الانفتاح الاقتصادي الذي بدأ يسود عبر الارتفاع الكبير في أسعار السلع والخدمات مع الحركة المحدودة للأجور، الأمر الذي جعل الفارق هائلاً بين مداخيل الأسر السورية وأسعار الحاجات الضرورية للمعيشة اليومية. ما بات يشير إلى أن نسبة الأسر التي تعيش تحت خط

الفقر تقارب الـ ٦٠ في المئة من مجموع الأسر. إضافة إلى تزايد العاطلين عن العمل وتضخّم البطالة التي يُشار من قِبل بعض الخبراء إلى أنها بلغت ما يقارب الـ ٢٥ في المئة. وكذلك إلى انحطاط الخدمات الأساسية في مجال التعليم والصحة والضمان الاجتماعي.

وإذا كانت فئة محدودة هي التي أصبحت تملك مليارات الدولارات وتعيش حياة بذخ، وباتت تسعى للهيمنة المباشرة على القطاعات الاقتصادية المربحة عبر «خصخصتها»، أو عبر الاستثمار بكل المشاريع الجديدة في قطاعات مربحة مثل الإتصالات والخدمات والتجارة، وتتحضّر للاستحواذ على وكالات الشركات الإمبريالية التي سيقود فرض الانفتاح الاقتصادي وتعميم اقتصاد السوق إلى تزايد دورها في السوق السورية.

فإنها لازالت تسعى إلى تعزيز سلطتها وتفرض كل آليات الاستبداد والهيمنة على مجالات السياسة والمجتمع، ولازالت تسوّق أيديولوجيا شعبوية واهية، وتحكم عبر الأجهزة الأمنية بواجهات «سياسية» منها حزب السلطة وهيئات الدولة والإعلام وعبر الهيمنة على النقابات والاتحادات. ولازالت تحاول مواجهة النشاط السياسي والحراك المجتمعي، من أجل ضمان سيطرتها الاقتصادية وإخفاء آليات النهب التي تمارسها، وتأبيد سيطرتها السياسية، على الرغم من التناقضات التي باتت تخترقها، وسعي كل طرف إلى أن يصبح هو السلطة، والذي يمكن أن يتحقّق في سياق الترتيب الأميركي أكثر من أي سياق داخلي آخر.

وفي وضع تعمل الإمبريالية عموماً، والإمبريالية الأميركية خصوصاً، على إعادة صياغة العالم بما يحقّق خدمة أعظم للشركات الاحتكارية الإمبريالية،

حيث تسعى الرأسماليات الأوروبية إلى فرض الشراكة الأورومتوسطية كمدخل للهيمنة الاقتصادية والإلحاق السياسي، وتعمل الإمبريالية الأميركية على مدّ سيطرتها السياسية والعسكرية إلى مناطق واسعة في العالم، منها الوطن العربي و«الشرق الأوسط الموسّع»، من أجل فرض احتكار النفط والأسواق والتحكّم بالسياسة العالمية لضمان استمرار السيطرة على مجمل الاقتصاد العالمي.

ولقد بدأت بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر سنة ٢٠٠١، سياسة تقوم على تغيير الأنظمة بالقوّة واحتلال الدول والتدخّل القسري في الشؤون العالمية. مبتدئة باحتلال أفغانستان ثم العراق في أجندة تهدف إلى تغيير الوضع الإستراتيجي في المنطقة. وبالتالي باتت سوريا مهدّدة على الرغم من كل التنازلات التي قامت بها السلطة من أجل التكيّف مع السياسة الأميركية الجديدة. حيث تبدو المسألة أكبر من أن يحلّها تكيّف السلطة، لأنها تتعلّق بوضع سوريا كلها. لهذا يقوم الدور الأميركي على إحداث «تغيير أميركي» يجعل السلطة «أداة أميركية» تنفّذ أجندة تبدأ بالاعتراف بالدولة الصهيونية، وتشمل تفكيك البنية الداخلية بعد أن باتت تحكمها تناقضات شتى، وتعميق رخاوتها عبر تعميق التناقضات الطائفية والدينية والإثنية، لتشكيل دولة هشّة. إضافة إلى الدور الممكن في إطار «الحرب على الإرهاب» خصوصاً في لبنان والعراق. وتحويل سوريا إلى قاعدة عسكرية أميركية. وإذا كانت الإدارة الأميركية تعمل على التخلّص من كل النظم التي استفادت من مناخ الحرب الباردة، فهي تسعى الآن إلى بناء نظم دمى، تحكمها التناقضات المؤسسة على التكوينات ما قبل حديثة، وتخضع لقرارات الشركات الاحتكارية الإمبريالية.

لهذا تعيش سورية لحظة حرجة ووضعاً صعباً نتيجة الأخطار التي تنشأ عن المشروع الإمبريالي الصهيوني، كما نتيجة أخطار النهب الداخلي والأزمة المجتمعية التي أوجدها، في وضع تعاني الحركة المعارضة مشكلات حقيقية، بفعل الإرهاب الطويل الذي مارسته السلطة، وكل الآليات التي مارستها من أجل نزع السياسة من المجتمع، ونشوء أجيال ابتعدت عن النشاط السياسي والشأن العام، الأمر الذي أفضى إلى فشل الحركة السياسية في تجديد ذاتها. لكن هذا الوضع الذي تعانيه الحركة هو نتاج مشكلاتها الذاتية أيضاً، سواء في ما يتعلّق بضبابية رؤيتها، أو عدم مقدرتها وعي التحوّلات التي كانت تنشأ منذ سيطرة حزب البعث على السلطة.

وكان اليسار هو الأكثر تأثراً بكل ذلك، لهذا بات مفككاً وضعيفاً ومهمّشاً، من دون قاعدة جماهيرية أو فعل حقيقيّ، ومن دون رؤية يسارية. ينحكم لردود الفعل ولصراعات الماضي، ويؤسّس تصوّراته على انفعالات ما يجعله يوغل في اليمين.

ولأن التطوّرات متسارعة، وآفاق الصراع باتت توحي بأنها تنفتح، سواء نتيجة الدور الإمبريالي الأميركي الصهيوني، أو نتيجة الأزمة المجتمعية وحالة الإفقار التي باتت تُدفع إليها قطاعات متّسعة من البشر، وبالتالي ضعف السلطة والتناقضات التي باتت تحكم عناصرها. في هذا الظرف الذي تبدو فيه التحوّلات محتمة، حيث الأزمة الداخلية تتصاعد من دون حلّ، وحيث الإمبريالية الأميركية قرّرت تحويل عمل البنية السياسية الاقتصادية وفق ما يخدم سياساتها. نعتقد بأن اليسار يجب أن ينهض لكي يأدى الدور الأساس في المواجهة من أجل بلد غير تابع أو محتل أو مهيمن

على قراره السياسي والاقتصادي، وأيضاً بلد غير أصوليّ تسيطر عليه قوى سلفية وينفتح على صراعات مذهبية مدمّرة. بلد يستأنف عملية التطوّر التي أجهضت نتيجة ميل الفئة المسيطرة إلى نهب الفائض الاقتصادي وتحويله إلى رأسمال خاص، يهرّب إلى البنوك الإمبريالية. ومن ثَمّ ميل قطاعات منها إلى تحويل ثروة المجتمع إلى احتكار خاص بعد بدء سياسات الخصخصة وتعميم اقتصاد السوق. بلد يُحكم من قِبل الشعب في إطار تكوين ديموقراطي يسمح بتحقّق فاعلية كل البنى الاجتماعية والسياسية، ويحقّق الرقابة الشعبية على القرار السياسي والاقتصادي.

الأمر الذي يفرض العمل من أجل مشروع يساريٍّ حقيقي، مجتمعيٍّ وفاعل، وذي رؤية واضحة. وهذا يقتضي وضع الخطوط العامة التي يمكن أن تكون أساساً لتكتيل كل هؤلاء، بما يتوافق مع حركة مجتمعية ناهضة، معنية بمواجهة الاستبداد السلطوي، كما بالهجوم الإمبريالي الصهيوني. لكنها معنية كذلك بأن يكون لدى الطبقات الشعبية خيار آخر، مختلف عما هو متداول الآن، سواء لجهة سيطرة الليبرالية الجديدة وتملّكها عقول قطاعات واسعة من قوى اليسار، والتي تقوم على تعميم النهب وتحكيم الشركات الاحتكارية الإمبريالية عبر رأسماليين صغار محليين. أو لجهة الدور الذي تؤديه الحركة الأصولية التي - وإن كانت تصادمت مع أميركا- فهي تطرح مشروعاً اجتماعيا محافظاً إلى أبعد الحدود، يعمّم الاستبداد إلى ما هو شخصي من خلال التركيز على «الأخلاق» والسلوك، ويكرّس تخلّف التعليم عبر رفض كل نتاج العلم الحديث في ما يتعلّق بما هو إنساني، وهذه هي المسائل التي تحظى بالأولوية لديها. كما تطرح مشروعاً اقتصادياً ليبرالياً يقدّس التجارة من دون أن تفكّر ببناء قوى منتجة، وخصوصاً في مجال

الصناعة، وبالتالي تتوافق مع السيطرة الإمبريالية في هذا المجال.

خيار يعبّر عن حركة التطوّر والحداثة من زاوية رؤية اليسار. يدافع عن القضايا المعيشية والمطلبية والاجتماعية للطبقات الشعبية، كما يدافع عن حقوق الإنسان الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعمل من أجل تحقيق التطوّر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي، وأيضاً يقرّر مواجهة الهجوم الإمبريالي الصهيوني الذي يسعى إلى إكمال السيطرة على الوطن العربي، ويتفاعل مع كل القوى العالمية المناهضة للإمبريالية وللحروب الإمبريالية الأميركية وللعولمة الراهنة، وكذلك لمنطق الرأسمالية. يفكّر بفلسطين وبالوحدة العربية وبعالم يسوده التكافؤ والمساواة ويكون في خدمة الإنسان المتحرّر من الاضطهاد والاستغلال والاستبداد، وكذلك من الفقر والتهميش والحروب والاحتلال.

خيار يفتح الأفق لإعادة بناء اليسار وتحوّله إلى قوّة فاعلة، من خلال التفاعل والحوار لبلورة رؤية يسارية تعبّر عن الظرف الراهن، وتعالج مشكلات الواقع القائم الآن، كما تؤسّس لآليات التغيير على ضوء كل ذلك.

كما يلتزم العمل من أجل إعادة بناء الحركة المجتمعية عبر تحقيق استقلال النقابات والاتحادات عن السلطة، والتزامها التعبير عن مصالح الطبقة العاملة والفلاحين وكل الفئات المهنية، في مواجهة الإفقار والنهب والاستغلال والهيمنة المفروضة من قِبل السلطة. حيث إن التغيُّر الأساسي الضروري الآن هو تفعيل حركة الطبقات من أجل الدفاع عن مصالحها المباشرة، والبدء بتحرير النقابات العمالية والفلاحية والاتحادات المهنية من هيمنة السلطة، وتحويلها إلى قوّة مجتمعية فاعلة، لأن دور اليسار كقوّة فاعلة يتحقّق فحسب

عبر ذلك ويستند إليه. كما إن هذه الخطوة الديموقراطية هي ضرورة من أجل إزالة الاستبداد وتأسيس دولة ديموقراطية. كما إنه الضرورة لبناء المجتمع المدني الحديث ومقاومة الدور الإمبريالي والمشروع الصهيوني، حيث ليس من الممكن أن يُخاض الصراع السياسي من دون الحركة المجتمعية.

خيار يستند إلى الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وكل الفقراء والمهمّشين، ويعبّر عن مصالحهم الراهنة والمستقبلية، يصيغ رؤيتهم ويفعّل نشاطهم لتحقيق التطوّر المجتمعي. وبالتالي يحدّد توافقهم واختلافهم مع الطبقات الأخرى، الأمر الذي يسمح بتحديد التقاطعات التي تجمعهم مع تلك الطبقات في سياق تحقيق التطوّر المجتمعي ومواجهة الحرب الإمبريالية. إن بلورة الرؤية المعبّرة عن هؤلاء هي المبدأ لتحديد التحالفات المبدئية والتكتيكية، وأساس تلمّس الحدود التي تفصل بينها وبين الطبقات الأخرى، وهذه عملية ضرورية في إطار الصراع الواقعي الذي يفرض التحالف لكنه يفرض كذلك الاختلاف والتناقض، في سياق عملية من الاختلاف والتحالف يفرضها الواقع.

خيار ينطلق من الماركسية، لكن انطلاقاً من كونها منهجية ورؤية. ويسعى إلى تحقيق الاشتراكية، لكن عبر تحقيق المهمات الديموقراطية. ولهذا فإنه ينطلق من النضال في سبيل الأهداف التالية:

البرنامج الديموقراطي

١- تبدأ الديموقراطية من إقرار حق المواطنة، وأن البشر متساوون وأحرار. لهذا يجب التأكيد على مبدأ المواطنة، وعلى المساواة بين

المواطنين، ورفض التميز على أساس ديني أو طائفي أو إثني أو جنسي، في المستوى الشخصي كما في المستوى السياسي.

٢- التأكيد على علمانية الدولة، التي تقرّ بحرية المعتقد الديني وحرية العبادة ومزاولة الشعائر الدينية. لكنها تقرِّر فصل الدين عن السياسة وعن الدولة ذاتها، مع رعايتها الشعائر الدينية لكل الأديان على قدم المساواة.

٣- الشعب هو مصدر السلطات، في دولة تقوم على الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

٤- مع التأكيد على مبدأ المواطنة لكل فئات الشعب، التأكيد على حق الأقليات في التحدّث بلغاتها والتعبير عن ثقافاتها، عبر إقرار الحقوق الثقافية لكل الأقليات وتأكيد التفاعل في ما بين أفرادها، وخصوصاً هنا الأكراد السوريين. وبالتالي إعادة الجنسية لكل الذين جرى تجريدهم منها من الأكراد.

٥- إصدار قانون مدني للأحوال الشخصية يكرّس المساواة بين المرأة والرجل وينطلق من علمانية الدولة.

٦- إقرار حق تشكيل الأحزاب من دون إذنٍ مسبق، انطلاقاً من الالتزام بحق المواطنة ونبذ العنف ورفض التحريض الطائفي أو الديني أو الإثني.

٧- إقرار حق تشكيل النقابات العمالية والفلاحية والخدمية والاتحادات

النوعية، وتأكيد استقلاليتها ودورها في التأثير في عملية اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٨- إقرار حق إصدار الصحف وكل وسائل الإعلام والنشر من دون رقابة مسبقة.

٩- الانتخاب هو شكل تداول السلطة، وهو عنصر في مجمل العملية الديموقراطية، والتأكيد على التساوي في الفرص لكل المرشحين.

١٠- تأكيد حق الإضراب والتظاهر وكل أشكال الاحتجاج الديموقراطي، من دون إذن مسبق لكن مع إعلام السلطات المختصة بذلك.

١١- إعادة بناء أجهزة الدولة على أسس وطنية وديموقراطية، تنطلق من التأكيد على الكفاءة والخبرة والنزاهة وتقديس المصلحة العامة.

١٢- التأكيد على مهنية الأجهزة الأمنية وتأكيد منعها من التدخّل في الشأن السياسي، والمحاسبة القاسية في حال حدوث خروقات. وكذلك منع الاعتقال السياسي.

القضايا المطلبية

١- الاهتمام بالوضع المعيشي للطبقات الشعبية وفرض أجور تناسب حياة إنسانية، وبالتالي ربط الأجور بالأسعار والحفاظ على التناسب الضروري الذي يحقق الحياة الإنسانية.

٢- تأكيد حق العمال الإشراف على المصانع والمؤسسات العامة، وعلى

اختيار إدارتها.

٣- ضمان حق العمل والسعي الجاد لحلّ مشكلة البطالة عبر توفير فرص العمل في سياق السعي لتطوير القوى المنتجة.

٤- رفض التخلّي عن حق الضمان الاجتماعي الشامل بما فيه الضمان الصحي، وتطويره بما يسمح بتحسين الظروف المعيشية والصحية وظروف العمل لكل الطبقات الشعبية.

٥- التأكيد على حق الفلاحين في الأرض ورفض العودة إلى عصر كبار الملاك والإقطاع، وتنظيم صفوفهم للدفاع عن الأرض التي زرعوها طيلة العقود الماضية.

٦- دعم المزارع وتخليصه من المحتكرين، ووضع سياسة عقلانية في التعامل مع الأرض وتقنين استهلاك المياه.

٧- تعزيز وضع المرأة في العمل وضمان حقوقها.

٨- فرض ضريبة متصاعدة على الرأسمال، والتأكيد على العدالة الضريبية في ما يتعلّق بالطبقات الشعبية.

قضايا التنمية والتطور

١- الحفاظ على دور الدولة في قطاعات الإنتاج الرئيسة، والتأكيد على أولوية نشاطها الاقتصادي في الاستثمار في هذه القطاعات. والتعامل مع قطاع الدولة الراهن وفق إستراتيجية تستند إلى برنامج للتطوير

يركّز على بناء قوى الإنتاج، وبالتالي معالجة مشكلاته انطلاقاً من ذلك.

٢- رفض التحرير العشوائي لقطاع الدولة وتعميم اقتصاد السوق من دون ضوابط، مع التأكيد على دور الدولة الاستثماري والحمائي، ومحاسبة كل الذين أسهموا في نهبه وسوء التخطيط والإدارة فيه، ووضع خطط عقلانية لبناء اقتصاد منتج.

٣- توفير كل الظروف لنشاط الرأسمال الخاص في إطار السياسة العامة الهادفة إلى تطوير قوى الإنتاج والبنى التحتية، والحدّ من نشاطه الطفيلي والهامشي، وإيجاد كل الضمانات القانونية لذلك.

٤- إعادة رسم إستراتيجية التعليم بما يؤدي إلى القضاء على الأميّة، وبما يسمح بتطوير التعليم الأساسي والجامعي، وبما يؤسّس للوعي العلمي، وفي المسار الذي يخدم التطوّر المجتمعي.

المسألة الوطنية

١- التأكيد على ضرورة التحضير لمواجهة العولمة العسكرية الإمبريالية التي تقودها الدولة الأميركية، والتي قامت باحتلال أفغانستان والعراق، وتعمل على إخضاع دول أخرى بطرق مختلفة. خصوصاً وأن سورية باتت مستهدفة.

٢- إن تفعيل الحركة المجتمعية ضرورة من أجل المواجهة، وبهذا يكون فرض الديموقراطية عبر الضغط المجتمعي، خطوة أساسية في سياق

التحضير لرد الهجمة الإمبريالية، ودعم المقاومة في فلسطين والعراق.

٣- التأكيد على تحرير الجولان وفلسطين، وكذلك التأكيد على استعادة لواء الإسكندرون عبر الحوار والتفاعل مع شعوب تركيا.

٤- التأكيد على أن للجيش مهمة وطنية، وبالتالي التركيز على مهنيته وحياديته في الصراع السياسي الداخلي.

الإطار الإستراتيجي

١- إن الهدف الذي يسعى اليسار إلى تحقيقه، والذي يؤسّس لبناء مجتمع مدنيّ وحديث، يقوم على التأكيد على ضرورة تحقيق التطوّر الاقتصادي المنطلق من تطوير القوى المنتجة في الصناعة والزراعة، وتطوير البنية التحتية المتوافقة مع ذلك. وهذا لن يتحقّق إلا بالصراع مع النمط الرأسمالي العالمي، أي مع الإمبريالية، لأنه يشكّل عائقاً أساسياً في صيرورة التطوّر تلك، حيث لا يستقيم النمط الرأسمالي إلا بتخليف الأطراف. وهو الأمر الذي يجعل مهمته الأساس هي تجاوز الرأسمالية في سياق طموحه لتحقيق الاشتراكية.

٢- كما إن التطوّر من جهة، ومواجهة الهيمنة الإمبريالية من جهة أخرى، يفرضان السعي إلى تحقيق الوحدة العربية كونها البوتقة التي تسمح بتحقيق التطوّر الاقتصادي، والإطار الذي يجعل المواجهة مع النمط الرأسمالي ممكنة. والصيغة التي تعبّر عن التكوين الذاتي للشعب.

٣- في هذا الإطار يجب أن يكون واضحاً أن المشروع الصهيوني هو جزء من المشروع الإمبريالي، ولهذا يجب بلورة الحل للمسألة الفلسطينية المنطلق من إنهاء الدولة الصهيونية والحل الديموقراطي للمسألة اليهودية التي انوجدت في فلسطين، في إطار السعي إلى بناء الدولة/ الأمة في الوطن العربي.

على الصعيد العالمي

١- رفض العولمة الإمبريالية الراهنة، ورفض الحروب التي تخوضها الإمبريالية الأميركية للسيطرة على العالم من أجل نهبه.

٢- رفض الشراكة الأورومتوسطية، وبالتالي السورية الأوروبية، لأنها دمج للاقتصاد الوطني في اقتصاد متفوّق واحتكاري، يفضي إلى تدمير الاقتصاد الوطني عبر منافسة غير متكافئة، ويقود إلى نهب المجتمع.

٣- التأكيد على أن التطوّر المجتمعي لن يتحقق إلا بالتخلّص من الهيمنة الإمبريالية ومواجهة سياساتها الاحتلالية.

٤- تأكيد التحالف مع كل القوى المناهضة للإمبريالية من أجل كسر شوكة الإمبريالية، وتأسيس عالم يقوم على أساس التكافؤ والمساواة والعدل والحرية.

٥- العمل لتأسيس أممية جديدة توحّد نضالات اليسار العالمي، وتنظّم آليات مواجهتها للإمبريالية، ومن أجل تأسيس عالم اشتراكي.

مهام مباشرة

١- إلغاء الأحكام العرفية ووقف العمل بقانون الطوارئ، وإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين، وإعادة الاعتبار والتعويض لكل الذين اعتقلوا طيلة العقود السابقة. وإعادة الجنسية لكل المجردين منها.

٢- مقاومة السيطرة الإمبريالية الأميركية الصهيونية، والعمل على بناء قوّة مواجهة عربية، ومواجهة التدخّلات الراهنة لتحديد مصير سوريا.

٣- زيادة الأجور بما يوازي تصاعد الأسعار وبما يسمح بعيش كريم، وبالتالي مضاعفة الأجور ثلاث مرات على الأقل. والدفاع عن التعليم المجاني والضمان الاجتماعي الشامل.

٤- مقاومة الميل لفرض الخصخصة، والعمل على محاسبة كل الذين نهبوا قطاع الدولة، أو أساؤوا في مجالات الإدارة والتخطيط.

٥- تطوير الحركة المجتمعية من أجل فرض الديموقراطية، وصياغة دستور جديد لا يقوم على هيمنة حزب، ويكرّس نظاماً رئاسياً مطلق الصلاحيات، بل يعتمد نظاماً برلمانياً يقوم على التعددية الحزبية وفصل السلطات والانتخاب الحر، وإخضاع الأجهزة الأمنية لرقابة صارمة بعد تحديد مهماتها غير السياسية.

فهرس الاعلام

ر

ز

س

ش

ع

ق

ل

م

ي

فهرس الأماكن

ك

ل

م

و

ي



سلامة كيلة

مصائر الشمولية

سورية في صيرورة الثورة

يتناول الكتاب التحولات التي عصفت بسورية على مستويات عدة. **المستوى الأول** هو مستوى تكوين السلطة واحتمالات مآلها بعد موت حافظ الأسد، وفيه تفسير لماذا تحققت هذه السيطرة وبالشكل الاستبدادي الشمولي الذي عشناه؟ **المستوى الثاني** يتعلق بالأزمة التي نتجت عن هذا التكوين، والصراع الذي قادته نخب المعارضة من أجل التغيير. **المستوى الثالث** يتعلق بالسياسة الاقتصادية التي حكمت العقد الأخير، واعتمدت على تدمير القطاع العام ونهبه، وتعميم الخصخصة، وبالتالي انتصار اللبرلة، وآثار ذلك على الاقتصاد والمجتمع. **المستوى الرابع** يتعلق بتقييم سياسات المعارضة عموماً، التي كانت قد تبلورت سنة ٢٠٠٥ في إعلان دمشق، والأوهام التي تحكمها، وتعلق بعضها بالدور «الخارجي»، وبالتالي انهيار المعارضة وهامشيتها.

من ثم إعادة صياغة واقع سورية خلال هذا العقد، من حيث ممكنات التغيير وحدوده وطبيعة ميزان القوى، والوضع الإقليمي/ الدولي في تأثيره، وصولاً إلى تلمس الأزمة المجتمعية واحتمالات السير نحو الثورة. لهذا يتضمن الكتاب ملحقاً يتعلق بالبرنامج الذي كان ضرورياً أواسط ذاك العقد، والذي يبدو أنه لايزال صالحاً إلى الآن.




ISBN 978-9953-21-589-1